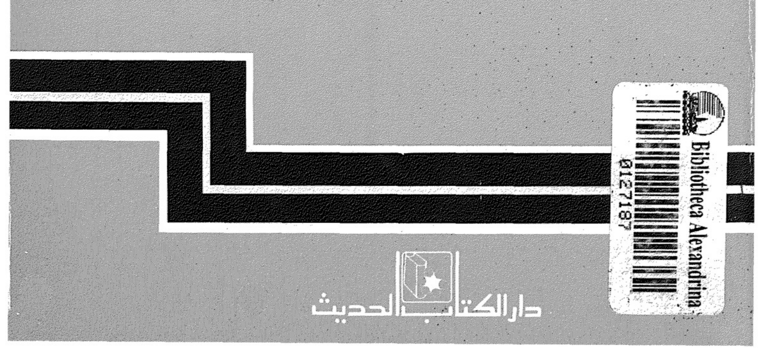
المدخل إلى دراسة علم الأقتصاد

# الإستثمار والعولمة

الدكتور / حسين عمر



سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية

# الاستثمار والعولمة




# الاستثمار والعولمة

الدكتور/ حسين عمر
أستاذ الاقتصاد بجامعتي القاهرة والأزهر
والجامعات العربية (سابقاً)
خبير اقتصادي دولي بمنظمة الأمم المتحدة

دار الكتاب الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم



الطبعة الأولى

٢٠٠٠م

تصميم وإخراج فني / م. وائل سيد عبد التواب




القاهرة ٩٤ عباس العقاد - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٥٢٩٩٠ فاكس: ٢٧٥٢٩٩٢

الكويت ص.ب: ٢٢٧٥٤ الصفاة ١٣٠٨٨ هاتف: ٢٤٦٠٦٣٤ فاكس: ٢٤٦٠٦٢٨

الجزائر تجزئة "C" رقم ٣٤ درارية - الجزائر العاصمة - هاتف وفاكس ٥٥-٣٠-٣٥

# مقدمة

## النظرية الاقتصادية

## فى إطارها العام

يمكن النظر إلى النظرية الاقتصادية فى إطارها العام على أنها من فرعين : نظرية اقتصادية كلية ونظرية اقتصادية جزئية ، مما يدعو إلى توضيح مفهوم كل شق منهما . إن النظرية الاقتصادية الكلية تتناول المتغيرات والمشكلات والسياسات الاقتصادية ـ لا على مستوى الوحدة الاقتصادية الفردية ـ وإنما على مستوى جميع الوحدات الاقتصادية ـ الإنتاجية والاستهلاكية ـ أى على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه . وبما أن التغيرات التى تطرأ على المتغيرات الاقتصادية هى التى تثير المشكلات الاقتصادية ، وأن معالجة هذه المشكلات تتطلب رسم سياسات اقتصادية، فإن أولوية الاهتمام تنصب ـ فى الأساس ـ على دراسة العوامل التى تحدد حجم الناتج والدخل . ومن هنا فإن مثل هذه العوامل هى التى تحدِّد مجال الدراسة فى "الاقتصاديات الكلية" .

ومن الواضح هنا أن هذه العبارة التى أطلقها الاقتصاديون المحدثون ـ عبارة "الاقتصاديات الكلية" ـ هى تأكيد على أن الدراسة تنصب على الناتج الكلى والدخل الكلى ـ لا على التحليل التفصيلى المتعلق بمكونات كل منهما . غير أن تحليل الدخل القومى هو الأداة الرئيسية للتحليل فى هذا الفرع من الدراسة ، ولأن الدخل القومى وثيق الارتباط بمفاهيم مختلفة للدخل مثل الناتج المحلى الإجمالى ، والناتج القومى

الإجمالى ، وصافى الناتج القومى ، والدخل القومى ، والدخل الشخصى والدخل القابل للتصرف . كما أن الدخل القومى وثيق الارتباط بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار ومستوى الأسعار ومستوى التوظف . فضلا عن ذلك ، فإن مجال الدراسة فى النظرية الاقتصادية الكلية ينسحب إلى كيفية تفسير تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وعلاقته بمستوى التوظيف الكامل .

أما النظرية الاقتصادية الجزئية فإنها تختص بتركيب الإنتاج ، وتوزيع الدخل ، وعمل جهاز الأسعار فى "اقتصاد السوق" ، أو ما يسمى "باقتصاد الأسعار" . ومن ثم فإن النظرية الجزئية إن هى إلا نظرية للأسعار تعنى بتوضيح كيفية تخصيص الموارد الإنتاجية فى المجتمع الاقتصادى لإنتاج السلع والخدمات المختلفة التى تشبع حاجات أفراد هذا المجتمع على هدى جهاز الأسعار . كما تعنى هذه النظرية بإيضاح كيفية توزيع هذه السلع والخدمات على هؤلاء الأفراد . بعبارة أدق : إن النظرية الجزئية ـ أو نظرية الأسعار - "تختص ، فى الواقع ، بشرح تفاصيل مكونات الناتج الكلى (عدد كل سلعة من السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية مثلا) ومكونات الدخل الكلى (الريع ، الأجور ، الفوائد ، الأرباح ) والأجور بالنسبة لمختلف فئات العمل ، والأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات .

وإذ كانت الاقتصاديات الكلية تعنى بتحليل الإجماليات . والاقتصاديات الجزئية تعنى بتحليل مكونات هذه الإجماليات ، إلا أن هذا لا يعنى أن ثمة حدودا فاصلة ونهائية بين هذين النوعين من التحليل الاقتصادى . ذلك أن تكوين الأجزاء قد يؤثر على الإجمالى بالنسبة لأى متغير اقتصادى ، كما أن الإجمالى بدوره قد يؤثر على الأجزاء ، مما يعنى - بعبارة أخرى -أن التشابك قائم بين فرعى الدراسة إلى حد كبير. لنضرب مثلا بالحجم الإجمالى للناتج كمتغير اقتصادى أساسى ، ونرى كيف يتأثر

هذا الإجمالى بمكوناته وكيف يؤثر بدوره على مكوناته . إن إجمالى الناتج والدخل يتوقفان- إلى حد ما - على كيفية توزيع هذا الدخل على المنتجين (أصحاب عناصر الإنتاج : الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) ، إذ إن توزيع نسبة كبيرة نسبياً من الدخل على عدد قليل من أفراد المجتمع يؤدى إلى نقص الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدى بدوره - فى المدى الأطول - إلى تخفيض الإنتاج ونشوء ظاهرة الكساد والبطالة . وفى الجانب الآخر، عندما يهبط مستوى الإنتاج فى فترات الكساد، فإن الناتج من السلع المعمرة - كأحد أجزاء الناتج الإجمالى - يتجه عادة إلى التناقص بدرجة أكبر من تناقص الناتج من السلع الأخرى غير المعمرة ، كما يتجه ناتج هذه السلع الأخرى إلى التناقص بدرجة أكبر من تناقص الناتج من الخدمات وهكذا فإن التشابك بين النظريتين - الكلية والجزئية - يتراءى دائماً للعيان فى مجرى الحياة الاقتصادية ، وإن كان الفصل بينهما هو لأغراض التحليل .

وتبدو أهمية دراسة النظرية الاقتصادية الكلية من خلال المجالات التى تتناولها : دراسة الكيفية التى يعمل بها الاقتصاد القومى ، ودراسة كيفية تحقيق التوازن الاقتصادى العام ، ودراسة التقلبات التى يتعرض لها الناتج والدخل والإنفاق عبر الزمن . ودراسة العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادى.

وفى هذا الضوء ، يتناول الكتاب فى جزئه الأول الفصول الأربعة الأولى على التوالى : الاستهلاك والادخار والاستثمار متغيرات اقتصادية كلية، الاستثمار : أنواعه ومكوناته ومحدداته وأهميته الاقتصادية . الاستثمار والدخل والعلاقة بينهما فى نظرية مضاعف الاستثمار . الدخل والاستثمار والعلاقة بينهما فى نظرية المعجل. أما فى الجزء الثانى ، فإن الكتاب يتناول على التوالى : حسابات الدخل القومى :

الناتج والإنفاق ، مستوى توازن الدخل القومى ، الأهمية الاقتصادية للحسابات القومية . والله الموفق ؛

**المؤلف**



# الجزء الأول

## الاستثمار

## دعامة النمو الاقتصادى

## فى البلدان حديثة النمو

- الاستهلاك والادخار والاستثمار متغيرات اقتصادية كلية .
- الاستثمار : أنواعه ومكوناته ومحدداته وأهميته الاقتصادية .
- الآثار المضاعفة للاستثمار على الدخل (مضاعف الاستثمار) .
- الآثار المضاعفة للدخل على الاستثمار (المعجل) .

# الفصل الأول

# الاستهلاك والادخار والاستثمار متغيرات اقتصادية كلية



سبق أن أشرنا فى دراسة سابقة[١] ، إلى أن ثمة دورة النشاط الاقتصادى ، أو ما يسمى "دورة الدخل" . وأن هذه الدورة تمر بمراحل ثلاث :

- مرحلة إنتاج الناتج ← الناتج القومى .
- مرحلة توزيع الدخل من قيمة الناتج ← الدخل القومى .
- مرحلة إنفاق الدخل على الناتج ← الإنفاق القومى .

وهذا يعنى بوضوح أن الدخل وسيط بين الناتج والإنفاق ، وأن التعادل محقق بين الناتج والدخل القومى والإنفاق القومى . وفى المرحلة الثالثة من مراحل دورة النشاط الاقتصادى التى أشرنا إليها وهى مرحلة الإنفاق القومى ( مرحلة إنفاق الدخل على الناتج القومى ) فإن جزءا من الدخل ينفق على الاستهلاك ، وما قد يتبقى بعد ذلك من الدخل فهو ادخار يوجه للإنفاق على الاستثمار . وبهذه المثابة فإن العلاقة بين الادخار والاستثمار هى علاقة مزدوجة ، أو بالأحرى هى علاقة تمويلية وعلاقة إنتاجية فى الوقت ذاته .

---

(١) راجع الكتاب الأول من هذه السلسلة ، ص ٣٧ وما بعدها .

ذلك أنه من ناحية أن العلاقة بين الادخار والاستثمار هى **علاقة تمويلية** فلأن الادخار مصدر تمويل الاستثمار. أما من ناحية أن هذه العلاقة هى **علاقة إنتاجية** ، فلأن المدخرات تتحول من رأس مال نقدى إلى رأس مال عينى ، أى إلى رأس مال حقيقى كالمبانى والآلات والمعدات وما إلى ذلك من سلع إنتاجية تسهم فى إنتاج سلع أخرى ، وتشكل أحد عناصر الإنتاج الأربعة ألا وهو عنصر رأس المال . وعلى ذلك فسوف نتناول فى هذا الفصل جانب الإنفاق القومى ( إنفاق الدخل على الناتج ) فى العلاقة الثلاثية المعروفة لدينا الآن : الناتج والدخل والإنفاق . ومن ثم يقتضى الأمر أن نناقش طبيعة العلاقة بين الدخل القومى من جانب وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية ـ الاستهلاك والادخار والاستثمار ـ من جانب آخر. غير أننا سوف نفرد هذا الفصل لعلاقة الدخل القومى بالاستهلاك والادخار. أما علاقة الدخل القومى بالاستثمار فسوف نناقشها فيما بعد فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الجزء الأول .

## ١-١ الادخار مصدر تمويل الاستثمار

من الحقائق الاقتصادية الهامة أنه فى المجتمع الحديث يقوم بالادخار والاستثمار أفراد مختلفون ولأغراض مختلفة . بيد أن هذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ عندما يُخصص المزارع وقته لأعمال الصرف فى حقله بدلاً من أن يقوم بالزراعة والحصاد ، فإنه يدخر ويستثمر فى ذات الوقت . هو يدخر لأنه يمتنع عن الاستهلاك فى الوقت الحاضر لكى يزوِّد نفسه بمزيد من الاستهلاك فى المستقبل ، ويقاس مقدار ادخاره بالفرق بين دخله الصافى واستهلاكه . غير أن هذا المزارع يقوم بالاستثمار أيضاً ، بمعنى أنه يعمل على تكوين رأس مال حقيقى لتحسين القدرة الإنتاجية

لأرضه ومعداته . ومما هو جدير بالملاحظة أن الادخار والاستثمار ليسا شيئاً واحداً بالنسبة لهذا المزارع فحسب ، بل إن الأغراض التى توحى بالقيام بهما واحدة ، إذ هو لا يمتنع عن الاستهلاك فى الوقت الحاضر إلا لأن ثمة احتمالاً أو ضرورة للقيام بأعمال الصرف فى المستقبل ، فإذا لم تكن هناك فرصة للاستثمار ، فلن يدور بخلده قط أن يدخر .

وتقوم المنشآت ـ وخاصة الشركات ـ فى المجتمع الاقتصادى الحديث **بتكوين رأس المال أى الاستثمار**، حيث إنه عندما تسنح للشركة أو المنشأة فرص الاستثمار، فسوف يغريها ذلك على استقطاع جزء من أرباحها والاحتفاظ به لأغراض الاستثمار، ولذلك يتوقف ادخار الشركات أو المنشآت مباشرة على فرص الاستثمار.

ومع ذلك هناك مجموعة أخرى تقوم أيضاً بالادخار وهى الأفراد والأسر. قد يرغب الفرد فى الادخار لأغراض عديدة مختلفة :

- قد يَّدخر الفرد لغرض الإنفاق فى المستقبل على شراء منزل أو شراء سيارة أو بعض الأثاث .
- وقد يدَّخر لكى يؤمِّن نفسه ضد عاديات الزمن .
- وقد يدخر لأنه يتطلع إلى ترك ثروة إلى ذريته من بعده .
- وقد يدخر لأنه يسعى للاستمتاع بجمع المال حباً فى المال .
- وقد يدِّخر لأنه يتطلع إلى القوة والجاه والأمان مما ينطوى عليه جمع الثروات واقتناء المال الوفير.
- وقد يدِّخر لأن التوفير والاعتدال فى الإنفاق عادة متأصلة فى نفسه لها قيودها وانعكاسها على سلوكه الاقتصادى .



**ونخلص** من ذلك إلى أن مختلف الأفراد يقومون بالادخار والاستثمار لأغراض مختلفة مستقلة بعضها عن البعض إلى حد كبير.

وتقوم المنشآت عادة بتكوين القدر الأكبر من رأس المال **(الاستثمار)** ، ويختلف مقداره من سنة إلى أخرى ومن عقد إلى عقد آخر من السنين . ويمكن تفهم هذا السلوك المتقلب للاستثمار ، عندما ندرك أن فرص الاستثمار متوقفة على الاكتشافات الجديدة ، والمنتجات الجديدة ، والسكان الجدد ، والدخل المرتفع ، وهو ما يعنى أن **فرص الاستثمار متوقفة على عناصر النمو فى النظام الاقتصادى** وهى العناصر "الديناميكية" التى لا يمكن التنبؤ بها . مثال ذلك :

- المعرفة الفنية .
- التوقعات التفاؤلية والتشاؤمية لرجال الأعمال .
- السياسات الضريبية .
- الإنفاق الحكومى .

هذا التقلب المتطرف للاستثمار هو حقيقة اقتصادية أخرى بالغة الأهمية .

وقد يمكن للنظام الاقتصادى أن يعبئ البشر والمعدات والمعرفة الفنية للتجاوب مع أى طلب معيَّن على السلع والخدمات . غير أن هذا النظام لا يستطيع أن يضمن توافر ذلك المقدار من الاستثمار الذى يحقق التوظف الكامل لكل عناصر الإنتاج فى المجتمع. بحيث لا يكون مقدار الاستثمار قليلاً إلى الحد الذى يسبب البطالة أو كبيراً إلى الحد الذى يسبب التضخم . وبعبارة أخرى : لا ضابط لهذا النظام فيما يتعلق بالاستثمار ، إذ قد يكون الاستثمار على نطاق واسع جداً لعشرات السنين مؤدياً بذلك إلى التضخم المزمن ، وقد يكون الاستثمار ضئيلاً لفترة زمنية طويلة مؤدياً بذلك

إلى البطالة وفائض الطاقة الإنتاجية . ومن حسن الطالع أنه يمكن اتباع السياسات الاقتصادية التى تحد من عنف التقلبات فى الدخل القومى وحجم التوظف .

## ١-٢ الميل للاستهلاك والميل للادخار فى نطاق الوحدة الاستهلاكية (١)

وينفرد الدخل بأنه أهم عامل فى تحديد الاستهلاك والادخار ، إذ إن الوحدات الاستهلاكية ذوات الدخول القليلة تُنفق جزءاً كبيراً من دخولها على ضروريات الحياة كالطعام والمأوى والكساء ، أما الوحدات الاستهلاكية الغنية ذوات الدخول الكبيرة فهى بوجه عام أكثر قدرة على الادخار ، والزيادة فى مدخراتها عن مدخرات الوحدات الاستهلاكية ذوات الدخول القليلة ليست زيادة مطلقة فحسب ، بل تكوِّن نسبة أكبر من نسبة زيادة دخولها .

### ١-٢/١ الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار

ويمكن توضيح ما تقدَّم بالجدول الآتى الذى يدل على بعض البيانات الإحصائية عن الدخول القابلة للتصرف من جانب وحدة استهلاكية فى إحدى المدن ، إذ يُفترض فى هذا الجدول أن دخل إحدى الوحدات الاستهلاكية (وهو مجموع الإنفاق على الاستهلاك وصافى الادخار الشخصى) يتزايد من (١٠٠٠) إلى (٦٠٠٠) من الجنيهات ، وأنه مع كل زيادة فى الدخل ، يزيد الإنفاق على الاستهلاك ، كما يزيد صافى الادخار.

---

(١) الوحدة الاستهلاكية قد يكون من يمثلها فرد واحد أو مجموعة أفراد فى آسرة واحدة .



وهنا نتساءل : ما هى دلالات الجدول الآتى فى صدد العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار، عندما يتزايد دخل هذه الوحدة الاستهلاكية من (١٠٠٠) إلى (٦٠٠٠) من الجنيهات ؟

**يمكن أن نجمل الإجابة عن هذا التساؤل الهام فيما يلى :**

جدول رقم (١) ويبين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار

**(بيانات افتراضية)**

**دخل الوحدة الاستهلاكية**

| الدخل القابل للتصرف بعد أداء الضرائب (١) | الانفاق على الاستهلاك (٢) | الميل الحدي إلى الاستهلاك (٣) | صافي الادخار (٤)=(١)−(٢) (٤) | الميل الحدي إلى الادخار (٥) |
|---|---|---|---|---|
| زيال | ريال | | ريال | |
| أ ١٠٠٠ | ١١٨٠ | | ١٨٠ − | |
| | | ٨٣٠/١٠٠٠ = ٠,٨٢ | | ٠,١٨ |
| ب ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | | صفر | |
| | | ٧٠٠/١٠٠٠ = ٠,٧ | | ٠,٣ |
| جـ ٣٠٠٠ | ٢٧٠٠ | | ٣٠٠ | |
| | | ٧٠٠/١٠٠٠ = ٠,٧ | | ٠,٣ |
| د ٤٠٠٠ | ٣٤٠٠ | | ٦٠٠ | |
| | | ٦٠٠/١٠٠٠ = ٠,٦ | | ٠,٤ |
| هـ ٥٠٠٠ | ٤٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| | | ٥٠٠/١٠٠٠ = ٠,٥ | | ٠,٥ |
| و ٦٠٠٠ | ٤٥٠٠ | | ١٥٠٠ | |
| | | ٥٠٠/١٠٠٠ = ٠,٥ | | ٠,٥ |
| ر ٧٠٠٠ | ٥٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

(١) يتزايد الإنفاق على الاستهلاك زيادة مطلقة مع كل زيادة فى الدخل الآيل للوحدة الاستهلاكية، إذ يرتفع من (١١٨٠) إلى (٤٥٠٠) جنية (العمود رقم ٢ فى الجدول السابق) عندما يرتفع دخل الأسرة من (١٠٠٠) إلى (٦٠٠٠) من الجنيهات ( العمود رقم ١ فى الجدول السابق).

(٢) يتناقص الميل الحدى للاستهلاك مع كل زيادة فى دخل الوحدة الاستهلاكية ، إذ ينخفض من ٠.٨٢ إلى ٠.٥ (العمود رقم ٣ فى الجدول السابق).

(٣) يتزايد صافى الادخار زيادة مطلقة مع كل زيادة فى دخل الأسرة ، إذ يرتفع من (-١٨٠) إلى (١٥٠٠) جنيه ( العمود رقم ٤ فى الجدول السابق) عندما يرتفع دخل الوحدة الاستهلاكية من (١٠٠٠) إلى (٦٠٠٠) من الجنيهات (العمود رقم ١ فى الجدول السابق).

(٤) يتزايد الميل الحدى للادخار مع كل زيادة فى دخل الوحدة الاستهلاكية ، إذ يرتفع من ٠.١٨ إلى ٠.٥ ( العمود رقم٥ فى الجدول السابق).

(٥) حاصل جمع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار يساوى الواحد الصحيح دائماً (حاصل جمع الأرقام المتناظرة فى العمودين رقمى ٥،٣ فى الجدول السابق - مثال ذلك ٠.٨٢+٠.١٨=١).

(٦) **الادخار سالب** (وقدره -١٨٠ جنيهاً عند الوضع (أ) فى الجدول السابق، إذ إن إنفاق الوحدة الاستهلاكية على الاستهلاك (وقدره ١١٨٠جنيهاً) أكبر من دخل الوحدة القابل للتصرف (وقدره ١٠٠٠ جنيه). ولكى يتحقق ذلك تقترض الوحدة الاستهلاكية من أجل الإنفاق على الاستهلاك أو تتصرف بالبيع فى بعض الأصول المملوكة لها.

(٧) **الادخار يساوى الصفر** عند الوضع (ب) فى الجدول السابق ، إذ إن دخل الأسرة عند هذا الوضع (وقدره ٢٠٠٠ جنيه) يتعادل مع إنفاقها على الاستهلاك (وقدره ٢٠٠٠ جنيه). ومن ثم يُعتبر الوضع (ب) وضع التحول من الادخار السالب إلى الادخار الموجب.

(٨) **الادخار موجب** (وقدره ٣٠٠جنيه) عند الوضع (ج) فى الجدول السابق، إذ إن دخل الوحدة الاستهلاكية ـ عند هذا الوضع (٣٠٠٠) من الجنيهات ـ أكبر من إنفاقها على الاستهلاك (٢٧٠٠جنيه)، والادخار موجب أيضاً بالنسبة للأوضاع (د)، (هـ)، (و) للسبب ذاته.

**١-٢/٢ حساب الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار**

لنَعُد الآن إلى العمود رقم ٣ بالجدول السابق لنرى كيف يمكن حساب الميل الحدى للاستهلاك. إننا نرى أن دخل الوحدة الاستهلاكية (فرد أو أسرة) يرتفع من (٢٠٠٠) إلى (٣٠٠٠) من الجنيهات - أى بزيادة قدرها (١٠٠٠) جنيه فيما بين النقطة (ب) والنقطة (جـ). ونتساءل الآن: إذا كان دخل الوحدة الاستهلاكية يرتفع بمقدار ١٠٠٠ جنيه، فما هو المقدار الذى يرتفع به الاستهلاك؟ يدل العمود رقم ٢ بالجدول السابق على أن الاستهلاك يرتفع من(٢٠٠٠) إلى (٢٧٠٠) جنيه، أى بزياد قدرها (٧٠٠) جنيه. ولذلك فإن الاستهلاك الإضافى يساوى ٠.٧٠من الدخل الإضافى، أو بعبارة أخرى: إن كل جنيه يضاف إلى دخل الوحدة الاستهلاكية سوف يوجَّه ٧٠ قرشاً منه إلى **الإنفاق على الاستهلاك**، أما ما يتبقى منه ـ وقدره ٣٠ قرشاً ـ فسوف يوجَّه للادخار.

ولذلك يمكن القول أن الميل الحدى للاستهلاك بين النقطة (ب) والنقطة (ج) هو٠.٧٠ والميل الحدى للاستهلاك بين النقطة (د) والنقطة (هـ) هو٠.٦٠، والميل الحدى للاستهلاك بين النقطة (هـ) والنقطة (و) هو ٠,٥٠، كما يتضح من الجدول أن الميل الحدى للاستهلاك هو٠.٨٢ عند الدخول الدنيا، وهى دخول الوحدات

الاستهلاكية قليلة الدخل . وأن هذا الميل الحدى يهبط فى النهاية إلى ٠.٥ عند الدخول العليا وهى دخول الأسر الغنية .

- وبما أن مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار هو الواحد الصحيح دائماً كما سبق إيضاحه ، فإن هذا الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدى للاستهلاك يساوى الميل الحدى للادخار . كما يتضح فيما يلى :

الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = ١ ------(١) .

∴ ١ـ الميل الحدى للاستهلاك = الميل الحدى للادخار ----(٢) .

وإذا رمزنا للميل الحدى للاستهلاك بالرمز م ح ك

ورمزنا للميل الحدى للادخار بالرمز م ح د

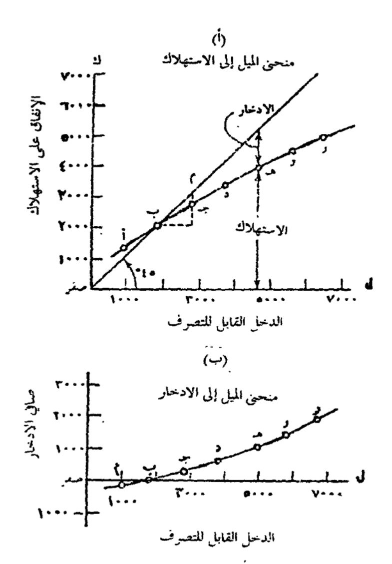
∴ ١ـ م ح ك = م ح د -------------------------(٣) .

### ١-٢/٣ منحنى الميل الحدى للاستهلاك ومنحنى الميل الحدى للادخار

ويمكن الدلالة على العلاقة بين الإنفاق على الاستهلاك والادخار . الموضحة بعاليه ، فى الشكل البيانى الآتى رقم (١) ، وهو الذى يعبِّر بيانياً عن الإنفاق على الاستهلاك كما هو وارد بالعمود رقم ٢ بالجدول السابق ، وذلك مقابل دخل الوحدة الاستهلاكية القابل للتصرف [١] كما هو وارد بالعمود رقم ١ بهذا الجدول .

---

(١) الدخل القابل للتصرف هو إحدى صور الدخل فى حسابات الدخل القومى التى تكشف عن طبيعة العلاقة بين الناتج والدخل والإنفاق التى تتضمنها دورة النشاط الاقتصادى أو دورة الدخل - أنظر الفصل الخامس بالجزء الثانى من هذا الكتاب .




**الشكل رقم ١ (أ) ويدل على أن الاستهلاك يتوقف على دخل الوحدة ويتوقف انحدار منحنى الاستهلاك على الميل الحدى للاستهلاك .أما الشكل رقم ١ (ب) فيدل على أن جزءاً من كل جنيه يضاف إلى دخل الوحدة سوف يوجَّه للادخار.**

ومن ثم يمكن توصيل الدوائر الناتجة أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ر لتتخذ شكل منحنى متصل نسميه بمنحنى الاستهلاك أو "منحنى الميل للاستهلاك" أو بتعبير أدق "منحنى الميل الحدى للاستهلاك" . وسوف يدل الخط المائل بزاوية ٤٥° عما إذا كان الإنفاق على الاستهلاك يتعادل مع مستوى الدخل ، أو أنه أكبر أو أصغر منه . وتدل نقطة تقاطع منحنى الميل إلى الاستهلاك ، مع الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة ، على

مستوى **الدخل القابل للتصرف** والذى توشك أن تكون فيه الوحدة الاستهلاكية عند نقطة التحول من الادخار السالب إلى الادخار الموجب ، وهى النقطة ب . وهنا يتعادل الإنفاق على الاستهلاك مع الدخل القابل للتصرف فلا تقترض الوحدة الاستهلاكية شيئاً ، كما أنها لا تدخر شيئاً بوجه عام .

كذلك فلا يمكن أن تكون الوحدة الاستهلاكية عند نقطة التحول ، إذا كان وضعها عند أى نقطة أخرى خلاف النقطة ب على منحنى الميل إلى الاستهلاك . ويلاحظ أنه **إلى يمين النقطة ب** ، يكون المنحنى أسفل الخط المائل بزاوية ٤٥° ، كما يدل على ذلك السهم السفلى فى الشكل البيانى السابق رقم ١ (أ) ، ويعنى أن المسافة الرأسية (الإنفاق على الاستهلاك ) أقل من المسافة الأفقية (الدخل القابل للتصرف ). ونحن نعلم أن الوحدة الاستهلاكية إذا لم تُنفق كل دخلها ، فلابد أن تدَّخر ما يتبقى من هذا الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك . ويدل الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة على معرفة ذلك القدر من الدخل الذى تدَّخره الوحدة الاستهلاكية . ويقاس "صافى الادخار الموجب" بالمسافة الواقعة بين منحنى الميل إلى الاستهلاك والخط المائل بزاوية ٤٥ درجة ، كما هو موضح بالسهم العلوى فى الشكل السابق رقم ١ (أ) .

كذلك **فإلى يسار النقطة ب** ، يدل الخط المساعد المائل بزاوية ٤٥ درجة على أن منحنى الميل إلى الاستهلاك أعلى من هذا الخط . وهذا يعنى أن الوحدة الاستهلاكية تدأب ـ لفترة من الوقت ـ على الإنفاق على الاستهلاك بمقدار أكبر من الدخل الذى تكتسبه . وتسمَّى الزيادة فى الاستهلاك على الدخل **"صافى الادخار السالب"** .

ولنلخص الآن دلالة الشكل السابق رقم (١) فى الأوضاع المختلفة :



- عندما يكون منحنى الميل إلى الاستهلاك فى وضع أعلى من الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة ، يكون الادخار سالباً .
- عندما يتقاطع منحنى الميل إلى الاستهلاك مع الخط المساعد المائل بزاوية ٤٥ درجة ، تكون الوحدة الاستهلاكية عند نقطة التحول من الادخار السالب إلى الادخار الموجب .
- عندما يكون منحنى الميل إلى الاستهلاك أسفل الخط المساعد المائل بزاوية ٤٥ درجة يكون الادخار موجبا .

ويقاس دائماً مقدار الادخار ـ سواء كان موجباً أو سالباً بالمسافة الرأسية الواقعة بين منحنى الميل إلى الاستهلاك والخط المساعد المائل بزاوية ٤٥ درجة .

ويمكن بسهولة أن تشتق من منحنى الميل إلى الاستهلاك منحنى آخر هو منحنى الميل إلى الادخار أو الميل الحدى للادخار. ويتضح ذلك بيانياً فى الشكل السابق رقم ١ ( ب ) . وهنا أيضاً يمكن أن نستدل على الدخل القابل للتصرف ، وذلك من واقع المحور الأفقى ، وعلى صافى ادخار الوحدة الاستهلاكية ـ سواء أكان كمية سالبة أم كمية موجبة ـ من واقع المحور الرأسى . إذ نرى أن صافى ادخار الوحدة الاستهلاكية يقاس بالمسافة الواقعة بين منحنى الميل إلى الاستهلاك والخط المساعد المائل بزاوية ٤٥ درجة(١) .

---

(١) هذا الخط المساعد المائل بزاوية ٤٥ درجة ذو دلالة خاصة فيما يخص العلاقة الثلاثية :الدخل والاستهلاك والادخار. مفاد ذلك أنه لو أسقطنا من أية نقطة واقعة عليه خطاً راسياً على المحور الأفقى ، فإنه يمكن قراءة الدخل القومى أفقياً ورأسياً . ذلك لأن هذا الخط الرأسى يستكمل صورة مثلث مائل عن القاعدة بزاوية ٤٥ درجة (ميل الخط المساعد عن = القاعدة) وبزاوية٤٥ درجة أخرى لميل الخط المساعد عن الخط الرأسى (لأن الخط الرأسى يصنع مع قاعدة المثلث زاوية ٩٠ درجة) . ومادام المثلث بزاويتين متساويتين - كل منهما ٤٥ درجة - فإن قاعدة المثلث التى يمكن قراءة الدخل القومى

أما الشكل رقم ١(ب) فيدل ، بصورة مباشرة ، على أن مدخرات الوحدة الاستهلاكية عند النقطة (أ) هى كمية سالبة ، وأن الأسرة تبدأ فى الادخار عندما يرتفع دخلها مارأ بالنقطة (ب) ـ نقطة التحول من الادخار السالب إلى الادخار الموجب ـ وهذه النقطة (ب) فى الشكل السابق رقم ١(ب) تماثل تماماً النقطة (ب) فى الشكل السابق رقم ١(أ) ، على اعتبار أنها هى الأخرى نقطة التحول من الادخار السالب إلى الادخار الموجب .

**١-٢/٤ تعريف الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار**

وفى ضوء التحليل السابق ، يمكن تعريف الميل الحدى للاستهلاك كما يلى :

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{الزيادة فى الاستهلاك}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$$

وإذا رمزنا للميل الحدى للاستهلاك بالرمز م ح ك

والزيادة فى الاستهلاك بالرمز $\Delta$ك

والزيادة فى الدخل بالرمز $\Delta$ل

فإن:

$$\text{م ح ك} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ل}} \quad \text{----------(١)}$$

وتتجاوب فكرة الميل الحدى للاستهلاك مع الميل الحدى للادخار ، إذ كما عرفنا الميل الحدى للاستهلاك بأنه نسبة الزيادة فى الاستهلاك ( $\Delta$ك ) إلى الزيادة

---

- عليها أفقيا تساوى ارتفاع المثلث الذى يمكن قراءة الدخل القومى عليه رأسيا (لأن القاعدة تساوى الارتفاع لمثل هذا المثلث ذى الزاوية القائمة والزاويين المتساويتين) .

فى الدخل ( $\Delta$ ل ) . فإن الميل الحدى للادخار هو نسبة الزيادة فى الادخار الى الزيادة فى الدخل ، أى أنه : إذا رمزنا للميل الحدى للادخار بالرمز م ح د والزيادة فى الادخار بالرمز $\Delta$ د والزيادة فى الدخل بالرمز $\Delta$ ل ، فإن :

$$\text{الميل الحدى للادخار} = \frac{\text{الزيادة فى الادخار}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$$

$$\text{م ح د} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ل}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

ولكن لماذا نكشف الارتباط الوثيق بين هاتين الفكرتين ؟ الإجابة عن هذا التساؤل هى من الوضوح بمكان ، حيث إنه بما أن كل جنيه إضافى يجب أن يقسم بين الاستهلاك الإضافى والادخار الإضافى ، فمن الجلى أنه إذا كان الميل الحدى للاستهلاك هو ٠.٧ ، فلابد أن يكون الميل الحدى للادخار هو ٠.٣ كما سبق إيضاحه. كما أن مقارنة العمودين رقمى ٣،٥ بالجدول السابق رقم (١) تؤيد هذا المنطق البدهى ، إذ تدل هذه المقارنة على أن حاصل جمع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار هو الواحد الصحيح دائما . ومن هنا فإن :

$$\text{م ح ك} + \text{م ح د} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ل}} + \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ل}} \quad \text{(حاصل جمع المعادلتين ١،٢)}$$

$$= \text{الواحد الصحيح} \text{ ---------------- } (٣) .$$

## ١-٣ محدِّدات الاستهلاك الكلى فى المجتمع الحديث

ولقد كنا إلى الآن نتحدث عن نماذج الاستهلاك التى يدل عليها سلوك الوحدات الاقتصادية عند المستويات المختلفة للدخول ، غير أنه يجدر البحث الآن فى كيفية تغير جملة الإنفاق على الاستهلاك فى أى مجتمع ، كلما ارتفع دخله القومى . وقد نسلمٌ فى هذا الصدد بأن الدخل الكلى ليس هو العامل الوحيد الذى يحدِّد الاستهلاك الكلى ، إذ قد يتأثر هذا الاستهلاك الكلى بالعوامل الآتية ، إضافة إلى تأثره بالدخل الكلى :

- كيفية توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية .
- مؤثرات البيئة على سلوك الأفراد ( مدى محاكاة الأفراد بعضهم لبعض فى طريقة إنفاقهم لدخولهم المكتسبة ) .
- التغير فى مستوى الأسعار.
- التغير فى حجم السكان .
- التغير فى ميل المنشآت إلى الادخار.
- التغير فى معدلات الضرائب .

وهو ما سوف نناقشه على نحو ما يلى :

### ( ١ ) توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية

كلما تركز الدخل فى حوزة أصحاب الدخول الكبيرة ( ومن المعلوم أن ميلهم الحدى للاستهلاك منخفض نسبياً ) كان لهذا التوزيع أثره السلبى على حجم الاستهلاك الكلى . أما إذا تركز الدخل فى حوزة أصحاب الدخول القليلة ( ومن المعلوم أن ميلهم الحدى للاستهلاك مرتفع نسبياً ) كان لهذا التوزيع أثره الايجابى على حجم الاستهلاك الكلى .

### (٢) تأثير البيئة على السلوك الاستهلاكى

يتأثر الأفراد فى إنفاقهم الاستهلاكى بالنمط الاستهلاكى للأفراد الآخرين فى ذات البيئة الاقتصادية التى يعيشون فى كنفها ، كما قد يتأثرون بالأنماط الاستهلاكية السائدة فى المجتمعات الأخرى . وهذه الظاهرة هى ما يعبَّر عنها "بأثر التقليد"[١] فى الأدبيات الحديثة ، وهى ذات آثار إيجابية على حجم الاستهلاك الكلى إلا إنها – فى ذات الوقت – ذات آثار سلبية على حجم الادخار.

### (٣) التغير فى مستوى الأسعار

يؤثر التغير فى مستوى الأسعار على سلوك الأفراد فى إنفاقهم الاستهلاكى من دخولهم المكتسبة ، وبافتراض الثبات النسبى لهذه الدخول ، فإن مثل هذا التغير ذو آثار سلبية أو إيجابية على حجم الاستهلاك الكلى : سلبية إذا ارتفع مستوى الأسعار وإيجابية إذا انخفض مستوى الأسعار.

### (٤) التغير فى حجم السكان

إن زيادة حجم السكان ـ سواء عن طريق النمو الطبيعى (زيادة معَّدل المواليد على معدَّل الوفيات فى المجتمع) ، أو عن طريق الهجرة المؤقتة أو الدائمة ـ إنما تؤدى إلى تعاظم الحاجات الاستهلاكية للحجم المتزايد من السكان ، وبالتالى إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك . ولذلك فإن الزيادة فى حجم السكان ذات آثار إيجابية على حجم الاستهلاك الكلى . كما أن النقص فى حجم السكان ذو آثار سلبية على حجم الاستهلاك الكلى .

---

([1]) Demonstration Effect.

### (٥) التغير فى ميل المنشآت إلى الادخار

إن الادخار من جانب المنشآت أو الشركات يتمثل فيما تحتجزه من الأرباح المحقَّقة فيها ، وذلك لأغراض التوسع الاستثمارى فى المستقبل ، أو لدعم المركز المالى لهذه الوحدات الإنتاجية فى المجتمع . وهذا الجزء المحتجز هو ما يُعرف "بالأرباح غير الموزَّعة" ، أما ما يتبقى بعد ذلك من الأرباح فهو يشكل "الأرباح الموزَّعة" على أصحاب المنشآت أو حملة أسهم رأس مال الشركات .

بناء على ذلك ، إذا زاد ميل المنشآت أو الشركات إلى الادخار ، فإن هذا ينطوى على زيادة حجم الأرباح غير الموزَّعة ، ومن ثم يقل ما فى حوزة أصحاب المنشآت والمساهمين فى رأس مال الشركات من دخول قابلة للتصرف وآتية من الأرباح الموزَّعة . وهذا من شأنه أن يقل الإنفاق على الاستهلاك ، لأن الدخول القابلة للتصرف هى مجموع الإنفاق على الاستهلاك وصافى الادخار . ومن هنا يمكن القول بأن زيادة ميل المنشآت والشركات إلى الادخار ذات آثار سلبية على حجم الاستهلاك الكلى ، والعكس صحيح .

### (٦) التغير فى معدَّلات الضرائب

من المعلوم أن زيادة حصيلة الضرائب تستحق بأمرين : إما برفع معدَّلات الضرائب الحالية ، وإما باستحداث ضرائب جديدة ، فإذا حدثت هذه الزيادة ، فإنها تفضى إلى النقص فيما يحوزه دافعو الضرائب من دخول قابلة للتصرف ، وهذا النقص فى الدخول ـ مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ـ من شأنه أن يؤدى بدوره إلى النقص فى حجم الاستهلاك الكلى . ولذلك فإن ارتفاع معدَّلات الضرائب قد يكون ذا آثار سلبية على حجم الاستهلاك الكلى، والعكس صحيح .

فى ضوء ما تقدم ، يتحتم أن نأخذ فى الاعتبار بكل هذه العوامل ، إذا ما حاولنا إيجاد العلاقة بين نماذج الاستهلاك والادخار من جانب الوحدة الاستهلاكية فى المجتمع وبين نماذج الاستهلاك والادخار من جانب المجتمع بأسره . ومع ذلك يدل المنطق السليم - كما تدل البيانات الإحصائية ذوات الصلة _ على أن الدخل الكلى هو أهم العوامل فى تحديد حجم الاستهلاك الكلى فى أى مجتمع . بمعنى أنه إذا ارتفع مستوى الدخل الكلى ، فسوف يرتفع تبعاً لذلك مستوى الاستهلاك الكلى ، والعكس صحيح .

## ١-٤ الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع

فى ضوء ما سبق أن قدَّمناه من أن نماذج الاستهلاك والادخار من جانب الوحدة الاستهلاكية تختلف عن نماذج الاستهلاك والادخار من جانب المجتمع بأسره، من حيث إن هذه النماذج الأخيرة تتأثر بستة عوامل أخرى، إلى جانب الدخل الكلى . باعتباره أهم العوامل المحدِّدة للاستهلاك الكلى ، وأنه يمكن تحديد العلاقة بين الدخل والاستهلاك فى المجتمع بمقياسين :

- الميل المتوسط للاستهلاك .
- الميل الحدى للاستهلاك .

## ١-٤/١ الميل المتوسط للاستهلاك فى المجتمع

إن الميل المتوسط للاستهلاك فى المجتمع هو نسبة الدخل المنفق على الاستهلاك . ولحساب قيمة هذه النسبة فى المجتمع فإننا نأخذ رقم الإنفاق الكلى على الاستهلاك ونقسمه على الدخل القابل للتصرف[1] :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الإنفاق الكلى على الاستهلاك}}{\text{الدخل الكلى القابل للتصرف}}$$

وإذا رمزنا للميل المتوسط للاستهلاك بالرمز م م ك

وللإنفاق الكلى على الاستهلاك بالرمز ك

وللدخل الكلى القابل للتصرف بالرمز ل فإن :

$$\text{م م ك} = \frac{\text{ك}}{\text{ل}}$$

## ١-٤/٢ الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع

أما الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع ، فإنه يقيس العلاقة بين التغير فى الاستهلاك والتغير فى الدخل فى هذا المجتمع . إذ بقسمة الزيادة فى الاستهلاك الكلى على الزيادة فى الدخل الكلى القابل للتصرف ، فإنه يمكن التعرف ـ لا على ذلك القدر من الدخل الكلى الذى يجرى إنفاقه على الاستهلاك ـ بل على ذلك القدر من **الزيادة فى الدخل الكلى** الذى يجرى إنفاقه على الاستهلاك .

---

(١) يلاحظ أنه يمكن التوصل إلى الميل المتوسط للاستهلاك بثلاث نسب لا نسبة واحدة ،أى باستخدام الناتج القومى الإجمالى ، أو الدخل القومى ، أو الدخل القابل للتصرف ، فى تحديد قيمة النسبة الدالة على الميل المتوسط للاستهلاك م م ك - راجع فى هذه الخصوصية الفصل الخامس من الجزء الثانى من الكتاب فى صدد حسابات الدخل القومى : الناتج والدخل والإنفاق .

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{الزيادة فى الإنفاق الكلى على الاستهلاك}}{\text{الزيادة فى الدخل الكلى القابل للتصرف}}$$

وإذا رمزنا للميل الحدى للاستهلاك بالرمز م ح ك

وللزيادة فى الإنفاق الكلى على الاستهلاك بالرمز ك $\Delta$

وللزيادة فى الدخل الكلى القابل للتصرف بالرمز ل $\Delta$

**فإنه على مستوى الاقتصاد القومى :**

$$\text{م ح ك} = \frac{\text{ك}}{\text{ل}}$$

ويعبِّر الجدول الآتى عن حساب كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك ، وذلك بالنسبة لمستويين : مستوى الدخل الكلى القابل للتصرف ومستوى الاستهلاك الكلى :

جدول رقم ٢ الدال على حساب الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع .

**(الدخل والاستهلاك بالمليار جنيه)**

| | الدخل الكلى القابل للتصرف | الإنفاق الاستهلاكى الشخصى (ك) | الميل المتوسط للاستهلاك (م م ك) | الميل الحدى للاستهلاك (م ح ك) |
|---|---|---|---|---|
| أ | ٣٠٠ | ٢٧٠ | $\frac{٢٧٠}{٣٠٠} = ٠.٩$ | $\frac{٥٠}{١٠٠} = ٠.٥$ |
| ب | ٤٠٠ | ٣٢٠ | $\frac{٣٢٠}{٤٠٠} = ٠.٨$ | |

## ١-٥ توزيع الدخل الكلى القابل للتصرف بين الإنفاق الاستهلاكى الكلى والادخار

وبما أن الإنفاق على الاستهلاك هو جزء من الدخل الكلى القابل للتصرف ، فمن الواضح أنه لوأننا نحدِّد ذلك الجزء من الدخل الذى يُنفق على الاستهلاك ، فإننا نحدِّد ـ فى ذات الوقت ـ ذلك الجزء من الدخل الذى لا يُنفق على الاستهلاك . بعبارة أخرى : عندما تقرر الوحدات الاستهلاكية فى المجتمع ذلك المقدار الذى يُنفق من دخلها القابل للتصرف ، فإن هذا المقدار يمثل الإنفاق الاستهلاكى الشخصى من جانب هذه الوحدات الاستهلاكية .

ويوضح(العمود رقم ٢ فى الجدول السابق رقم ٢ ) . أما المتبقى لدى الوحدات الاستهلاكية دون إنفاق فهو ادخار .

وبما أن الدخل القابل للتصرف مقسَّم فقط بين شريحتين : الاستهلاك والادخار ، فلن يكون هناك إلا قرار وحيد ينبغى تفسيره ، بمعنى أنه لو أمكن تفسير العوامل المحدِّدة للاستهلاك ، فإننا نكون قد قمنا أيضاً بتفسير مدخرات الوحدات الاستهلاكية ، بما أن مالا يُنفق فهو مدخَّر .

ويوضح الجدول الآتى كيف يمكن حساب مدخرات الوحدات الاستهلاكية كمجموع **الجزء غير المنفق** من الدخل القابل للتصرف .

ويبين جدول رقم ٣ توزيع الدخل الكلى القابل للتصرف بين الإنفاق الاستهلاكى الكلى والمدخرات (بيانات افتراضية).

(بالمليار جنيه)

| الدخل الكلى القابل للتصرف (١) | الإنفاق الاستهلاكى الكلى (٢) | مدخرات الوحدات الاستهلاكية من الدخل الكلى القابل للتصرف (٣)=(١)-(٢) |
|---|---|---|
| ١٠٠ | ١٢٠ | -٢٠ |
| ٢٠٠ | ٢٠٠ | صفر |
| ٣٠٠ | ٢٨٠ | ٢٠ |
| ٣٢٠ | ٢٩٦ | ٢٤ |
| ٣٤٠ | ٣١٢ | ٢٨ |
| ٣٦٠ | ٣٢٨ | ٣٢ |
| ٣٨٠ | ٣٤٤ | ٣٦ |
| ٤٠٠ | ٣٦٠ | ٤٠ |

ويلاحظ فى الجدول السابق أنه عند المستوى الأول من الدخل الكلى القابل للتصرف (١٠٠ مليار جنيه)، فإن **الادخار سالب**. بمعنى أن الإنفاق الاستهلاكى (١٢٠ مليار جنيه) أكبر من الدخل الكلى القابل للتصرف (١٠٠ مليار جنيه)، وأن زيادة الإنفاق الاستهلاكى على الدخل الكلى القابل للتصرف هى نتيجة مترتبة على أن الوحدات الاستهلاكية فى مجموعها تستدين أو تستخدم مدخراتها السابقة.



أما عند المستوى الثانى من الدخل الكلى القابل للتصرف (٢٠٠مليار جنيه) فإن الإنفاق الاستهلاكى الكلى يتعادل مع الدخل الكلى القابل للتصرف. ومن ثم فإن الفائض من الدخل بعد الإنفاق هو لا شئ ، أى أن الادخار يساوى صفر، لأن كلا من الدخل الكلى القابل للتصرف والإنفاق الاستهلاكى الكلى يساوى ٢٠٠ مليار جنيه .

وأما عند المستوى الثالث وما بعده من مستويات الدخل الكلى القابل للتصرف (٣٠٠ مليار جنيه فأكثر) فإن **الادخار موجب** دائماً ، ويتزايد تدريجياً من ٢٠ إلى ٤٠ مليار جنيه نظراً لأن **الإنفاق الاستهلاكى الكلى أقل دائماً من الدخل الكلى القابل للتصرف** ، وهو ما يتضح من مقارنة الأرقام المتناظرة بالعمودين الأول والثانى من الجدول السابق (قارن مثلاً ٣٠٠و٢٨٠مليار جنيه ، أو قارن ٤٠٠ و٣٦٠ مليار جنيه) .



# الفصل الثانى

# الاستثمار

# أنواعه ومكوناته ومحدداته

# وأهميته الاقتصادية



لقد رأينا فيما سبق أن الادخار والاستثمار يتوقفان على عوامل مختلفة، إذ بينما نجد أن الادخار يتوقف على مستوى الدخل بمعنى أن ثمة علاقة طردية بين التغير فى الادخار والتغير فى الدخل ، فإن الاستثمار هو عنصر متقلب يتوقف على عوامل تلقائية هى ما تسمَّى عوامل النمو للنظام الاقتصادى فى أى مجتمع ، وهى ـ كما عدَّدناها آنفا : الابتكارات (الاختراعات واكتشافات الموارد والثروات الطبيعية ) ، والتغير فى حجم السكان ، والتغير فى مستوى الدخل .

## ٢-١ الاستثمار ذو علاقة مزدوجة

وغنى عن البيان أن الاستثمار - فى تقلباته وفقاً لتطور هذه المجموعة من العوامل التلقائية (الابتكارات والتغيرات فى حجم السكان والتغيرات فى مستوى الدخل ) . ذو علاقة مزدوجة ، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية وبالاستهلاك من ناحية أخرى . ذلك أن الادخار - حسب التعريف - هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ، وهو - فى ذات الوقت - الفائض الذى يوجَّه لنوع آخر من

الإنفاق هو ما يُطلق عليه الإنفاق الاستثماري . وعلى ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو ما يلي:

- **"علاقة تمويلية"** عندما توجَّه المدخرات فى المجتمع كرأس مال نقدى إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية) كرأس مال عينى أو حقيقى .
- **"علاقة إنتاجية"** ، مادام الاستثمار - فى المعنى العينى أو الحقيقى المشار إليه - هو الأداة التى لا غنى عنها - كعنصر من عناصر الإنتاج الأربعة فى إنتاج السلع الاستهلاكية . بعبارة أخرى : إن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية .

والخلاصة أن الاستثمار يرتبط بالادخار فى علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة مباشرة ، وبالادخار كفائض الاستهلاك بصورة غير مباشرة فى علاقة إنتاجية فى المجتمع الاقتصادى الحديث ، مما يحدو بنا إلى مناقشة الاستثمار كمتغير اقتصادى كلى - فى شىء من التفصيل- سواء من ناحية التعريف بمعناه الاقتصادى ، أو أنواعه ، أو مكوناته، أو محدداته الرئيسية ، أو أهميته الاقتصادية.

## ٢-٢ التعريف بالاستثمار

فى ضوء ما تقدم من علاقة بين الادخار والاستثمار، يمكن تعريف الاستثمار بأنه :

**"استخدام المدخرات فى تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" .**

كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هى إلا سلع إنتاجية، أى سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تسهم فى إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات. وتسمَّى هذه السلع - أيضاً - "السلع الرأسمالية" أى السلع التى تتمثل فى رأس المال العينى أو الحقيقى الذى لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية .

إنما يلاحظ أن التعريف السابق للاستثمار - كمتغير اقتصادى كلى -لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع فى المشروعات القائمة، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية، بل ينسحب - أيضاً- إلى تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية فى المشروعات القائمة، أو تجديد هذه الطاقات . إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجى معيَّن، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية - على مدار عمرها الإنتاجى - تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة.

## ٢-٣ أنواع الاستثمار

وثمة ثلاثة أنواع من الاستثمار لابد من التمييز بينها لأغراض التحليل الاقتصادى :

- الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت
- الاستثمار فى تكوين المخزون السلعى
- الاستثمار كفائض الصادرات

### ٢-٣/١ الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت

وإذا أخذنا الاستثمار على أنه بمثابة تكوين رأس المال الثابت ، فإننا نقصد بهذا المعنى :

**"كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية فى المجتمع، أو المحافظة عليها أو تجديدها" .**

أما السمة التى تميز هذه الطاقات الإنتاجية فهى إنها أصول "معمرة" بمعنى أنها دائمة الاستعمال ، فلا تفنى باستخدامها فى عملية إنتاجية أو بضع عمليات ، وإنما تبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية ، وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال - بصفة متكررة - فى توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات . أما فى نهاية هذه الفترة ، فإن هذه الأصول "تهلك" بمعنى أنها تفقد صلاحيتها للاستخدام ، وتجرى المنشآت فى استقطاع جزء من الأرباح الإجمالية ليوضع فى احتياطى خاص لمقابلة "اهتلاك الأصول" ، حتى إذا ما انتهت الفترة المقررة لاستخدامها - أى إذا انتهى "عمرها الإنتاجى"- يكون قد تكوَّن من الأصول

السائلة ما تستطيع معه المنشآت شراء أصول جديدة تحل مكان الأصول القديمة الهالكة .

**ويتكون الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت من عناصر ثلاثة :**

(أ) تكوين رأس مال ثابت يولِّد زيادة مباشرة فى الطاقة الإنتاجية كإنشاء المبانى السكنية ، أو المصانع ، أو استصلاح الأرض .

(ب) تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة فى الطاقة الإنتاجية ، بمعنى أن تكوين هذا النوع من الاستثمار يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى تستفيد من هذه الأصول الرأسمالية ، مثل الطرق والسدود والخزانات .

(جـ) تكوين رأس مال ثابت لا يولِّد زيادة مباشرة أو غير مباشرة فى الطاقة الإنتاجية كالتماثيل والمتاحف . ويلاحظ أن هذا النوع الأخير من رأس المال الثابت هو فى عداد الاستثمارات غير المنتِجة ، إلا أن ذلك لا يحول دون اعتباره أحد عناصر الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت .

**٢-٣/٢ الاستثمار فى تكوين المخزون السلعى**

أما إذا أخذنا الاستثمار فى معنى تكوين المخزون السلعى ، فإن هذا المعنى يضم الإضافة إلى المخزون السلعى إلى جانب تكوين رأس المال الثابت . والواقع أن التوسع فى المخزون السلعى - كأحد بنود الاستثمار - ينفرد بوضع خاص ، إذ لا يؤدى إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة ، وإنما الغرض الرئيسى منه هو تكوين مخزون سلعى فى كل من المنشآت الصناعية أو التجارية ، إذ إن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل ، بحيث تكون

مستلزمات الإنتاج معدَّة للتشغيل دون توقف انتظاراً لورودها . أما فى المنشآت التجارية ، فإن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل عمليات المتاجرة بحيث يتيسر للوسطاء التجاريين - على مستوى تجارة الجملة أو نصف الجملة أو التجزئة- تسليم السلع إلى العملاء وقت تلقى طلباتهم دون انتظار لورودها من المستوى الأعلى فى نشاط قطاع التجارة أو من المنشآت الصناعية المنتجة للسلع .

وعادة ما يفرِّق المحللون الاقتصاديون - فى معالجة عنصر الاستثمار- بين نوعين من المخزون .

- **المخزون الاختيارى**
- **الإضافة الإجبارية إلى المخزون**

**(أ) المخزون الاختيارى**

هو "ذلك المخزون السلعى الذى تحتفظ به المنشآت الصناعية أو المنشآت التجارية لأغراض التشغيل الصناعى أو التجارى ، على أن تقوم المنشآت بالإضافة إليه أو السحب منه حسب الأحوال" .

**(ب) الإضافة الإجبارية إلى المخزون**

هى "ذلك التغير فى المخزون الذى تُكره عليه المنشآت الصناعية أو التجارية إما لخطأ فى تحديد حجم الإنتاج أو خطأ فى تقدير حجم الطلب على المنتجات ، وتجد نفسها إزاءه عاجزة عن تصريف ما تنتجه من سلع. وتضطر - تبعاً لذلك - إلى إيداع الفائض فى المخازن . وبهذه المثابة تُعتبر الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعى استثماراً . وهنا يثور تساؤل هام : لماذا تُعتبر هذه الإضافة الإجبارية إلى

المخزون السلعى بمثابة استثمار، وما طبيعة هذا الاستثمار؟ إن هذا المخزون يتكون من السلع تامة الصنع، والسلع نصف المصنوعة، والمواد الأولية التى يتضح – فى لحظة معينة من الوقت – أنها تمثل جميعها رصيداً سلعياً لدى مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية فى المجتمع. ولما كانت كل إضافة إلى الرصيد الكمى للمخزون السلعى لا تعدو أن تكون إنتاجاً لم ينزل بعد إلى السوق، وأن هذه الإضافات لا تقتصر على السلع الاستهلاكية وحدها، بل تشمل أيضاً المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية، فإن التغير فى المخزون السلعى (الإضافة إلى الرصيد الكمى المخزون) يُعتبر جزءا من الاستثمار.

وهنا تبرز حقيقة هامة، وهى أن التغير فى هذا الرصيد السلعى من المخزون لا يمثل – فى الحقيقة – استثماراً فى معناه العادى المألوف إلا بقدر ما يحتويه هذا التغير فى الرصيد من سلع استثمارية لم تنزل بعد إلى السوق. ومن ثم فإننا نؤيد رأى ذلك الفريق من الاقتصاديين الذى ينظر إلى الإضافة إلى الرصيد الكمى المخزون على أنه "استثمار غير مقصود" فى السلع على اختلاف أنواعها، استهلاكية كانت أو وسيطة أو استثمارية. ومن هنا تبدو أهمية التمييز- فى إعداد الحسابات القومية – بين رقم الاستثمارات العينية (بما فيها التغير فى المخزون) وبين رقم الاستثمارات العينية دون التغير فى المخزون، وذلك باعتبار أن التغير فى المخزون السلعى يحمل معنى خاصاً للاستثمار يختلف جوهرياً عن معناه العادى المألوف [١].

---

([١]) راجع للمؤلف "مبادئ علم الاقتصاد – تحليل جزئى وكلى ومعجم اقتصادى"، جون وايلــى وشــركاه، نيويورك، ١٩٨٣. ص٦٥٢-٦٥٣.

وبما أن الإضافة إلى المخزون السلعى تُعتبر استثماراً فى المعنى المتقدم ، فلا مناص من تعريف الاستثمار بحيث يشمل هذا البند الاستثمارى . إذ يعرَّف الاستثمار بأنه :

**"استخدام المدخرات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة ، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها ، مع أخذ الإضافة إلى المخزون السلعى فى الاعتبار" .**

**٢-٣/٣ الاستثمار فى فائض الصادرات**

أشرنا فى مستهل الفصل السابق إلى أن ثمة دورة للنشاط الاقتصادى، أو ما تسمَّى "دورة الدخل"، وأن هذه الدورة تمر بثلاث مراحل: مرحلة إنتاج الناتج وتنعكس فى صورة "الناتج القومى" ، ومرحلة توزيع الدخل من قيمة الناتج وتنعكس فى صورة "الدخل القومى" ، ومرحلة إنفاق الدخل على الناتج وتنعكس فى صورة "الإنفاق القومى" أى الإنفاق على الناتج القومى النهائى فى اتجاهات معيَّنة تعبِّر عن استخداماته المختلفة. ويمكن أن

**نخلص** من هذا التحليل إلى أن ثمة مجموعات ثلاث رئيسية تنم عن استخدامات الموارد التى يضمها الناتج القومى . وهذه المجموعات هى العناصر التى يتكون منها الإنفاق على الناتج القومى النهائى،أو ما نعبِّر عنه "الإنفاق القومى" . كما سبق البيان :

- الاستهلاك النهائى بشقيه (الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام) .
- الاستثمار بشقيه (تكوين رأس المال الثابت والإضافة إلى المخزون السلعى) .

- فائض الصادرات (البند الثالث من بنود الاستثمار إلى جانب البندين الآخرين للاستثمار: تكوين رأس المال الثابت والإضافة إلى المخزون السلعى).

لقد ناقشنا كلا من المجموعة الأولى (الاستهلاك النهائى بشقيه) فى الفصل السابق والمجموعة الثانية (الاستثمار بشقيه) فيما سبق من هذا الفصل، ويبقى أن نناقش المجموعة الثالثة (فائض الصادرات) التى تنفرد بوضع خاص كبند من بنود الاستثمار يختلف فى طبيعة تكوينه عن تكوين رأس المال الثابت أو الإضافة إلى المخزون السلعى.

ومن الواضح أن الإنفاق على الناتج القومى النهائى، أى الإنفاق القومى، يمثل - فى الواقع - الاستخدام النهائى للسلع التى يتم إنتاجها داخل حدود الدولة، سواء أكان استخدامها داخل حدود الدولة أو خارجها. بعبارة أخرى: إن الإنفاق القومى يتضمن - أيضاً - إنفاق العالم الخارجى على السلع والخدمات المنتجة محلياً، وهو ما يعبَّر عنه "الصادرات من السلع والخدمات".

وعلى ذلك، إذا جمعنا بين هذين النوعين من الإنفاق:

- **إنفاق العالم الخارجى على الصادرات.**
- **والإنفاق المحلى على الواردات.**

إلى أن جزءاً من إنفاق العالم الخارجى على الصادرات تستخدمه الدولة  بدورها فى الإنفاق المحلى على الواردات، وإذا استبعدنا هذا الجزء من جملة إنفاق العالم الخارجى على الصادرات، لتوصلنا إلى رقم "فائض الصادرات"

أى صافى إنفاق العالم الخارجى على الموارد المنتجَة محلياً بعد استبعاد **الإنفاق المحلى على الواردات . ومن ثم فإنه يمكن التوصل إلى معادلة الموارد والاستخدامات** على مستوى الاقتصاد القومى ، بمعنى أنه لو أخذنا بهذا التحليل للموارد المنتجة محلياً . والمتضمنة فى الناتج القومى النهائى . وأضفنا قيمة الواردات إلى قيمة الناتج القومى النهائى . لتوصلنا إلى رقم **"فائض الصادرات"** ، أى صافى إنفاق العالم الخارجى على الموارد المنتجة محلياً بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات. ومن ثم فإنه يمكن التوصل إلى معادلة الموارد والاستخدامات على مستوى الاقتصاد القومى ، بمعنى أنه لو أخذنا بهذا التحليل للموارد المنتجة محلياً ، والمتضمنة فى الناتج القومى النهائى وأضفنا قيمة الواردات إلى قيمة الناتج القومى النهائى ، لتوصلنا إلى جملة قيمة الموارد المتاحة للمجتمع سواء من الداخل أو من العالم الخارجى . وإذا حللنا استخدامات هذه الموارد المتاحة بنوعيها ( موارد منتجة محلياً وواردات العالم الخارجى ) ، لوجدنا أنها تتمثل فى الاستهلاك والاستثمار ( بما فى ذلك الإضافة إلى المخزون السلعى ) والصادرات ، وذلك حسب المعادلة الآتية التى يعبِّر جانبها الأيمن عن الموارد وجانبها الأيسر عن الاستخدامات :

الناتج القومى + الواردات = الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات .

∴ الناتج القومى = الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات - الواردات

= الاستهلاك النهائى + الاستثمار + فائض الصادرات

( بالتعويض عن الصادرات - الواردات )

وتجدر الإشارة إلى أن "فائض الصادرات" هذا إنما يعبِّر - فى الواقع - عن الرصيد الدائن للدولة فى ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى، وهو يمثل

- كما قدَّمنا - صافى إنفاق العالم الخارجى بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات . وإذا نظرنا هذه النظرة إلى الفائض ، فإننا نخلص إلى أن الدولة التى تحقق هذا الفائض إنما تصدِّر موارد سلعية إلى الخارج هى بمثابة استثمار محقَّق فى العالم الخارجى .

## ٢-٤ مكونات الاستثمار

قدَّمنا أن ثمة أنواعاً مختلفة للاستثمار ، وأن أحدها هو الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت . وهنا قد نتساءل عن العناصر المختلفة التى يتكوَّن منها رأس المال الثابت ، أو ما تسمَّى عادة "مكونات الاستثمار" . وللإجابة عن هذا التساؤل ، لابد من التمييز بين الاستثمار على مستوى المشروع الفردى وبين الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومى .

### ٢-٤/١ مكونات الاستثمار فى المشروع الفردى

من وجهة نظر المشروع الفردى ، يتكوَّن الاستثمار فى تكوين رأس المال من:

- الآلات والمعدات
- الأرض
- المبانى
- التشييدات
- التجهيزات

- وسائل النقل [1].

ويلاحظ أن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار فى أنها هبة الطبيعة ، بمعنى أنها ليست من صنع الإنسان ، ولا يستطيع أن يُزيد أو يُنقص المساحة الكلية منها ، وكل ما يمكن أن يحدثه من أثر فى هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يُزيد أو يُنقص مساحة الأرض المخصصة لاستخدام معيَّن كزيادة أرض البناء ، مثلاً ، على حساب النقص فى الأرض الزراعية .

أما الأصول الثابتة الأخرى - وهى المبانى والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل - فمن الممكن للإنسان أن يتحكم فى الكميات المتوافرة منها فى المجتمع ، لأن هذه الأصول لا تتوافر إلا عن طريق الإنتاج ، فإن أية زيادة فى إنتاج هذه الأصول الرأسمالية الثابتة تؤدى إلى زيادة الكمية المتاحة منها ، والعكس صحيح .

## ٢-٤/٢ مكونات الاستثمار القومى

ولما كانت الأرض كأصل رأسمالى ثابت محدود المساحة ، وليست من صنع الإنسان ، فإن لهذه الخاصية أهميتها فى تحديد مكونات الاستثمار القومى ، إذ أن قيام أى مشروع بشراء قطعة من الأرض لبناء مصنع يُعتبر استثماراً من وجهة نظر المشروع فحسب ، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع ، لأن قطعة الأرض هذه تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للمشروع ، أما بالنسبة للمجتمع فى مجموعه فلا يُعتبر إنفاق المشروع على شراء الأرض أحد مكونات الاستثمار القومى ، وإنما عملية انتقال

---

(١) يدخل أيضاً فى مكونات هذا الاستثمار : الحيوان ، والدراسات والبحوث الفنية المتعلقة بمكونات الاستثمار .

ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشترى . ولهذا يميز الاقتصاديون بين رقم الاستثمارات العينية شاملاً ثمن الأرض وبين رقم الاستثمارات العينية باستبعاد ثمن الأرض .

إنما يلاحظ أن استبعاد الأرض من مكونات الاستثمار القومى لا يعنى استبعاد العمليات التى تجرى على الأرض لجعلها صالحة للاستعمال . إذا أخذنا ، مثلاً ، عمليات استصلاح الأراضى ، أو ردم البرك والمستنقعات ، أو حفر الترع ، أو حفر الآبار ، أو مد الطرق ، فإننا نجد أنها جميعها عمليات إنتاجية يترتب عليها إضافة إلى رأس مال المجتمع . وعلى ذلك فإنها تدخل ضمن الاستثمار القومى على أنها تشييدات . وتبعاً لذلك فإن الاستثمار القومى يتكوَّن من المبانى ، والتشييدات ، والآلات والمعدات ، والتجهيزات ووسائل النقل .

ويلاحظ أيضاً ، فى هذا الصدد ، أن مجموع إنفاق المشروعات على هذه العناصر لا يعادل - بالضرورة - مجموع الاستثمار القومى ، إذ إن بعض المشروعات قد يلجأ إلى زيادة رأس مالها الثابت عن طريق شراء أصول مستعملة . وهنا لا تخرج عمليات شراء الأصول المستعملة عن انتقال ملكيتها من الطرف البائع لها إلى الطرف المشترى ، وهى وإن كانت استثماراً من وجهة نظر المشروع القائم بالشراء ، فإنها - فى الوقت ذاته - تصفية لجزء من استثمارات المشروع القائم بالبيع . وعلى ذلك فإن شراء هذه الأصول المستعملة لا يرتب إضافة إلى رأس المال القومى من وجهة نظر المجتمع .

ويجدر هنا أيضاً أن نميز بين الاستثمار العينى وبين الاستثمار النقدى والإنفاق الاستثمارى على نحو ما يلى :

**(أ) الاستثمار العينى**

هو "عملية استخدام السلع والخدمات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة ، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلاً فى المجتمع". كما يُعتبر استثماراً عينياً كل إضافة إلى رصيد المولد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى ، وهو ما يُعبَّر عنه "التغير فى المخزون" . وعلى ذلك فإن الاستثمار العينى - وفقاً لهذا التعريف - مكوَّن من المبانى والتشييدات والتجهيزات والآلات ووسائل النقل والحيوان ، كما يشمل قيمة الأرض على مستوى القطاع أو على مستوى المشروع فقط .

**(ب) الاستثمار النقدى**

هو الذى يمثل المقابل النقدى للاستثمار العينى ، أى لكل من الأصول الثابتة والتغير فى المخزون ، معبَّراً عنه بالعملة المحلية والعملة الأجنبية .

**(جـ) الإنفاق الاستثمارى (أو "المصروفات الاستثمارية") .**

هو عبارة عما يُنفق على الحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة ، ولكنه لا يمثل ما يتحقق فعلاً من الاستثمار العينى ، فلو دفعت إحدى الوحدات الإنتاجية دفعة نقدية نظير الحصول على أصل رأسمالى أو مجموعة من الأصول الرأسمالية الثابتة ، فإن هذه الدفعة المقدَّمة تُعتبر إنفاقاً استثمارياً ، وعندما ترد الأصول الرأسمالية بعد ذلك ، فإنها تمثل الاستثمار العينى الذى وجِّه إليه هذا الإنفاق ، والذى يصبح له مقابل نقدى يُعرف بأنه "استثمار نقدى" بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية (المكوَّن الأجنبى للاستثمار) أو بمزيج من العملتين[(١)] .

---

(١) راجع للمؤلف كتاب "التنمية والتخطيط الاقتصادى" ، دار الشروق ، جدة ص ١٦٣-١٦٦ .

## ٢-٥ المحددات الرئيسية للاستثمار

ولو أدركنا أن الاستثمار هو عنصر متقلب فى الاقتصاد القومى ، فإن تفسير التقلبات فى الاستثمار أمر بالغ الأهمية فى التحليل الاقتصادى . ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات ، فإننا نكون قد قطعنا شوطا بعيدا فى تفسير التغيرات المنتظمة فى الدخل القومى . وهنا تساؤل : ما أسباب التقلبات فى الإنفاق الاستثمارى ؟ والإجابة عن هذا التساؤل هى أن :

- سعر الفائدة .
- والتوقعات .
- ومستوى الأرباح .
- ومعدَّل التغير فى الدخل القومى .

هى جميعها عوامل احتمالية مسبِّبة لهذه التقلبات .

### ٢-٥/١ الاستثمار وسعر الفائدة

يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثمارى عن طريق الاقتراض ، وهنا فإن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين فى سوق النقود تعبِّر- فى الواقع – عن نفقة اقتراض النقود . وعلى ذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار ، الذى يكون مربحاً فى الإقدام عليه من جانب المستثمرين . أن يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة . بعبارة أخرى فإننا نتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قوياً على مستوى الاستثمار. ويبدو ذلك واضحاً فى حالة الاستثمار فى الأبنية السكنية . حيث تمثل أعباء الفائدة نسبة لا يستهان بها من السعر الذى يدفعه مستهلك خدمة السكن . ومع ذلك فإن

أعباء الفائدة هذه تكون أقل وضوحا بالنسبة للاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت من الآلات والمعدات . وتوحى بعض الدراسات العملية فى بعض المجتمعات بأنه لو أخذنا فى الاعتبار بالتغيرات قصيرة المدى ، فإن الطلب على الاستثمارات الجديدة فى المعدات الرأسمالية – من جانب دوائر الأعمال – لا يعتبر شديد الحساسية للتغيرات فى سعر الفائدة .

ومع ذلك فإن هذه النتائج المستفادة من المشاهدات الواقعية لا تعنى أن رجال الأعمال لا يلقون بالا بنفقات الاستثمار ممثلة فى سعر الفائدة ، بل إن هذه النتائج تدل على أن ثمة عوامل – بخلاف ثمن الاقتراض – تلعب دورا أكثر أهمية فى تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثمارى بصورة مربحة . أما تأثير سعر الفائدة على هذا النوع من الاستثمار ، فإنه يتوارى – إذن وإلى حد كبير – خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة فى إصدار القرار الاستثمارى(١) .

**٢-٥/٢ الاستثمار والتوقعات**

يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليسهم فى إنتاج المنتجات التى تجعله مجزيا للمستثمر فى نهاية المطاف . ومن ثم فإن رجل الأعمال الذى يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشأته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة ، بل إنها سوف تنتشر على مدار عدة أعوام . بعبارة أخرى: إن القرار الاستثمارى الذى يصدره المستثمر الآن هو إذن – وإلى حد بعيد – تصرف ينم عن الثقة فى المستقبل ، ومن هنا فلو أن رجل الأعمال ينزلق إلى الخطأ فى حدسه حول التوقعات ، فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة . مثال ذلك أنه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع فى

---

(١) راجع بالتفصيل ريتشارد ليبسى – بيتر ستينر "الاقتصاد" ، ص٥١٦ .

الطاقة الإنتاجية لمنشأته ، بينما يتوسع الطلب فى السوق على منتج منشأته ، فإنه يتخلف بلا مراء عن منافسيه الأكثر حصافة فى بعد نظرهم . أما لو حدث العكس ، فإن رجل الأعمال ينوء بأثقال معدات رأسمالية غير مستخدمه فى الإنتاج ، وقد تكون نفقاتها الثابتة من الضخامة بحيث تفضى إلى فشل المنشأة فى تحقيق الأرباح المجزية ، أو إلى تحقيق الخسائر التى تضطرها إلى التوقف عن المضى فى ممارسة نشاطها الإنتاجى .

الواقع أن رجل الأعمال الحصيف يبذل قصارى جهده فى التنبؤ حول مدى توسع السوق فى المستقبل المنظور ، ولكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع فى السوق ، بخلاف أذواق وأعداد ودخول مستهلكى منتج المنشأة التى يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثمارى والإنتاجى من خلالها التغير فى السياسة الضريبية ، أو التغير فى سياسة الإنفاق الحكومى ، أو التغير فى سياسة التسليح أو نزع السلاح مما يتراءى معه أن بعض مجالات الإنتاج أكثر ربحية وبعضها الآخر أقل ربحية ، أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع والأشخاص ، أو أحداث سياسية ذات شأن تؤثر فى الوضع الاقتصادى . إن مثل هذه العوامل الأخرى يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة ، لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا .

ويمكن القول بوجه عام أن المنشآت – فى معظمها – تصدر القرارات الحكيمة والدقيقة حول الاستثمار معظم الوقت ، إذ لو أنها أخفقت فى ذلك ، لكشف النظام الاقتصادى عن صورة من عدم الاستقرار أكثر حدة بكثير مما هو عليه فى واقع الأمر . ومع ذلك فقد يحدث عرضا أن تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى

النظرة التشاؤمية حول المستقبل . وهذه يمكن أن تتبلور فى نقص عام ملموس فى الإنفاق الاستثمارى . كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، وأن يتبلور هذا التفاؤل فى صورة موجة من التوسع فى الإنفاق الاستثمارى ، تنبئ عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة . وأيا كان الأمر، فمن المتفق عليه بوجه عام بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا ذا شأن فى اتجاهات السلوك الاستثمارى ، سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه .

### ٢-٥/٣ الاستثمار ومستوى الأرباح

تدل الدلائل المشاهدة على أن خطط الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت فى المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة ، بمعنى أنه عندما يكون الدخل القومى مرتفعا – والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك – يميل رجال العمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار. وعلى النقيض من ذلك فإنه عندما يكون الدخل القومى منخفضا فى مستواه – والطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا تبعا لذلك– يعزف رجال العمال عن الإنفاق بغزارة على الاستثمار. وهذا السلوك الاستثمارى – من جانب رجال الأعمال– يجعل **الاستثمار دالة للدخل القومى** .

وهنا يجدر بالذكر أن أحد التفسيرات المقترحة لمثل هذه الدالة هو العلاقة بين مستوى الدخل القومى والتوقعات حول المستقبل . إذ عندما يكون النشاط فى ميدان الأعمال طيبا . فإن رجال الأعمال يظنون أنه سوف يظل كذلك . وعندما يكون سيئا فإنه سوف ينتابهم الشعور بالقلق . أما التفسير الآخر الذى يشيع الاعتقاد به على

نطاق أوسع ، فإنه يكمن فى **تأثير الأرباح على الاستثمار**. ذلك أنه من المفترض أنه إذا لم تكن مؤسسات الأعمال قادرة على اقتراض الأموال التى تحتاج إليها فى نشاطها الاستثمارى ، أو إذا لم تكن راغبة فى اقتراضها ، فإنها قد تستخدم أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية ، ويمكن أن تحصل عليها عن طريق احتجاز الأرباح المحققة لديها عن التوزيع على المساهمين كليا أو جزئيا . وهذا يعنى يعنى أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب – بطبيعة الحال – أن تحقق المنشأة أرباحا . ومن هنا تقدم "الأرباح المحتجزة" مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار ، مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح .

غير أن العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح ، أو بمعنى آخر أن النظرية المنطوية على أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح ، قد تعرضت للكثير من الجدل حولها فى ضوء الصعوبات الإحصائية حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات – من واقع الحياة الاقتصادية – تتطابق مع مضمون هذه النظرية ، بل ومن بين المشكلات الرئيسية – كما يعتقد ليبسى وستينر[1] – هى أن مجرد مشاهدة أن الاستثمار مرتفع فى مستواه عندما تكون الأرباح مرتفعة لا تنهض – بالضرورة – دليلا قاطعا على حجية نظرية العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح على النحو الذى قدمناه . إذ أن مثل هذه العلاقة السببية بين الاستثمار والأرباح قد تكون فى الاتجاه العكسى ، بمعنى أن الاستثمار قد يكون سببا فى المستوى المرتفع للدخل – حسب **نظرية مضاعف الاستثمار**[2] – الذى يكون بدوره سببا فى الأرباح المرتفعة . وحتى الآن

---

(1) راجع مؤلف ريتشارد ليبسى وبيتر ستينر بعنوان "الاقتصاد" ، ص٥٦٦-٥٦٧ .

(2) راجع الفصل الثالث من الكتاب .

فإن هذا الجدل لم ينتهى إلى أمر حاسم ، وكل ما يمكن قوله ، عند هذه المرحلة من تطور الفكر الاقتصادى ، هو أنه لا يوجد - حتى الآونة الحاضرة - أى دليل حاسم حقا يمكن أن يؤدى إلى نبذ العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح .

**٢-٥/٤ الاستثمار ومعدل التغير فى الدخل**

وأخيرا فإنه - حسب **نظرية المعجل**(١) - لا يتأثر الاستثمار "**بمستوى**" الدخل القومى بقدر ما يتأثر "**بمعدل التغير**" فى الدخل القومى . جملة القول إن هذه النظرية تنبنى على أنه عندما يرتفع مستوى الدخل القومى ، فمن الضرورى الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج . تفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومى (التغير فى الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة **رقم المبيعات** بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، الأمر الذى يقتضى زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة فى الطلب عليها . وهذه الزيادة فى إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال . والخلاصة أن ارتفاع مستوى الدخل القومى يفضى إلى ارتفاع مستوى الاستثمار . وقد يرتفع مستوى الاستثمار كذلك لأن التوقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدى لرقم المبيعات قد تكون توقعات ملائمة .

من جهة أخرى ، عندما يكون الدخل متجها نحو الانخفاض ، فقد لا يكون من الضرورى حتى مجرد إحلال المعدات الرأسمالية عندما تبلى من الاستعمال . فضلا عن ذلك ، فقد تكون التوقعات المؤسسة على **الاتجاه التنازلى** لرقم المبيعات

---

(١) راجع الفصل الرابع من الكتاب .

توقعات غير ملائمة . ولكلا هذين السببين ، فإن الإنفاق الاستثمارى لن يكون كبيرا . وعلى ذلك فإن الاستثمار – حسب نظرية المعجل – دالة للتغيرات فى الدخل .

## ٢-٦ الطلب على الاستثمار

لقد رأينا فيما تقدم أن محددات مستوى الاستثمار تدور حول ثلاثة متغيرات : سعر الفائدة ، وتوقعات رجال الأعمال ، ومستوى الأرباح . ولقد كان جون مينارد كينز – ألمع الكتاب الاقتصاديين فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية – رائدا فى إبراز أثر هذه المتغيرات الثلاثة على حجم الاستثمار ، إذ جمع بين عنصر التوقعات وعنصر الأرباح فى مفهوم اقتصادى واحد . هو **"الكفاءة الحدية لرأس المال"** أو **"سعر الخصم"** . وبمقارنته بسعر الفائدة يتحدد مستوى الاستثمار.

ويبدأ كينز تحليله بأن دراسة الكفاءة الحدية لرأس المال إنما تعنى بيان القوى الاقتصادية المختلفة التى تؤثر فى حجم الطلب على الاستثمار ، وبالتالى فى حجم الطلب الكلى الفعال . بعبارة أخرى : إن رجل الأعمال يفكر فى أمرين عند اتخاذ أى قرار استثمارى : مقدار الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالى الجديد وتكلفة عرض هذا الأصل .

**(أ) مفهوم الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالى**

يقصد كينز بالغلة المتوقعة مقدار الغلة التى يدرها الاستثمار (الأصل الرأسمالى الجديد) طوال المدة التى يظل فيها الاستثمار قائما ، أو بعبارة أخرى طوال **العمر الإنتاجى** للأصل الرأسمالى الجديد .فضلا عن ذلك ، فإن المستثمر يفكر أيضا فى بدائل هذا الاستثمار ، إذ يمكنه – مثلا – شراء سندات مدرة للفائدة ، أو

إيداع أمواله فى حساب ادخارى لدى أحد المصارف ، مما يعود عليه بفائدة عن هذا الإيداع . ومن ثم يقارن المستثمر بين العائد الذى يتوقع أن يحصل عليه – نتيجة مخاطرته فى خلق أصول رأسمالية جديدة أو المساهمة فيها – وبين إيداع أمواله فى صورة سندات أو حساب ادخارى (وهذه صورة أقل خطورة فى الحصول على عائد) . ومن هنا فلكى يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجل الأعمال ، فلابد أن يكون العائد من هذا الاستثمار "**سعر الخصم**" أعلى من **سعر الفائدة** ، أو على الأقل مساويا له .

**(ب) مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال**

وفى شرح مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال ، يربط كينز بين ما أطلق عليه "الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى الجديد" وبين ثمن عرض هذا الأصل" . ويعلل كينز هذا الربط بأن المستثمر لا يفكر فى الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالى الجديد فحسب ، بل يفكر ، أيضا ، فى ثمن أو تكلفة عرض هذا الأصل . ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا ، بل "تكلفة إحلال" هذا الأصل بأصل جديد يشابه تماما الأصل الذى سيتم الاستثمار فيه . ولهذا يسمى كينز "ثمن عرض الأصل الرأسمالى الجديد" "بتكلفة الإحلال" ، لأن هذه التسمية تعبر عن أن الأصل . ومن هنا يعرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال كما يلى :

**"الكفاءة الحدية لرأس المال تساوى سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التى تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى ، أثناء حياة ذلك الأصل ، مساوية تماما ثمن عرضه" .**

- وفى ضوء هذا التعريف ، فإن كينز يعرض الآتى :

(١) إن الأصل الرأسمالى المستثمر سوف يدر غلة على مدار سنوات متعددة هى سنوات حياة هذا الأصل .

(٢) وإنه بناء على ذلك ، يجعل القيمة الحالية للغلة المتوقعة - فى سنوات حياة هذا الأصل - مساوية لتكلفة عرض أو تكلفة إحلال الأصل الرأسمالى .

(٣) وإن التوصل إلى القيمة الحالية للغلة المتوقعة يكون بسعر خصم معين ، وسعر الخصم هذا هو ما يسميه كينز **"الكفاءة الحدية لرأس المال"** .

هذا ويمكن التعبير عن هذا المفهوم الكينزى للكفاءة الحدية لرأس المال بصورة رياضية على النحو الآتى :

$$\text{ثمن العرض} = \frac{غ_١}{١+ك} + \frac{غ_٢}{(١+ك)^٢} + \frac{غ_٣}{(١+ك)^٣} + --- + \frac{غ_ن}{(١+ك)^ن}$$

حيث غ الغلة المتوقعة فى السنة .

، ك سعر الخصم (الكفاءة الحدية لرأس المال) .

، ن عدد سنوات حياة الأصل الرأسمالى المستثمر.

وحتى يتم الاستثمار ، لابد أن يكون سعر الخصم (الكفاءة الحدية لرأس المال) أعلى من سعر الفائدة ، أو على الأقل مساويا له .

### (جـ) منحنى الطلب على الاستثمار ( منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال)

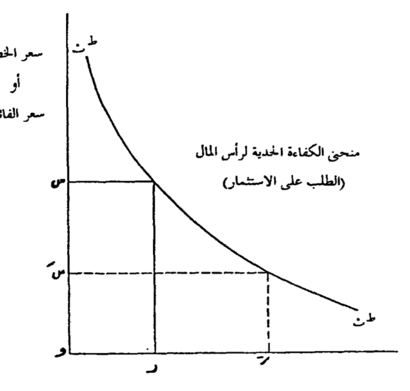
ويفترض التحليل الكينزى أنه إذا زادت الاستثمارات فى أصل معين من الأصول الرأسمالية (آلات معينة مثلا) فمن المتوقع أن تهبط الكفاءة الحدية لسببين:

**أولا :**

إنه بزيادة الأصول الرأسمالية يزداد الإنتاج ، وبزيادة الإنتاج والعرض ينخفض سعر بيع المنتج ، وتقل بالتالى الغلة المتوقعة لهذه الأصول .

**ثانيا :**

إنه بزيادة إنتاج الأصول الرأسمالية من ناحية أخرى ، تميل تكلفة إنتاجها إلى الارتفاع (بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم فى ظل تناقص الغلة أو زيادة التكاليف) ، أى يميل ثمن عرض هذه الأصول- أو بالأحرى تكلفة إحلالها - إلى الارتفاع . وعلى ذلك ، فإنه كلما زادت الاستثمارات فى الأصول الرأسمالية ، تميل الكفاءة الحدية لرأس المال إلى الانخفاض .




حجم الاستثمار

الشكل رقم٢ ويدل على الانحدار السالب لمنحنى الكفاءة الحدية لرأس المال (منحنى الطلب على الاستثمار)

ويمكن تصوير العلاقة بين سعر الخصم (السعر اللازم لمساواة الغلات المتوقعة للأصل الرأسمالى بثمن عرض هذا الأصل) وبين حجم الاستثمارات أو الأصول الرأسمالية فى الشكل البيانى السابق. ويتضح من هذا الشكل البيانى أن منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال يمثل الطلب على الاستثمار، وهذا المنحنى هو مجموعة من النقط التى تمثل كل منها مستوى معينا من أسعار الخصم للغلات المتوقعة ومستوى الاستثمار الذى يتمشى مع هذه الأسعار. كما يتضح من الشكل البيانى السابق أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع. إذ كلما زاد حجم الاستثمار، انخفض سعر الخصم المتوقع للسببين السابق الإشارة إليهما (من حيث تناقص الغلة من ناحية وزيادة تكلفة إحلال الأصول المستثمرة من ناحية أخرى). وتبعا لهذه العلاقة العكسية، فإن **انحدار منحنى الكفاءة الحدية هو انحدار سالب.**

ونخلص من هذا التحليل إلى أنه بغية الحصول على أقصى الأرباح عند اتخاذ قرارات الاستثمار، فإن رجال الأعمال يتوسعون فى نشاطهم الاستثمارى، طالما كان سعر الخصم المتوقع (الكفاءة الحدية لرأس المال) أعلى من سعر الفائدة. وتستمر الزيادة فى حجم الاستثمار إلى أن يتحقق التعادل بين السعرين. وهنا يتوقف رجال الأعمال عن المضى فى نشاطهم الاستثمارى، إذ لو تجاوزوا هذا الحد، فإن هذا يعنى أن نفقة الاستثمار (سعر الفائدة) أكبر من عائد الاستثمار (سعر الخصم أو الكفاءة الحدية)، وهو ما يعنى، بدوره، أن معدل الربح الحدى الصافى كمية سالبة.

ولمزيد من الإيضاح ، لنعد إلى الشكل السابق رقم(٢) ، ونفترض أن سعر الفائدة يهبط من وس إلى وسَ ، مع ثبات وضع منحنى الكفاية الحدية. وهنا فإن سعر الخصم وس أكبر من سعر الفائدة وسَ ، مما يحفز رجال الأعمال إلى التوسع فى نشاطهم الاستثمارى ، ولكن مع زيادة حجم الاستثمار ، لابد أن يهبط سعر الخصم عن مستواه الأصلى وس للسببين المشار إليهما آنفاً ، وتستمر الزيادة فى حجم الاستثمار إلى أن يعود التعادل بين سعر الخصم وسعر الفائدة عند مستوى أدنى من المستوى السابق ، أى عند المستوى وسَ لكلا السعرين ويلاحظ أنه عند هذا المستوى ، تتحقق الزيادة فى حجم الاستثمار من ور إلى ورَ ، كما أنه هذا المستوى ، يتوقف رجال الأعمال عن المضى فى نشاطهم الاستثمارى إلى ما هو أبعد من ذلك ، وإلا فإن معدَّل الربح الحدى يكون سالباً ، أو بعبارة أخرى فإن حجم الربح الكلى يبدأ فى التناقص ، وهو ما يتعارض مع هدف المنشآة من تحقيق أقصى الأرباح . وهكذا يمكن أن نستخلص من هذا التحليل الكينزى إحدى النتائج الهامة للنظرية النقدية الحديثة وهى :

"أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد حجم الاستثمار وبارتفاع سعر الفائدة يتناقص حجم الاستثمار" .

إنما يلاحظ أن مدى الزيادة فى حجم الاستثمار – المترتبة على انخفاض سعر الفائدة – يتوقف – فى الواقع – على مدى مرونة منحنى الكفاءة الحدية ، أى منحنى الطلب على الاستثمار . وهذا يعنى أنه إذا كان منحنى الطلب على الاستثمار مرناً ، فإن انخفاضاً طفيفاً فى سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة كبيرة فى حجم

الاستثمار، وإذا كان منحنى الطلب على الاستثمار غير مرن ، فإن انخفاضا كبيرا في سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة الاستثمار بنسبة طفيفة .

كما أنه يلاحظ أن منحنى الطلب على الاستثمار – شأنه شأن أى منحنى آخر – يكون عرضة للانحراف إلى اليمين أو اليسار، للدلالة بيانيا على أنه عند ذات المستوى من سعر الخصم أو سعر الفائدة ، يزيد الطلب على الاستثمار في حالة انحراف المنحنى إلى اليمين ، ويقل الطلب على الاستثمار في حالة انحراف المنحنى إلى اليسار[(١)] .

**(د) أثر توقعات رجال الأعمال على مستوى الاستثمار**

ولم يغفل كينز اثر توقعات رجال الأعمال في تحديد مستوى الاستثمار، إذ أنه أبرز الدور الهام الذى تلعبه هذه التوقعات في تحديد هذا المستوى ، إلا أنه أوضح – في ذات الوقت – أن إدخال عنصر التوقعات إنما يفسح المجال لإدخال عنصر الزمن في إصدار القرارات الاستثمارية . إذ قد يحدث أن تسود بين رجال الأعمال موجة من التفاؤل نتيجة لحسن توقعاتهم عن غلات الأصول التى يستثمرون فيها . وهنا يرتفع مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال ، وهو بعينه سعر الخصم المتوقع الذى يعادل القيمة الحالية للغلات المتوقعة للأصل الرأسمالى مع ثمن عرض هذا الأصل ، "فيزداد" حجم الاستثمار تبعا لذلك . ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا بانحراف منحنى الكفاءة الحدية (منحنى الطلب على الاستثمار) إلى اليمين. أما إذا سادت بين رجال الأعمال موجة التشاؤم ، فإن هذا المنحنى ينحرف إلى اليسار.

---

(١) راجع بالتفصيل دكتور عبد المنعم راضى ، "اقتصاديات النقود والبنوك ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ٢٣٦-٢٤٣.

ولم يغفل كينز أيضا ضرورة التمييز بين توقعات المدى القصير وبين توقعات المدى الطويل. ذلك أن توقعات المدى القصير هى التى تكون معروفة لدى رجال الأعمال، إلى حد ما، عن حجم الأصول الرأسمالية فى الصناعات التى يمارسون فيها نشاطهم، وعن طلب المستهلكين على منتجاتهم فى هذا المدى القصير. أما توقعات المدى الطويل فهى التى تتعلق بالطلب الكلى الفعال وحجم الاستهلاك الكلى، وحاجة المجتمع إلى الاستثمار فى الأصول الرأسمالية، وهذه تتوقف على ثقة رجال الأعمال فى الأحوال الاقتصادية عموما. ولهذين النوعين من التوقعات أثرهما فى الغلات المتوقعة للأصول الرأسمالية، إلا أن كينز يعتقد بأن توقعات المدى الطويل ذات أثر فعال على مستوى الاستثمار، وإن كان من الصعب التيقن من هذه التوقعات لأنها تشمل عدة عناصر، كالضرائب على الأرباح مستقبلا، وحجم والطلب الفعال، وأذواق المستهلكين مستقبلا، واحتمالات الحرب، وما إلى ذلك من متغيرات يتعذر الثقة فى توقع حدوثها.

## ٢-٧ الأهمية الاقتصادية للاستثمار

وعند هذه المرحلة من التحليل، نكون قد ناقشنا أنواع ومكونات ومحددات الاستثمار، بعد أن مهدنا إلى ذلك بالعلاقة التمويلية بين الادخار والاستثمار من ناحية والعلاقة الإنتاجية بين الاستهلاك والاستثمار من ناحية أخرى. كما ناقشنا، أخيرا، طبيعة منحى الطلب على الاستثمار (منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال) وكيف أن حجم الاستثمار يتحدد – فى نهاية المطاف – يتعادل سعر الخصم المتوقع (الكفاءة الحدية لرأس المال) وسعر الفائدة، وفقا للفكر الكينزى الحديث.

ومن ثنايا هذا التحليل ، يمكن بسهولة أن تنكشف الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار ، بوصفه متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما فى مسار النظام الاقتصادى وتطوره "ديناميكيا على مدار الزمن" ، بما أنه وثيق الارتباط ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظف ، مما يحدونا إلى تناول بعض الجوانب الهامة لعنصر الاستثمار من وجهة نظر التحليل الكلى باعتبارها مقدمة للأفكار الاقتصادية التى سوف نعرضها فى الفصول التالية من الكتاب . هذه الجوانب هى على التوالى :

- الاستثمار والابتكار
- الاستثمار والحركة التراكمية
- الاستثمار والتقلبات الاقتصادية الدورية
- الاستثمار والتقدم الاقتصادى

### ٢-٧/١ الاستثمار والابتكار

لقد أورد جوزيف شومبيتر – فى مؤلفه عن نظرية التطور الاقتصادى- تمييزا واضحا بين الاختراع والابتكار ، إذ أنه يقصد بالاختراع اكتشاف أسلوب فنى جديد ، أو تصميم طريقة فنية حديثة فى مجال الإنتاج . أما الابتكار فإنه ينصرف إلى التطبيق العملى للاختراع الجديد أو الطريقة الحديثة فى مجال الإنتاج للسوق . ومن هنا فإننا ندرك بوضوح أن الاستثمارات فى الأصول الرأسمالية هى الأسلوب العملى لتطبيق الاختراع والانتقال به إلى مرحلة الابتكار . ويحدد شومبيتر فى بحثه ثلاثة أنواع من الابتكار :

- إنتاج سلعة جديدة لم تكن موجودة فى السوق من قبل .
- إدخال أسلوب فنى جديد فى إنتاج سلعة معينة .
- كشف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة .

والحقيقة المشاهدة أن إدخال الأساليب الحديثة فى الإنتاج ، أو التحسينات الفنية ، يتطلب استخدام الاستثمارات فى الأصول الرأسمالية ، فهى لا تعدد أن تكون **الشكل المادى الذى تتخذه هذه الأساليب والتحسينات** . فضلا عن ذلك، فإنه قبل أن يتيسر إدخال أى تقدم فنى ، ومن ثم جنى ثمار الأساليب الحديثة والتحسينات الفنية فى الميادين الرئيسية للإنتاج ، فلابد من الاستثمار، على نطاق واسع ، فى الصناعات الأساسية التى لا غنى عنها فى النهوض بالصناعات الأخرى ، أى ما يطلق عليها "البنية الأساسية" أو "الهياكل الأساسية" أو "البنيان السفلى" للمجتمع . مثال ذلك : تعبيد الطرق ، والقوى المحركة ، ووسائل الرى والصرف ، ووسائل النقل والاتصالات والمواصلات . وغنى عن البيان أن رأس المال العينى والفن الإنتاجى هما موردان وثيقا الارتباط أحدهما بالأخر، واستخدام أحدهما يتضمن — بالضرورة — استخدام الأخر.

ولم يقف شومبيتر عند حد التعريف بالاختراع والابتكار من حيث التمييز بينهما ، بل يذكر أن الأمر يؤول — فى صدد الاختراع — إلى فئة المخترعين ، أما الابتكار فهو من اختصاص المنظمين . بل إن المنظم — فى رأى شومبيتر — ليس هو صاحب رأس المال والمتحمل لعنصر المخاطرة بقدر ما هو صاحب القدرة الابتكارية التى يشكل أداؤها قوة الدفع للنمو الاقتصادى .

## ٢-٧/٣ الاستثمار والحركة التراكمية

لقد كان بول أ.سامولسون من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا إبراز فكرة ان الاستثمار هو دافع قوى للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادى صعودا أو هبوطا ، أو بالأحرى إبراز فكرة الربط بين مضاعف الاستثمار والمعجل والتفاعل بينهما فى مسار هذه الحركة التراكمية(١) . إذ كما يستبين تفصيلا فى الدراسة اللاحقة أن للاستثمار تأثيرات مضاعفة على الدخل القومى بمعنى ان كل تغير فى الاستثمار يؤدى إلى تغير فى الدخل بنسبة أكبر. وهذا هو جوهر فكرة "مضاعف الاستثمار"(٢). كسلاح ذى حدين ، قد يؤدى ، أحيانا ، إلى ارتفاع مضاعف فى مستوى الدخل ، وقد يؤدى ، فى أحيان أخرى ، إلى انخفاض مضاعف فى مستوى الدخل . وقد يكون الوضع معكوسا فينقلب السبب إلى نتيجة وتنقلب النتيجة إلى سبب ، بمعنى أن أى تغير فى رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية ، وبالتالى أى تغير فى مستوى الدخل ، يؤدى إلى تغير فى مستوى الاستثمار بنسبة أكبر، وهذا هو جوهر فكرة "**المعجل**"(٣). ، المسمى أيضا "مبدأ المعجل" ، كسلاح ذى حدين هو الآخر يؤدى ، أحيانا ، إلى زيادة مضاعفة فى الاستثمار ، وقد يؤدى ، فى أحيان أخرى ، إلى نقص مضاعف فى الاستثمار.

---

(1) Paul A. Samuelson. "The Interaction Between The Multiplier Analysis And The Princple Of Acceleration.." Review Of Tcanomies And Statsties. vol.21. 1939. PP. 78-88.

(2) Invesment Multiplier .

(3) Principle of Acceleration.



**والخلاصة** ، إذن ، أن الاستثمار – فى التحليل النهائى – هو نتيجة لمستوى الدخل (نظرية مبدأ المعجل) ، وقد يكون سببا للوصول إلى هذا المستوى من الدخل (نظرية مضاعف الاستثمار). ولو جمعنا بين النظريتين أو الفكرتين معا ، فإن هذا يعنى التفاعل بين مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل . وهذا التفاعل من شأنه أن يؤدى ، أحيانا ، إلى حركة تراكمية فى الاتجاه التصاعدى أى ميل تضخمى مطرد ، أو أن يؤدى – فى أحيان أخرى- إلى حركة تراكمية فى الاتجاه التنازلى ، أى ميل انكماشى مطرد . إذ لو فرضنا مثلا أن نقطة البدء فى هذه الحركة هى الارتفاع المعتدل فى الدخل ، كنتيجة لزيادة رقم مبيعات السلع الاستهلاكية ، فإن هذا يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستثمار طبقا لمبدأ المعجل . غير أن هذه الزيادة فى الاستثمار تؤدِّى إلى زيادة مضاعفة فى الدخل طبقاً لفكرة مضاعف الاستثمار. ولكن هذه الزيادة فى الدخل – وهى المنطوية على زيادة رقم مبيعات السلع الاستهلاكية- تؤدِّى إلى زيادة كبيرة فى الاستثمار طبقاً لمبدأ المعجِّل . وهكذا تنشأ دورة مفرغة يتفاعل فيها كل من مضاعف الاستثمار ومبدأ المعجِّل ليحدثا معاً حركة تراكمية إلى أعلى ، والعكس صحيح بالنسبة للحركة التراكمية إلى أسفل .

### ٢/٧-٢ الاستثمار والتقلبات الاقتصادية الدورية

تجمع النظريات غير النقدية للدورة الاقتصادية قصيرة المدى على أن الاستثمار يلعب الدور الرئيسى فى نشوء الدورة ، ونعنى بذلك : نظرية الابتكار ، ونظرية المضاعف البسيط ، ونظرية الحدود العليا والدنيا للدخل ، ونظرية المضاعف المركب .

إن **نظرية الابتكار** (نظرية شومبيتر) تنبنى أساساً على ظهور موجة واسعة من التجديد والابتكار تدفع إلى التوسع فى الإنفاق الاستثمارى فى مرحلة التوسع والرخاء ، إلا أن هذه المرحلة لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية ، إذ أن القوى التى دفعت إلى موجة التوسع والرخاء تعمل بدورها فى الاتجاه المضاد .

وأما **نظرية المضاعف البسيط** (نظرية كينز) فتقوم على شرح التقلبات الاقتصادية الدورية بالاستعانة بثلاثة متغيرات اقتصادية سبقت الإشارة إليها ، وهى :

- الكفاءة الحدية لرأس المال
- سعر الفائدة
- الميل للاستهلاك (وهو الذى يحدِّد مضاعف الاستثمار)[1] .

ومن ثم فإن **مستوى الاستثمار** يتوقف على مدى الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . وفى مرحلة الرخاء ، تكون الكفاية الحدية مرتفعة ، ويقدِم رجال الأعمال على الاستثمار على نطاق واسع تبعاً لذلك . ولكن بتأثير مضاعف الاستثمار ، يحدث التوسع فى الطلب الاستهلاكى ، ويرتفع بالتالى حجم الناتج والدخل ومستوى التوظف . والعكس صحيح فى مرحلة الكساد .

وأما **نظرية الحدود العليا والدنيا للدخل** (نظرية هيكس) . فإن هيكس يركز تحليله فيها على مبدأ المعجل ، ويدلل على أهمية هذه الفكرة بأن الطلب على سلع

---

(١) مضاعف الاستثمار فى تحليل كينز هو مقلوب (الميل الحدى للاستهلاك) ، وهو ذات التعريف الذى أوردناه فى الفصل السابق .

الاستثمار مشتق من الطلب على سلع الاستهلاك . وهذا يعنى أن زيادة الطلب (الإنفاق) على الاستهلاك ينطوى على الزيادة فى الدخل ، وهذه الزيادة فى الدخل ذات أثر مضاعف على **مستوى الاستثمار** وفقا لمبدأ المعجل. وهذا هو الذى يحدث فى مرحلة الرخاء ، عندما يرتفع الدخل إلى الحد الأعلى لمستواه نتيجة للتوظف الكامل لجميع موارد المجتمع . أما فى مرحلة الكساد ، فإن العكس هو الصحيح ، عندما يهبط الدخل إلى **الحد الأدنى لمستواه** ، ولا يهبط دون هذا المستوى لضرورة البدء فى استثمارات التجديد والإحلال ومالها من أثر مضاعف على الدخل ، أى فى تحويله من الحد الأدنى للدخل صوب الحد الأعلى . ومع ذلك يمكن القول بأن هيكس لم يغفل دور مضاعف الاستثمار – فى تفاعله مع مبدأ المعجل – فى إحداث التقلبات الاقتصادية الدورية . وإن كان يعتقد أن دور المعجل هو الدور الرئيسى فى نشوء الدورة .

وأما **نظرية المضاعف المركب** (نظرية هانسن) فإنها تعتمد – فى تفسير الدورة الاقتصادية – على تداخل أثرى المضاعف والمعجل ، وما يستتبع ذلك من حركة تراكمية فى الاتجاهين التصاعدى والتنازلى بصورة دورية منتظمة ، أى على الاستهلاك المستحفز (أثر المضاعف) وعلى الاستثمار المستحفز (أثر المعجل) .

ومن هنا فإنه إذا كنا نطلق على مضاعف الاستثمار فى تحليل جون ماينارد كينز اسم "المضاعف البسيط" ، فإنه يمكن القول بأن "المضاعف المركب" – كما قدمنا – هو محصلة الجمع بين المضاعف البسيط ومبدأ المعجل فى تفسير التقلبات الاقتصادية الدورية . وكما أوضحنا آنفا أن عملية الجمع هذه تتضمن تتابع ثلاث مراحل ، وهى تنم عن الحركة التراكمية التى تستمر، طالما استمر هذا التتابع ، أو تنم عن الحركة الانكماشية فى الاتجاه العكسى :

**المرحلة الأولى**

وتتمثل فى حدوث زيادة أولية فى **الاستثمار التلقائى** تؤدى إلى زيادات متتالية فى الاستهلاك المستحفز وفى الدخل . وهذا هو أثر المضاعف البسيط.

**المرحلة الثانية**

وتتمثل فى أن الزيادات المتعاقبة فى **الاستهلاك المستحفز** وفى الدخل تؤدى بدورها إلى زيادات متعاقبة فى الاستثمار المستحفز وهذا هو أثر المعجل .

**المرحلة الثالثة**

وتتمثل فى أن الزيادات الجديدة فى **الاستثمار المستحفز** تؤدى بدورها إلى زيادات متعاقبة فى الاستهلاك المستحفز وفى الدخل . وهذا هو أثر المضاعف البسيط من جديد .

ومن الجلى إذن أن هذا التتابع فى مراحل ثلاث يعكس عملية الجمع بين المضاعف البسيط والمعجل ، وأن استمرار هذا التتابع فى مراحل متتالية ومتكررة على مدار **الوقت** ينطوى على استمرار الحركة التراكمية .

أما إذا كانت الحركة انكماشية ، فإن تتابع الخطوات الثلاث المشار إليها يتحقق أيضا فى هذا الوضع وإنما فى **الاتجاه العكسى** ، بمعنى أن أثرى المضاعف البسيط ومبدأ المعجل يعكسان نقصا فى الاستهلاك المستحفز وفى الاستثمار المستحفز وفى الدخل .

ومن الجلى أن أثر المضاعف المركب – وهو الذى يجمع بين أثرى المضاعف البسيط ومبدأ المعجل – إنما يشتمل على ما يلى :

الزيادة الأولية فى الإنفاق على الاستثمار (وبالتالى فى الدخل) = $\Delta$ ل

+ الاستهلاك المستحفز من خلال أثر المضاعف البسيط )= $\Delta$ ك

+ الاستثمار المستحفز ( من خلال اثر المعجل ) = $\Delta$ ث

وعلى ذلك يمكن **حساب قيمة المضاعف المركب** بقسمة الزيادة النهائية فى الدخل (والمكونة من الإنفاق الأولى ومن الاستهلاك المستحفز ومن الاستثمار المستحفز) على الزيادة الأولية فى الإنفاق على الاستثمار (وبالتالى الزيادة فى الدخل) . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كالآتى :

$$\text{م م} = \frac{\Delta \text{ل} + \Delta \text{ك} + \Delta \text{ث}}{\Delta \text{ل}}$$

حيث ترمز م إلى القيمة العددية للمضاعف المركب

، $\Delta$ ل الزيادة الأولية فى الإنفاق على الاستثمار.

وبالتالى الزيادة الأولية فى الدخل )

$\Delta$ ك الاستهلاك المستحفز.

$\Delta$ ث الاستثمار المستحفز.

**٢-٧/٤ الاستثمار والنمو الاقتصادى**

يكشف تحليلنا اللاحق للمتغيرات الأساسية ، فى الفصل الخامس ، أن ثمة علاقة واضحة بين قيمة الإنتاج الكلى (قيمة المنتجات النهائية مضافا إليها قيمة المنتجات الوسيطة) وبين القيمة المضافة الكلية (وتعادل قيمة المنتجات النهائية فقط) ، وهذه القيمة المضافة الكلية هى التى تمثل مجموع الأنصبة الموزعة على أصحاب عناصر الإنتاج ، أى تمثل الدخل الكلى . بعبارة أخرى : إن القيمة المضافة (أو الدخل) هى جزء من قيمة الإنتاج الكلى .

فى هذا الضوء ، فإن أية زيادة مستهدفة فى الدخل الكلى بمعدلات معينة لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلى بمعدلات مناظرة . ولكن قيمة هذا الإنتاج الكلى لا يمكن أن تزيد بمعدلات مناظرة للزيادة فى القيمة المضافة أو الدخل إلا بزيادة قيمة الاستثمار العينى ، أى بزيادة مناظرة فى الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع فى كمية الإنتاج وقيمته ، ومن هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العينى ، باعتباره **مفتاح الموقف فى تحقيق أى معدل سريع للنمو الاقتصادى** فى ضوء هذه العلاقة الثلاثية بين ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية :

- قيمة الإنتاج الكلى
- القيمة المضافة
- قيمة الاستثمار العينى

### (أ) مفهوم معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى

ويبين معامل رأس المال/الدخل العلاقة بين ما يستثمر وما ينتج عنه من دخل، أى ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة فى الدخل ، فإذا كان معامل رأس المال / الدخل يساوى ١:٣ ، فإن هذا يعنى أن توليد دخل قدره جنيه واحد ، لابد من إنفاق ثلاثة جنيهات على الاستثمار لتوليد هذا الدخل .

ولما كان معامل رأس المال / الدخل يمثل جزءا من نموذج النمو الاقتصادى المعروف **بنموذج هارود – دومار**، فإن هذا المعامل يعتبر أداة هامة فى يد خبراء التخطيط تمكنهم من تحديد معدل النمو الذى يمكن لاقتصاد معين أن يحققه بمعدل معين من الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل بافتراض أن الادخار= الاستثمار) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمكنهم من تحديد معدل الاستثمار الذى يلزم لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى .

(ب) نموذج هارود – دومار

أما نموذج هارود – دومار فيمكن التعبير عنه بافتراض ما يلى :-

إذا كان ن = معدل النمو.

د = الادخار فى فترة الخطة .

ل = الدخل القومى فى فترة الخطة .

ر = معامل رأس المال / الدخل .

$$\text{فإن} \quad ن = \frac{د}{ل} \times \frac{١}{ر}$$

وفقا لهذا النموذج :

فإن معدل الادخار $\frac{د}{ل}$ ومقلوب معامل رأس المال/ الدخل $\frac{١}{ر}$ هما العاملان اللذان يتحكمان فى تحديد معدل النمو بافتراض تحديد معدل الاستثمار (أى معدل الادخار) ، أو تحديد معدل الاستثمار بافتراض تحديد معدل النمو .

لنفرض مثلا أن المخططين يرغبون فى تحقيق معدل سنوى للنمو يصل إلى ٣٪ ، وكان معامل رأس المال / الدخل محددا بمعرفتهم على أساس النسبة ٥:١ ، فإن معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) ، طبقا لنموذج هارود – دومار ، يتحدد على النحو الآتى :

$$ن = \frac{د}{ل} \times \frac{١}{ر}$$

$$\therefore \frac{٣}{١٠} = \frac{د}{ل} \times \frac{١}{٥}$$

وبفرض أن $\frac{د}{ل}$ = ى

$$\therefore \frac{٣}{١٠} = \frac{ى}{٥}$$

$$\therefore ى = \frac{١٥}{١٠٠}$$

وهذا يعنى أن ى (وهى $\frac{د}{ل}$ أى نسبة الادخار السنوى إلى الدخل) تساوى ١٥٪، ويتضمن ذلك أن يتعيَّن على الاقتصاد القومى أن يستثمر ١٥٪ من الدخل المحقق، إذا كان يرغب فى تحقيق معدَّل النمو السنوى المطلوب والبالغ ٣٪. وعلى سلطات التخطيط أن تكفل استثمار مالا يقل عن ١٥٪ من الدخل القومى. ومن هنا تتضح أهمية نموذج هارود –دومار فى أنه يمكِّن المخططين من تحديد معدَّل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) لتحقيق نسبة معيَّنة من النمو الاقتصادى (أى النمو فى الدخل).

ويبين نموذج هارود _ دومار بوضوح أنه يمكن زيادة معدَّل النمو بطريقتين: إما بتخفيض معامل رأس المال/ الدخل، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل). أما عن العامل الأول فيميل معظم الخبراء إلى الاعتقاد بأن معامل رأس المال/ الدخل مرتفع فى الدول المتخلفة، وعلى الأخص فى المراحل الأولى من التنمية لأسباب متعددة، منها:

- النقص في الخبرة الفنية .
- استنزاف قدر كبير نسبيا من موارد رأس المال نظرا الاستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج .
- قصور رأس المال الاجتماعي الذي يتمثل في النقل والطاقة والإسكان الخ ، ويتخذ صورة رأس المال الكثيف .
- عدم إمكانية استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا بسبب الركود الاقتصادي .

وقد اختلف الخبراء في تقدير معامل رأس المال في الدول المتخلفة ، إذ نجد أن خبراء الأمم المتحدة يقدرونه فيما بين ١:٢ و١:٥ ، وكينيث كوريها يقدره بنسبة ١:٥ ، ويقدره واسنجر بمعدل يتراوح بين ١:٤ في القطاع الزراعي و١:٦ في القطاع غير الزراعي ، أما رونشتين رودان فيقدره بمعدل يتراوح بين ١:٣ و١:٤ .

أما عن **العامل الثاني** فإنه لا يمكن أن ترتفع نسبة الادخار إلى الدخل في الاقتصاديات المتخلفة إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضآلة القدرة الادخارية فيها(١) .

---

(١) يعكس معامل رأس المال / الدخل فكرة المعجل في تحليل الدخل القومي – الواردة تفصيلا في الفصل الرابع من الكتاب – والتي تنطوي على إن الزيادة الأولية في الدخل تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار ، وهي على عكس فكرة مضاعفة الاستثمار الواردة تفصيلا في الفصل الثالث من الكتاب – والتي تنطوي على أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل .

(جـ) تعديل نموذج هارود –دومار

ويمكن تعديل نموذج هارود –دومار بحيث يأخذ معدل نمو السكان فى الاعتبار، ويمكن بذلك استخلاص ما قد نسميه "المعدل الصافى للنمو الاقتصادى". لنفترض نفس الرموز السابقة، ونضيف إليها الرمز س لمعدل نمو السكان، وعلى ذلك يصبح المعدل الصافى للنمو الاقتصادى كما يلى :

$$\text{ن} = \frac{\text{د}}{\text{ل}} \times \frac{\text{١}}{\text{ر}} - \text{س}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{ى}}{\text{ر} - \text{س}}$$

وهنا قد يثور تساؤل هام : ما هو المعدل الأمثل للاستثمار فى الاقتصاد المتخلف ؟ لقد كان معدل الاستثمار فى الدول الغربية يتراوح بين ١٠٪و١٥٪ من الدخل القومى فى بداية مرحلة التصنيع. أما اليابان، وهى دولة صناعية حديثة – فإن المعدل كان يتراوح ما بين ١٦٪ و٢٠٪ فى فترة ما بين الحربين. أما بالنسبة للدول المتخلفة، يعتقد الخبراء أن معدل الاستثمار الذى يحقق نموا اقتصاديا سريعا يجب ألا يقل عن ١٥٪ من دخولها القومية، إن لم يزيد على ذلك.

وأخيرا فإنه على الرغم مما لمفهوم معامل رأس المال / الدخل من أهمية، فمن المناسب هنا أن نذكر بعض الاعتبارات التى تقلل من أهمية هذا العامل :

**أولا :**

قد يحدث فى الاقتصاد المخطط أن يتحدد نموذج الاستثمار باعتبارات سياسية واجتماعية معينة بغض النظر عن معامل رأس المال/الدخل. مثال ذلك أنه

فى بعض الخطط الاقتصادية كانت للصناعات الثقيلة والأساسية أولوية كبيرة، على الرغم من أن معامل رأس المال/الدخل لا يعطى لهذه الصناعات كل هذه الأهمية .

وهذا مما يوحى بأن هذا المعامل ليس إلا أحد المعايير المحددة لنموذج الاستثمار.

**ثانيا :**

وحتى بالنسبة لأهمية معامل رأس المال/الدخل فى تحديد معدل النمو الاقتصادى ، وفقا لنموذج هارود – دومار ، فإن دوره محدود . إذ أن هذا المعامل لا يفعل شيئا سوى وضع الأسس العامة للخطة فى صورة إجمالية. كما يخفى هذا المعامل حقيقة هامة ، وهى أن معدل النمو لا يتقرر برأس المال فحسب ، بل بعوامل أخرى عديدة كالكفاءة الإنتاجية والخبرة الفنية والهيكل الإدارى والتنظيمى .

**ثالثا :**

فضلا عن ذلك ، فإن الحقائق المشاهدة توحى بأن النتائج المحققة فعلا فى مجال الإنتاج فى فترات تنفيذ الخطط الاقتصادية ، لا تتفق تماما مع معامل رأس المال / الدخل ، وذلك بسبب تداخل بعض العناصر غير المتوقعة.

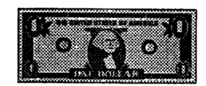
كل هذه الاعتبارات توحى بأن معامل رأس المال / الدخل ، وإن كانت له أهميته النظرية فى تحديد معدل النمو الاقتصادى ، أو معدل الاستثمار ، إلا أن أهميته العملية – فى بعض الأحيان – تتضاءل لاعتبارات سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية أو فنية ، أو لظروف غير متوقعة ، يصبح عندها المعامل مجرد تعبير رقمى عما كان يرجى أو يتوقع حدوثه .





# الفصل الثالث

# الآثار المضاعفة للاستثمار على الدخل (مضاعف الاستثمار)



والآن وقد استكملنا البحث فى عنصر الاستثمار كمتغير اقتصادى كلى من حيث أنواعه ومكوناته ومحدداته وأهميته الاقتصادية ، وخلصنا من هذا التحليل إلى أن للاستثمار علاقة خاصة بالدخل ، إذ أنه يؤثر فيه ويتأثر به . بعبارة أخرى :

عن للتغيرات فى الاستثمار آثار مضاعفة على الدخل ، وهذا جوهر نظرية مضاعف الاستثمار.

كما أن للتغيرات فى الدخل آثارا مضاعفة على الاستثمار ، وهذا جوهر نظرية المعجِّل .

لنبدأ أولا فى هذا الفصل بنظرية الاستثمار ، ونناقش ثانيا فى الفصل التالى نظرية المعجِّل .

## ٣-١ جوهر فكرة مضاعف الاستثمار

وفى هذا الضوء ، ينبغى أن نفسر أولا – وبصورة تفصيلية – كيف أن الزيادة فى الاستثمار تؤدى إلى التوسع في حجم الدخل القومى ، وأن النقص فى الاستثمار يؤدى إلى الانكماش فى حجم الدخل القومى . غير أنه يمكن ببساطة أن نستشف هذه



النتيجة البديهية من دراستنا[١] المتأنية لمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية : الناتج والدخل والإنفاق . ذلك أن صافى الناتج القومى - كما توضحه هذه الدراسة - مكون من ثلاث مجموعات رئيسية :

- السلع الاستهلاكية
- الخدمات المنتجة لأغراض الاستهلاك
- صافى الاستثمار (الزيادة الصافية فى السلة الرأسمالية)

وأن الدخل القومى يتعادل تماما مع صافى الناتج القومى . وبناء على ذلك ، فإن صافى الاستثمار هو جزء من الأجزاء الثلاثة لصافى الناتج القومى (السلع الاستهلاكية ، والخدمات المنتجة لأغراض الاستهلاك وصافى الاستثمار) . وبطبيعة الحال ، إذا زادت قيمة هذا الجزء - وهو صافى الاستثمار - فإننا نتوقع زيادة قيمة الناتج القومى فى جملته حسب المعادلة الآتية :

صافى الناتج القومى = السلع الاستهلاكية + الخدمات المنتجة + صافى الاستثمار

كما نتوقع بالتالى زيادة مناظرة فى الدخل القومى بنفس القدر .

غير أن نظرية مضاعف الاستثمار تذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ إنها توضح كيف أن الزيادة فى صافى الاستثمار تؤدى إلى زيادة فى الدخل القومى بمقدار أكبر من الزيادة فى صافى الاستثمار ، والعكس صحيح ونطلق على هذا التأثير التضخمى للاستثمار على الدخل فكرة "مضاعف الاستثمار" . أما كلمة "مضاعف" ، فى حد ذاتها ، فهى تعبر عن المعامل العددى الذى يدل على مقدار الزيادة فى الدخل المترتبة على كل زيادة فى الاستثمار .

---

(١) راجع الفصل الخامس من الكتاب .



لنفرض أن تنفيذ مشروع ما ينطوى على زيادة سنوية فى الاستثمار بواقع ٢٠ مليونا من الجنيهات ، فإذا ما أدت هذه الزيادة فى الاستثمار إلى زيادة فى الدخل بمقدار ٦٠ مليونا من الجنيهات ، يكون مضاعف الاستثمار إذن هو العدد ٣(٢٠×٣=٦٠) ، أما إذا كانت الزيادة فى الدخل بمقدار ٨٠ مليونا من الجنيهات ، يكون مضاعف الاستثمار هو العدد ٤(٢٠×٤=٨٠) . وبناء على ذلك ، يمكن أن نعرف "المضاعف" بأنه :

**"العدد الذى يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة فى الاستثمار للوصول إلى الزيادة فى الدخل المترتبة على ذلك" .**

أى الزيادة فى الدخل = مضاعف الاستثمار × الزيادة فى الاستثمار (١)

وبالتطبيق على المثال السابق ٦٠=٣×٢٠

أو ٨٠=٤×٢٠

ويمكن أن نعرف "المضاعف" بتعديل صياغة التعريف السابق فى المعادلة(١) كالآتى :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{الزيادة فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الاستثمار}}$$

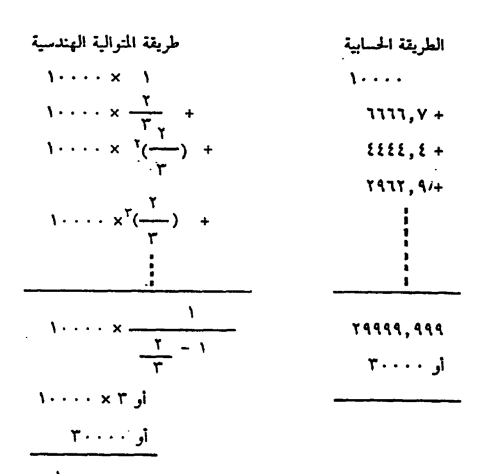
وبالتطبيق على المثال السابق $٣ = \frac{٦٠}{٢٠}$

أو $٤ = \frac{٨٠}{٢٠}$



## ٣-٢ تفسير نظرية مضاعف الاستثمار (المضاعف البسيط)

ولكن لماذا تؤدى الزيادة فى صافى الاستثمار إلى زيادة فى الدخل القومى بمقدار أكبر ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ، حسبنا أن نتصور وجود بعض الموارد المتعطلة فى المجتمع ، وأن هذه الموارد سوف تُستخدم فى بناء قاعة محاضرات بإحدى الكليات الجامعية ، تتكلف نفقاتها ١٠٠٠٠ جنيه . وهنا سيحصل منتجو الأخشاب والبناءون والنجارون وغيرهم من مختلف الصناع المشتغلين بصناعة البناء على دخل قدره ١٠٠٠٠ جنيه . غير أن الأمر لن ينتهى عند هذا الحد ، إذ لو كان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لكل فرد منهم هو ٢/٣ ، فسوف تبلغ جملة إنفاقهم الكلى على سلع الاستهلاك الجديدة حوالى ٦٦٦٧ جنيه ، فإذا أنفق هؤلاء هذا المبلغ على السلع الجديدة. فسيكون فى حوزة منتجى هذه السلع دخل إضافى قدره نحو ٦٦٦٧ جنيه ، إذا كان الميل الحدى للاستهلاك - بالنسبة لهؤلاء المنتجين - هو ٢/٣ أيضا ، فإنهم بدورهم سينفقون ثلثى هذا الدخل الإضافى ، أى مبلغ ٤٤٤٤ جنيه . وسوف تستمر هذه العملية على هذا النهج ، فتكون كل دورة جديدة من دورات الإنفاق على الاستهلاك معادلة لثلثى الدورة السابقة من دورات الإنفاق . وبناء على ذلك تنشأ سلسلة من الدورات الثانوية للإنفاق على الاستهلاك نتيجة للإنفاق الأولى على الاستثمار بما قيمته ١٠٠٠٠ جنيه . غير أن هذه السلسلة تتدرج فى النقصان ، كما يؤدى حاصل جمع مفردات هذه السلسلة إلى كمية محدودة ، يمكن التوصل إليها بالطريقة الحسابية المألوفة أو بطريقة المتوالية الهندسية على النحو الآتى :




ويدل ذلك على أنه إذا كان الميل الحدى للاستهلاك هو ٣/١ ، فيجب أن يكون المضاعف هو العدد (٣) ، هذا المضاعف يتكون من (١) من الاستثمار الأولى زائدا (٢) من الزيادة الثانوية فى إعادة الإنفاق على الاستهلاك (وهى الزيادة المترتبة على الزيادة الأولية فى الاستثمار) . أما إذا كان الميل الحدى للاستهلاك هو ٢/١ ، فإن العملية الحسابية السابقة تدل على أن المضاعف فى هذه الحالة هو العدد (٢) . ويتضح إذن أن حجم المضاعف يتوقف على درجة الميل الحدى للاستهلاك . غير أنه يمكن التعبير عن مضاعف الاستثمار بدلالة الميل الحدى للادخار بدلا من الميل الحدى للاستهلاك(١) ، فإذا كان الميل الحدى للادخار هو ٤/١ ، يكون المضاعف هو العدد(٣) وهلم جرا . وإذن **المضاعف هو مقلوب الميل الحدى للادخار.**

(١) يجدر هنا أن نذكر ما سبق أن أوضحناه من قبل وهو أن منحنى الادخار هو انعكاس لصورة الاستهلاك ، وأن مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار يساوى الواحد الصحيح دائما (م ح ك + م ح د = ١) .

أما القانون العام الذى يربط العلاقة بين التغير فى الدخل والتغير فى الاستثمار فهو دائما :

التغير فى الدخل = مضاعف الاستثمار × التغير فى الاستثمار

ويمكن التعبير عن هذا القانون العام بدلالة الميل الحدى للادخار أو بدلالة الميل الحدى للاستهلاك على الوجه الآتى :

التغير فى الدخل = (١ / م ح د) × التغير فى الاستثمار

١

أو التغير فى الدخل = (١ / (١ - م ح ك)) × التغير فى الاستثمار

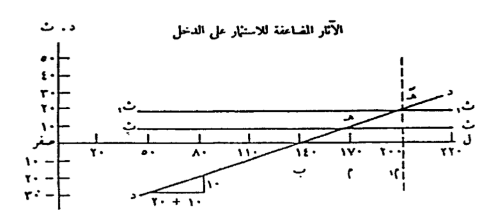
حيث م ح د ترمز إلى الميل الحدى للادخار

. م د ك يرمز إلى الميل الحدى للاستهلاك

وينطوى هذا القانون العام على مبدأ هام . وهو أنه كلما كان الميل الحدى للادخار كبيرا عند كل دورة من دورات الإنفاق على الاستهلاك ، صغر الحجم النهائى لمضاعف الاستثمار ، وكلما كان الميل الحدى للاستهلاك كبيرا عند كل دورة من دورات الإنفاق على الاستهلاك ، كبر الحجم النهائى لمضاعف الاستثمار .

## ٣-٣ العرض البيانى لنظرية مضاعف الاستثمار

غير أننا لا نكتفى هنا بمناقشة فكرة المضاعف على أساس المنطق السليم ، إذ لابد أن نستكمل هذا البحث بعرض صورة بيانية لمضاعف الاستثمار، متسائلين عما إذا كان تحليل الدخل القائم على أساس فكرة الادخار والاستثمار يؤدى بنا إلى نفس النتيجة . لنفرض أن الميل الحدى للادخار هو ٣/١ وأن هناك من عوامل النمو فى النظام الاقتصادى ما يؤدى إلى زيادة فى فرص الاستثمار تبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات ، بالإضافة إلى الزيادة الأولية فى الاستثمار بمقدار ١٠ ملايين من الجنيهات . وعلى ذلك فالزيادة فى الاستثمار لابد أن ترفع مستوى الدخل القومى من ١٧٠ مليونا إلى ٢٠٠ مليونا من الجنيهات ، إذا كان المضاعف هو العدد (٣) . ويوضح الشكل البيانى رقم (٣) أدناه هذه النتيجة ، إذ يرتفع منحنى الاستثمار القديم ث ث إلى أعلى بمقدار ١٠ ملايين من الجنيهات ، فيصل إلى المستوى ث١ث١ ، وبذلك تصبح النقطة هـ هى نقطة التقاطع الجديدة بيم منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار الجديد ث١ث١ وهى النقطة التى تحدد مستوى توازن الدخل القومى ، كما سنشرح فيما بعد تفصيلا . كما يوضح هذا الشكل البيانى أن الزيادة فى الدخل تبلغ ثلاثة أمثال الزيادة فى الاستثمار، حيث أن المسافة الرأسية الدالة على مقدار الدخل القومى تساوى دائما ثلاثة أمثال المسافة الرأسية الدالة على مقدار الادخار والاستثمار الدولى. أما الفرق بين المسافة الأفقية والمسافة الرأسية فهو يعبّر عن مقدار "إعادة الإنفاق على الاستهلاك" .




الشكل رقم ٣ للاستثمار أثره الأولى فى زيادة الدخل وأثره الثانوى بسبب إعادة الإنفاق على الاستهلاك

## ٣-٤ أثر مضاعف الاستثمار فى معادلة الادخار بالاستثمار

وعند هذه المرحلة من التحليل، لا مناص من أن نتساءل : إذا كان التعادل قائما بين الادخار والاستثمار فى المجتمع الاقتصادى قبل أن يُحدث مضاعف الاستثمار أثره على حجم الدخل على النحو الذى قدمناه، فهل يختل هذا التعادل بعد أن يتحقق الأثر المضاعف للاستثمار على الدخل ؟

يمكن أن نستشف الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الطريقة الحسابية - السابق الإشارة إليها - للتوصل إلى المقياس العددى للمضاعف، وباقتراض أن الاستثمار الأولى يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وأن الميل الحدى للاستهلاك ٢/٣ فى كل دورة من الدورات الثانوية للإنفاق على الاستهلاك المستحفز (أى الاستهلاك الذى دفعت إليه ابتداء الزيادة الأولية فى الاستثمار) وعلى ذلك إذا كانت الدورة الأولى للإنفاق على الاستهلاك تصل إلى ٦٦٦٦.٧ جنيه من دخل قدره نحو ١٠٠٠٠ جنيه، فإن المتبقى بعد الإنفاق على الاستهلاك هو ادخار. ويعادل ١/٣ هذا الدخل أى ٣٣٣٣.٣٣

جنيه . وهكذا الحال بالنسبة لكل دورة تالية من دورات الإنفاق على الاستهلاك من الدخل المتحقق من الإنفاق الاستهلاكى فى الدورة السابقة (باعتبار أن كل دخل يولد إنفاقا ، وأن كل إنفاق يولد دخلا بنفس القيمة) . وبعبارة أخرى أن كل دخل يتحقق فى دورة من دورات الإنفاق ، ينفق ثلثاه على الاستهلاك فى الدورة التالية ويتبقى فائض من المدخرات يعال الثلث المتبقى من حجم الإنفاق .

ولو أخذنا فى الحسبان الدورات الثانوية للإنفاق فى مجموعها - وهى المترتب على الإنفاق الاستثمارى الأولى بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه - فإن جملة الإنفاق الاستهلاكى فى هذه الدورات جميعا ، فى المثال السابق ، تصل إلى نحو ٢٠٠٠٠ جنيه، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثمارى الأولى بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه . وبما أن كل إنفاق يولد دخلا بنفس القيمة ، فإن هذا يعنى أن الدخل المتولد من الإنفاق الأولى على الاستثمار بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه مضافا إليه الدخل المتولد من الإنفاقات الثانوية على الاستهلاك بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه ، يصل إلى ٣٠٠٠٠ جنيه كدخل نهائى (بما يعنى أن مضاعف الاستثمار هو العدد ٣) . وبما أن ٢/٣ كل دخل متولد فى هذا التسلسل ينفق على الاستهلاك وأن ١/٣ هذا الدخل هو فائض من المدخرات ، المحققة من الدخل الكلى النهائى ، تصل ، فى قيمتها ، إلى نصف قيمة الإنفاق الاستهلاكى بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه ، فإن الادخار يصل فى قيمته إلى ١٠٠٠٠ جنيه ، وهو ذات قيمة الاستثمار الأولى فى المثال العددى السابق . ومن هنا يمكن القول بأن أثر المضاعف يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار فى نطاق عمله ، فإذا كان هذا التعادل قائما من قبل، فلن يختل بعد أن يحدث المضاعف أثره على النحو الذى قدمناه . ويمكن أن نعرض أثر المضاعف بالطريقة الحسابية ، باستخدام المثال العددى السابق ، بصورة

أكثر تفصيلا ، تبرز حجم الإنفاق ونوعه وحجم الدخل المتولد من الإنفاق وحجم الادخار ، فى كل دورة من دورات الإنفاق ، كما يلى :

**جدول رقم ٤ مثال عددى ، بالطريقة الحسابية الأكثر تفصيلا ، للدلالة على تعادل الاستثمار والادخار**

| دورة الإنفاق | حجم الإنفاق ونوعه | الدخل المتولد من الإنفاق | الادخار (الفائض من الدخل) بعد الإنفاق |
| --- | --- | --- | --- |
| الدورة الأولى | ١٠٠٠٠ جنيه (إنفاق استثمارى) | ١٠٠٠٠ جنيه (متولد من إنفاق استثمارى) دخل أولى | |
| الدورة الثانية | + ٦٦٦٦ جنيه (إنفاق استهلاكي) | ٦٦٦٦ جنيه (متولد من إنفاق إستهلاكى) | ٣٣٣٣ جنيه |
| الدورة الثالثة | + ٤٤٤٤ جنيه (إنفاق استهلاكى) | ٤٤٤٤ جنيه (متولد من إنفاق استهلاكى) | ٢٢٢٢ جنيه |
| الدورة الرابعة | + ٢٩٦٢ جنيه (إنفاق استهلاكى) | ٢٩٦٢ جنيه (متولد من إنفاق إستهلاكى) | ١٤٨١ جنيه |
| . . . . . | . . . . . | . . . . . | . . . . . |
| مجموع جزئى | ٢٠٠٠٠ جنيه (جملة الإنفاق الاستهلاكي) | ٢٠٠٠٠ جنيه (مجموع الدخل المتولد من الإنفاق الاستهلاكى) | ١٠٠٠٠ جنيه (مجموع الادخار) |
| مجموع كلى | ٣٠٠٠ جنيه (جملة الإنفاق الاستثمارى والاستهلاكى) | ٣٠٠٠٠ جنيه (مجموع الدخل النهائى المتولد من الإنفاق الاستثمارى والإنفاق الاستهلاكى) | |

ويلاحظ أن الفروض الأساسية التى اتخذناها فى هذه الطريقة الحسابية المفصلة لتحديد القيمة العددية للمضاعف ، وأثره فى معادلة الادخار بالاستثمار ، هى نفس الفروض فى الطريقة الحسابية البسيطة السابق الإشارة إليها (استثمار أولى بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه ، وميل حدى للاستهلاك بنسبة ٢/٣ الدخل ، وميل حدى للادخار بنسبة ١/٣ الدخل تبعا لذلك) . كما يلاحظ ما يلى :

(١) فى كل دورة للإنفاق يتولد دخل من الإنفاق بنفس القدر ، وهذا الدخل يتم إنفاق جزء منه على الاستهلاك فى الدورة التالية (بنسبة ٢/٣ الدخل)، أما الفائض المتبقى بعد الإنفاق على الاستهلاك فهو ادخار بنسبة ١/٣ الدخل .

(٢) أن الاستثمار الأولى بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه ، وأن الدخل الأولى بنفس القيمة ، أما الدخل النهائى المتولد من نوعى الإنفاق فإنه يبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ، وعلى ذلك فإن القيمة العددية للمضاعف هى العدد (٣) ، إذ إن الدخل النهائى ثلاثة أمثال الاستثمار الأولى ، وهى ذات القيمة العددية للمضاعف فى الطريقة الحسابية .

(٣) أن الاستثمار الأولى بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه يعادل الادخار المحقق بنفس القيمة من خلال أثر المضاعف .

## ٣-٥ العوامل المضادة لفاعلية أثر مضاعف الاستثمار

وأخيرا فإن الفكر الكينزى يبرز عددا من العوامل التى قد تكون ذوات آثار مضاعفة لفاعلية مضاعفة الاستثمار ، وهى :

- القضاء على أثر الاستثمار الحكومى بالنقص فى الاستثمار الخاص
- ميل الأفراد للمزيد من التفضيل النقدى



- أثر التوقعات التشاؤمية لرجال الأعمال على حجم الاستثمار
- الميل الحدى للاستيراد كثغرة فى الدخل

### ٣-٥/١ القضاء على أثر الاستثمار الحكومى بالنقص فى الاستثمار الخاص

عندما تقدم الحكومة على تنفيذ برنامج من الاستثمارات العامة ، فإن زيادة حجم التوظيف للأيدى العاملة (زيادة العمالة) قد تؤدى إلى زيادة التفضيل النقدى (الطلب على النقود) أى زيادة الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى الأفراد . ومع بقاء عرض النقود على ما هو عليه ، فإن مثل هذا الوضع مدعاة لارتفاع سعر الفائدة . ولا يحد من هذا الارتفاع إلا إذا عملت السلطات النقدية على زيادة كمية النقود وما لم يحدث ذلك ، فلا مناص من النقص فى الاستثمار الخاص ، وهو ما يقضى على اثر الاستثمار الحكومى ، أى يقلل من حجم الزيادة فى الاستثمار الكلى عما يمكن أن يكون عليه إذا لم تحدث هذه الزيادة فى التفضيل النقدى ، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف فعالية مضاعف الاستثمار ، أيا كانت قيمته العددية .

### ٣-٥/٢ ميل الأفراد للمزيد من التفضيل النقدى

وقد يفضل الأفراد الاحتفاظ بالمزيد من السيولة النقدية ، أى الاحتفاظ بأصول سائلة بدلا من الاحتفاظ بأصول أقل سيولة (كالسندات مثلا) نتيجة التوقعات بانخفاض قيمة الأصول الأخيرة (وبالتالى ارتفاع أسعار الفائدة) ، وهو ما أطلق عليه كينز "دافع المضاربة" ، أو نتيجة لزيادة فعالية الدوافع الأخرى للطلب على النقود (دافع المعاملات ودافع الاحتياط) ، وهو ما يعنى زيادة التفضيل النقدى ، وانحراف منحنى التفضيل النقدى (منحنى الطلب على النقود) إلى اليمين . ومع ثبات عرض النقود فى المدى القصير ، فإن النتيجة المترتبة على ذلك هى ارتفاع سعر

الفائدة . وهذا ما يجب أن تصححه الوسائل النقدية بزيادة كمية النقود ومن المعلوم أن النظرية النقدية الحديثة – كما سبقت الإشارة – تنادى بأن ارتفاع يعر الفائدة مدعاة إلى النقص فى حجم الاستثمار .

### ٣/٥-٣ أثر التوقعات التشاؤمية لرجال الأعمال على حجم الاستثمار

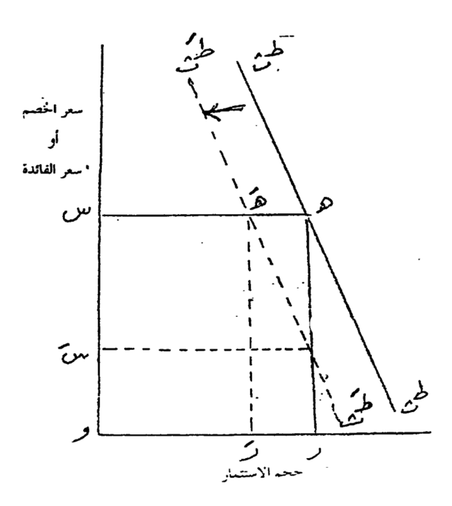
ذكرنا فيما تقدم أن توقعات رجال الأعمال تلعب دورا هاما فى تحديد مستوى الاستثمار – وبالتالى مستوى الدخل – من خلال أثر المضاعف ، وهى على نوعين :

- توقعات فى **المدى القصير** تتعلق بحجم الأصول الرأسمالية فى الصناعات التى يمارسون فيها نشاطهم وبحجم طلب المستهلكين على منتجاتهم على هذا المدى .
- توقعات فى **المدى الطويل** تتعلق بالطلب الكلى الفعال ، وحجم الاستهلاك الكلى ، وحاجة المجتمع إلى الأصول الرأسمالية ، وهى جميعها تتوقف على ثقة رجال الأعمال فى الأحوال الاقتصادية عموما . ولكل هذه التوقعات أثرها على الغلات المتوقعة للأصول الرأسمالية .

وعلى ذلك ، فلو تفشت بين رجال الأعمال موجة التشاؤم ، نتيجة لسوء توقعاتهم عن الغلات المتوقعة للأصول التى يستثمرون فيها ، فإن ذلك مدعاة إلى النقص فى الكفاءة الحدية لرأس المال (سعر الخصم الذى يعادل القيمة الحالية للغلات المتوقعة للأصل الرأسمالى طوال عمره الإنتاجى مع ثمين عرض أى تكلفة إحلال هذا الأصل) . وينطوى ذلك على انخفاض مستوى سعر الخصم عند ذات المستوى من الاستثمار ، أو ينخفض مستوى الاستثمار عند ذات المستوى من سعر الخصم ، ومن ثم ينقص حجم الاستثمار تبعا لذلك ، رغم ثبات مستوى سعر الفائدة[١] .

---

(١) راجع ص ٤٦ من الكتاب عن الكفاءة الحدية لرأس المال (سعر الخصم) وسعر الفائدة فى علاقتهما بتحديد مستوى الاستثمار .




الشكل رقم (٤) ويدل على أن سوء توقعات رجال الاعمال ينطوى على انحراف منحنى الطلب على الاستثمار (أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال) إلى اليسار، فينتقل من الوضع طث طث إلى الوضع طث طث، كما يشير السهم الأفقى، فينقص حجم الاستثمار من ور إلى رو، رغم ثبات مستوى سعر الفائدة عند وس (أما لو افترضنا حجم الاستثمار عند المستوى ور، فإن سعر الخصم يهبط من وس إلى وس).

## ٣-٥/٤ الميل الحدى للاستيراد كثغرة فى الدخل

كما سوف نذكر – فى تحليل الحسابات الاقتصادية القومية فى الفصل الخامس من هذا الكتاب – إن ثمة ثغرة أو منفذا لتسرب الدخل تتمثل فى الاستيراد، إلى جانب منفذين آخرين للتسرب (منفذ الضرائب ومنفذ الادخار). ومن هنا فإن ثغرة الاستيراد تخرج بأثر المضاعف جزئيا إلى الخارج فى الاقتصاد المفتوح نتيجة للعلاقات الاقتصادية القائمة بين المجتمع المعين والعالم الخارجى. وتعرف هذه الثغرة لتسرب الدخل "بالميل الحدى للاستيراد". ويتضمن ذلك أن شطرا من الإنفاق الكلى

سيوجه إلى العالم الخارجى لشراء السلع المستوردة من الخارج لشراء السلع المستوردة من الخارج ، بدلا من السلع المنتجة محليا .

**بعبارة أخرى :** يقل حجم المضاعف بزيادة الميل الحدى للاستيراد ، كما يقل بزيادة الميل الحدى للادخار (أو النقص فى الميل الحدى للاستهلاك) .ويعتقد كينز- مبدع فكرة المضاعف البسيط - بأن قيمة مضاعف الاستثمار فى حالة الجماعات الغنية ذوات الميل المنخفض نسبيا للاستهلاك ، والتى تكون فيها التجارة الخارجية ذات وزن كبير، تتراوح بين العدد (٢) والعدد (٣) . أما فى حالة الجماعات الأخرى (يقصد المجتمعات المتخلفة ذوات الميل المرتفع نسبيا للاستهلاك) ، فإن قيمة المضاعف قد تكون أكثر ارتفاعا . بيد أن بعض الكتاب المحدثين قد اعترض على اعتقاد كينز بارتفاع قيمة المضاعف خارج نطاق مجموعة الدول الغنية، باعتبار أنه ، وإن كانت ميلها للاستهلاك مرتفعا ، إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجى فيها يضعف أثر المضاعف إلى حد كبير.

## ٣-٦ مضاعف الاستثمار فى فائض الصادرات

## (مضاعف التجارة الخارجية)

لقد أشرنا فى المبحث السابق إلى أن الاستيراد يمثل أو منفذا لتسرب الدخل لابد أن تؤخذ فى الاعتبار لدى البحث فى مدى فاعلية مضاعف الاستثمار. ويسوقنا ذلك إلى البحث - فى شئ من التفصيل - عن العلاقة الوثيقة بين الدخل وبين عمليتى التصدير والاستيراد . ثم نتناول بالتحليل فكرة مضاعف التجارة الخارجية ، وهى الفكرة القائمة على ثغرتى الدخل : ثغرة الادخار وثغرة الاستيراد فى تحديد مدى

فاعلية فائض الصادرات "كنوع من الاستثمار من الاستثمار فى تحديد حجم فى الدخل القومى .

### ٣-٦/١ العلاقة بين الدخل وعملية التصدير

إن الطلب الذى يأتى للاقتصاد القومى من الخارج كالطلب الداخلى على السلع من حيث أنه مورد من موارد الدخل القومى ، فإذا زاد التصدير ، فإن هذا ينطوى على زيادة فى الناتج القومى وفى الدخل القومى ، أما إذا نقص التصدير فمن شأنه أن يفضى إلى النقص فى الناتج القومي وفى الدخل القومى . فالتصدير كالاستهلاك والاستثمار عامل من العوامل المحددة لحجم الدخل القومى .

غير أنه ينبغى أن ندرك أن عملية التصدير فى حد ذاتها قد لا تنطوى على توليد الدخل وتوزيعه إلا فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بعملية التصدير كخدمات النقل والشحن والتأمين الخ . إذ لو كانت السلع المصدرة إلى الخارج تأتى من السلع المخزونة فى الاقتصاد القومى (أى السلع المنتجة فى فترات سابقة وتولد عنها دخل فى فترات سابقة) ، لكان معنى ذلك مجرد تحول فى أشكال الملكية ، فبدلا من ملكية الاقتصاد القومى لرأس المال الحقيقى ، ممثلا فى شكل السلع ، أصبحت ملكيته ممثلة فى نقد أجنبى أو حقوق على الخارج تعادل قيمة الصادرات من هذه السلع . أما تولد الدخل وتوزيعه فلا يبدأ إلا عندما يلجأ المصدرون إلى إصدار الأوامر إلى المنتجين لتعويض النقص فى المخزون من السلع بإنتاج سلع جديدة تحل محل السلع المصدرة إلى الخارج . وينطبق هذا على الواقع ، حيث إن الإنتاج متجدد من فترة إلى أخرى ، بل إننا نجد – فى بعض الأحيان – أن الإنتاج قد يسبق عملية التصدير ، كما هو الحال بالنسبة لأوامر الشراء التى ترد للاقتصاد القومى من الخارج ، وتنص على الإتفاق على تسليم السلع فى تاريخ معين .

ومـن هنـا فـإن الدخـل القومـى يرتبـط بالتجـارة الدوليـة علـى اعتبـار أن الصادرات أحد مولدات الدخل ، غير أن أهمية هذا المورد من موراد الدخل تختلف من دولة إلى أخرى ، فبعض الدول يعتمد– إلى حد كبير – على التصدير إلى الخارج ، مثل الدول المصدرة للمواد الأولية والسلع الزراعيـة . وهنـا يمكـن القـول بـأن حجـم النـاتج القومى والدخل القومى محكوم بحجم الصادرات وقيمة الصـادرات ، فإذا زادت هذه القيمة . زاد النـاتج والدخل وإذا نقصت هذه القيمة ، نقص النـاتج والدخل .

### ٣-٦/٢ العلاقة بين الدخل وعملية الاستيراد

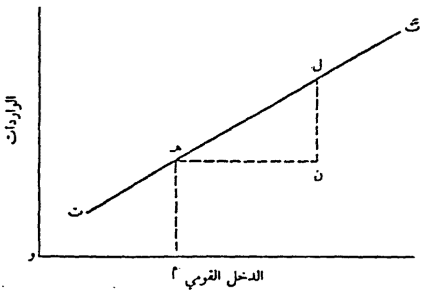
وعلى النقيـض مـن عمليـة التصديـر ، فـإن عمليـة الاسـتيراد هـى طلـب سـلع أجنبية من الخارج ، ومن ثم فهى وجه من أوجه إنفـاق الدخـول الموزعـة فـى الاقتصـاد القومـى . وعلـى ذلـك يمكـن اعتبـار عمليـة الاسـتيراد عنصـرا سـلبيا فـى توليـد الدخـل القومـى ، إذ إن الاسـتيراد ليـس مولـدا للدخـل داخـل الاقتصـاد القومـى ، بـل خـارجـه ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين حجـم الدخـل القومـى وبين حجـم الـواردات مـن السلـع والخدمـات ، بمـا يعرف بالميل المتوسط للاستيراد ، باعتبـاره النسبة بين قيمة الواردات وبين حجم الدخل ، أى أن :

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الدخل القومى}}$$

أمـا العلاقـة بـين التغير فـى حجـم الدخـل وبـين التغير فـى قيمـة الـواردات، المترتب على التغير فى حجم الدخل ، فإننـا نعبر عنـاه بـالميل الحـدى للاستيراد، أى نسبة التغير الطارئ علـى قيمـة الـواردات ، إذا حـدث تغير طـارئ فـى حجـم الدخـل القومى ( بالزيادة أو النقصان ) ، أى أن :

$$\text{الميل الحدى للاستيراد} = \frac{\text{التغير في قيمة الواردات}}{\text{التغير في الدخل القومى}}$$

ذلك أن الزيادة فى حجم الدخل القومى تنطوى – فى الواقع – على زيادة دخول الأفراد فى الاقتصاد القومى ، ولما كان إنفاق هذه الدخول يوجه– فى الاقتصاد المفتوح – إلى الإنفاق على الاستهلاك وعلى الواردات من السلع الأجنبية ، كما أوضحنا فيما سبق زيادة هذه الدخول لابد أن تتضمن زيادة فى الإنفاق على السلع الأجنبية . كما أن النقص فى حجم الدخل القومى يؤدى إلى النقص فى حجم الواردات . ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا فى الشكل البيانى الآتى :




الشكل رقم (٥) ويدل على العلاقة الطردية بين حجم الدخل القومى وقيمة الواردات

إن المنحنى ت ت . فى الشكل البيانى السابق يدل بوضوح على العلاقة بين حجم الدخل من جانب وقيمة الواردات من جانب آخر. ويسمى هذا المنحنى ت ت بمنحنى الدخل والواردات ، لأنه يدل على علاقة طردية بين الدخل القومى وبين قيمة

الواردات . والعلاقة طردية لأن زيادة الدخل القومى تفضى إلى زيادة قيمة الواردات ، ونقص الدخل القومى يفضى إلى نقص قيمة الواردات . وعلى ذلك ينحدر هذا المنحنى إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين ، بمعنى أن انحداره موجب .

كما أن الشكل البيانى السابق يميز بوضوح بين الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدى للاستيراد عند النقطة هـ مثلا ، وذلك على النحو الآتى :

$$\text{الميل المتوسط للإستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الدخل القومى}} = \frac{\text{هـ م}}{\text{و م}}$$

$$\text{الميل الحدى للاستيراد} = \frac{\text{الزيادة فى قيمة الواردات}}{\text{الزيادة في الدخل القومى}} = \frac{\text{ن ل}}{\text{ن هـ}}$$

غير أنه من المشاهد فى الحياة العملية أن الميل الحدى للاستيراد فى الدول الزراعية النامية أكبر من الميل الحدى للاستيراد فى الدول الصناعية المتقدمة ، على عكس الميل المتوسط للاستيراد فهو أعلى فى الدول الصناعية منه فى الدول الزراعية ، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى سببين :

أولا : تركيبة الواردات

لاشك أن أهمية المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية ذوات الاستعمال الدائم فى واردات الدول الزراعية التى تكون معظم دخلها القومى من الناتج الزراعى ، ترفع من ميلها الحدى للاستيراد ، والطلب على مثل هذه السلع يتأثر تأثيرا ملحوظا بالتغيرات التى تطرأ على حجم الدخل القومى، أو بلغة التحليل الاقتصادى فإن

المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الصناعية والسلع ذوات الاستعمال الدائم هى – فى الواقع – مرونة كبيرة فى الدول الزراعية . أما فى الدول الصناعية التى تبرز فيها أهمية المواد الغذائية كسلع من الخارج أقل عرضة للتغير، إذا طرأت أية تغيرات عل حجم الدخل القومى ، أى أن المرونة الدخلية لطلب الدول الصناعية على المنتجات الزراعية هى – فى الواقع – مرونة قليلة .

**ثانيا : الميل الحدى للاستهلاك**

من الحقائق المشاهدة أن الميل الحدى للاستهلاك فى البلاد الزراعية ذوات الدخل المنخفض أكبر من الميل الحدى للاستهلاك فى البلاد الصناعية الغنية ، ذلك إن البلاد الزراعية تخصص شطرا كبيرا من كل زيادة فى دخولها للإنفاق على الاستهلاك ، لأنها بلاد بلا ذوات حاجات كثيرة غير مشبعة وجزء من هذا الإنفاق يخصص لاستهلاك السلع المستوردة . أما البلاد الصناعية الغنية فالوضع معكوس ، إذ إن الميل الحدى للاستهلاك منخفض نسبيا ، ولذلك فإن جزءا كبيرا من الدخل يخصص للادخار . ولما كان الميل الحدى للاستهلاك ، مضافا إليه الميل الحدى للادخار ، يساوى الواحد الصحيح دائما ، فإن ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك فى الدول الزراعية ذوات الدخل المنخفض يعنى انخفاض الميل الحدى للادخار. كما أن انخفاض الميل الحدى للاستهلاك فى الدول الصناعية الغنية يعنى ارتفاع الميل الحدى للادخار.

ونخلص مما تقدم إلى أن العلاقة بين الدخل وبين التجارة الدولية هى علاقة من جانبين .

- تؤثر عملية التصدير فى حجم الدخل فيزيد بزيادة التصدير وينقص بنقصانه .
- يؤثر حجم الدخل فى حجم الواردات ، فتزيد بزيادته وتنقص بنقصانه.



ويلاحظ – فى ضوء هاتين النتيجتين – أن العلاقة طردية بين حجم الصادرات وحجم الدخل ، وهى طردية بين حجم الدخل وحجم الواردات ، بمعنى أن الزيادة فى قيمة الصادرات تؤدى إلى زيادة الدخل القومى ، والزيادة فى الدخل القومى تؤدى بدورها إلى الزيادة فى قيمة الواردات ، فكأن الصادرات تعمل على إيجاد التوازن فى ميزان المدفوعات عن طريق حركات الدخل ، لأن الزيادة فى قيمة الصادرات تفضى – فى النهاية – إلى زيادة قيمة الواردات ، وإن لم تكن بنفس النسبة . كما أن النقص فى قيمة الصادرات يفضى – فى النهاية – إلى نقص قيمة الواردات ، وإن لم يكن بنفس النسبة ، وتسمى هذه الظاهرة بالتوازن التلقائى الجزئى فى ميزان المدفوعات عن طريق حركات الدخل .

### ٣-٦/٣ مضاعف التجارة الخارجية

لقد ذكرنا فى التحليل الكينزى أن الزيادة فى الاستثمار تفضى إلى الزيادة فى الدخل بمقدار أكبر من الزيادة فى الاستثمار . لأن الزيادة الأولية فى الاستثمار تنشئ سلسلة من الدورات الثانوية للإنفاق على الاستهلاك . غير أن هذه السلسلة تتدرج فى النقصان حتى تصل فى النهاية إلى كمية محدودة يمكن التوصل إليها بجمع الإنفاق الأولى على الاستثمار والإنفاقات الثانوية على الاستهلاك . كم ذكرنا – فى صدد هذا التحليل – أن مضاعفة الدخل ، عن طريق الزيادة الأولية فى الإنفاق على الاستثمار ، تتوقف على مدى الميل الحدى للاستهلاك ، ومن ثم على مدى الميل الحدى للادخار ( لأن الميل الحدى للاستهلاك مضافا إليه الميل الحدى للادخار يساوى الواحد الصحيح دائما ) أى أن :

التغير فى الدخل = مضاعف الاستثمار × التغير فى الاستثمار



$$= \frac{1}{\text{الميل الحدى}} \times \text{التغير فى الاستثمار}$$

غير أن هذا التحليل الكينزى كان يستبعد أن يكون الاقتصاد القومى- موضع الدراسة- مفتوحا على العالم الخارجى ، أى لا يرتبط بعمليات تصدير السلع والخدمات إلى الخارج واستيراد السلع والخدمات من الخارج . أما إذا كان الاقتصاد مفتوحا ، فلا شك أن التصدير مولد للدخل- كما أوضحنا آنفا فى هذا المبحث- لأنه يفضى إلى زيادة الناتج القومى والدخول الموزعة . ذلك لأن الزيادة فى التصدير- شأنها شأن الزيادة الأولية فى الاستثمار- تؤدى إلى زيادة الدخل ، وهذه الزيادة فى الدخل تؤدى بدورها إلى سلسلة متناقصة من الدورات الثانوية للإنفاق على الاستهلاك . ومن ثم يمكن القول بأن زيادة ، كالزيادة الأولية فى الاستثمار ، فى أن كلتيهما تؤديان إلى زيادة مضاعفة فى الدخل ، بمعنى أن زيادة التصدير تؤدى إلى زيادة الدخل بنسبة أكبر ، وتسمى النسبة بين الزيادة ( أو النقص ) فى الدخل وبين الزيادة ( أو النقص ) فى الصادرات بمضاعف التجارة الخارجية ، أى أن :

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير فى قيمة الصادرات}}$$

أى أن :

التغير فى الدخل = مضاعف التجارة الخارجية x التغير فى قيمة الصادرات

بيد أن زيادة الدخل – نتيجة الزيادة الأولية فى الصادرات – لا تخصص جميعها للاستهلاك فى الداخل . إذ أن جزءا من هذه الزيادة فى الدخل يتسرب إلى الادخار ، ولا يعتبر لذلك موردا لحصول أى فرد فى المجتمع على دخل . ويمثل هذا التسرب من الدخل ثغرة داخلية فى زيادة الدخل ، وهذه الثغرة الداخلية تمنع السلسلة المتعاقبة من دورات الإنفاق على الاستهلاك من زيادة الدخل إلى ما لانهاية . بل تضع حدا لهذه الزيادة بحيث يصل الدخل إلى مستوى معين ، ثم يتوقف ع الزيادة .

ولكن الادخار لا يمثل الثغرة الوحيدة فى زيادة الدخل القومى ، بل إن الاستيراد هو الآخر يمثل ثغرة خارجية فى الدخل ، أى أن جزءا من الزيادة فى الدخل يتسرب إلى الخارج لشراء سلع مستوردة من الخارج . ومن ثم فإن مثل هذا التسرب يحرم الاقتصاد القومى من مورد من موارد الزيادة فى الدخل ، ولئن كان هذا التسرب مولدا للدخل فى الدول الأجنبية المنتجة لهذه السلع المستوردة . وعلى ذلك ، ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار كلا من الثغرة الداخلية الناشئة عن الميل الحدى للادخار ، ومن الثغرة الخارجية الناشئة عن الميل الحدى للاستيراد . ومن هنا يمكن تحديد المقياس العددى لمضاعف التجارة الخارجية بأنه مقلوب مجموع الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد أى أن :

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار} + \text{الميل الحدى للاستيراد}}$$

(أى مقلوب مجموع الميلين للادخار والاستيراد ، أى مقلوب مجموع الثغرتين)

وبما أن :

التغير فى الدخل = مضاعف التجارة الخارجية × التغير فى قيمة الصادرات (حسبما تقدم) فإن :

$$\text{التغير فى الدخل} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للاستيراد}} \times \text{التغير فى قيمة الصادرات}$$

$$= \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للاستيراد}} \times \text{التغير فى قيمة الصادرات}$$

ولو رمزنا للتغير فى الدخل بالرمز Δ ل

والتغير فى قيمة الصادرات بالرمز Δ ص

والميل الحدى للادخار بالرمز م ح د

والميل الحدى للاستيراد م ح ر

وبالتعويض عن المعادلة السابقة بهذه الرموز. فإن :

$$\Delta\ \text{ل} = \frac{1}{\text{م ح د + م ح ر}} \times \Delta\ \text{ص}$$

ولنضرب مثالا عدديا لقياس مضاعف التجارة الخارجية بافتراض أن الزيادة فى قيمة الصادرات تساوى ١٠٠٠ وحدة نقود ، وأن :

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك ك} = \frac{1}{2}$$

والميل الحدى للادخار م ح د = $\frac{١}{٤}$

والميل الحدى للاستيراد م ح ر = $\frac{١}{٤}$

والمطلوب معرفة الزيادة فى الدخل ، المترتبة على الزيادة فى قيمة الصادرات بما تساوى ١٠٠٠ وحدة نقود ، من خلال أثر مضاعف التجارة الخارجية .

من الواضح فى الاقتصاد المفتوح أن الميل الحدى للاستهلاك (الطلب الاستهلاكى على السلع الوطنية) مضافا إليه الميل الحدى للادخار (كإحدى ثغرتى الدخل) زائدا الميل الحدى للاستيراد (كثغرة أخرى فى الدخل) يساوى الواحد الصحيح ، بمعنى أن:

١- الميل الحدى للاستهلاك = مجموع الثغرتين

= الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للاستيراد

وبما أننا عرَّفنا المقياس العددى لمضاعف التجارة الخارجية - حسبما تقدم - بأنه مقلوب الثغرين ، فإنه يمكن تعريف هذا المقياس العددى بأنه مقلوب الواحد الصحيح ناقصا الميل الحدى للاستهلاك . وعلى ذلك ، فإنه يمكن ، إذن ، أن نستخلص من هذا التحليل تعريفين للمقياس العددى لمضاعف التجارة الخارجية : أحدهما بدلالة الميل الحدى للاستهلاك والآخر بدلالة مجموع الثغرتين ، وبالتالى فإنه يمكن أن نتعرف على الزيادة فى الدخل القومى - المترتبة على الزيادة فى قيمة الصادرات - من خلال أثر مضاعف التجارة الخارجية بطريقتين حسب التعريفين السابقين للمقياس العددى لهذا المضاعف ، وذلك على النحو الآتى :

**الطريقة الأولى**

التغير فى الدخل = مضاعف التجارة الخارجية × التغير فى قيمة الصادرات

$$= \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} \times \text{التغير فى قيمة الصادرات}$$

(حسب التعريف الأول للمضاعف)

أى أن :

$$\Delta \text{ل} = \frac{1}{1 - \text{م ح ك}} \times \Delta \text{ص}$$ (بالرموز)

$$= \frac{1}{1 - \frac{1}{2}} \times 1000$$ (حسب فروض المثال العددى)

$= 2 \times 1000$

= ٢٠٠٠ وحدة نقود

**الطريقة الثانية**

$$\text{التغير فى الدخل} = \frac{1}{\text{مجموع الثغرتين}} \times \text{التغير فى قيمة الصادرات}$$

أى أن :

$$\Delta ل = \frac{1}{م ح د + م ح ر} \times \Delta ص$$ (حسب التعريف الثانى للمضاعف وبالرموز)

$$= \frac{1}{\frac{1}{4} + \frac{1}{4}} \times ١٠٠٠$$ (حسب فروض المثال العددى)

$$= \frac{1}{\frac{1}{2}} \times ١٠٠٠$$

$$= ٢ \times ١٠٠٠$$

= ٢٠٠٠ وحدة نقود

وعلى ذلك فالزيادة الأولية فى قيمة الصادرات بمقدار ١٠٠٠ وحدة نقود قد أدت إلى زيادة نهائية فى الدخل بمقدار ٢٠٠٠ وحدة نقود . وهنا يقال أن مضاعف التجارة الخارجية يساوى العدد (٢) . كما يتضح أن هذه الزيادة النهائية فى الدخل بمقدار ٢٠٠٠ وحدة نقود قد أدت – فى الواقع – إلى زيادة فى الطلب على السلع الوطنية بمقدار ١٠٠٠ وحدة نقود ، وزيادة فى الطلب على الواردات بمقدار ٥٠٠ وحدة نقود ، وزيادة فى الادخار بمقدار ٥٠٠ وحدة نقود . كما يوضح هذا المثال العددى فكرة التوازن التلقائى الجزئى لميزان المدفوعات ، إذ أن الزيادة الأولية فى قيمة الصادرات

بمقدار ١٠٠٠ وحدة نقود قد أدت فى النهاية - عن طريق الزيادة فى الدخل - إلى زيادة قيمة الواردات بمقدار ١٠٠٠ وحدة نقود . ومن هنا يقال أن توازن ميزان المدفوعات هو جزئى فى صورة تلقائية .

٣-٦/٤ نقد نظرية مضاعف التجارة الخارجية

غير أنه توجَّه إلى نظرية مضاعف التجارة الخارجية بعض الانتقادات التى يمكن أن نجملها فيما يلى :

أولا : إن اعتبار الاستيراد عنصر سلبى فى الدخل - شأنه فى شأن الادخار - لأن كلا منهما يمنع من تولد الدخل داخل الاقتصاد القومى ، يغفل حقيقة هامة ، وهى أن بعض الصادرات لازم وضرورى لإنتاج بعض الواردات ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقطن كسلعة مصدرة إلى الخارج . ومن هنا نجد أن الاستيراد عنصر إيجابى ، إذ يفضى إلى زيادة الطلب الخارجى على سلعة وطنية لازمة لإنتاج الواردات .

ثانيا : كما أن اعتبار الاستيراد عنصر سلبى فى الدخل يغفل حقيقة هامة أخرى . وهى إن الاستيراد يتضمن - فى كثير من الأحيان - تمتع الاقتصاد القومى بتقديم خدمات مختلفة لعملية الاستيراد ، وتدر دخلا عليه كخدمات النقل والشحن والتأمين .

ثالثا : قد تكون السلع المستوردة لا غنى عنها للاقتصاد القومى . إذا ما كانت فى صورة آلات أو مواد خام أو معدات رأسمالية أخرى لازمة للصناعة الوطنية . وبهذه المثابة لا يمكن لمثل هذه السلع إلا أن تكون عنصرا إيجابيا فى الدخل . وتتضح هذه الحقيقة بجلاء . إذا كانت السلع المستوردة ضرورية للاستثمار فى المشروعات الإنمائية . سواء كانت سلعا استثمارية أو مستلزمات إنتاج لا يتسنى إنتاجها - كليا أو جزئيا - داخل الاقتصاد القومى ، كما هو الوضع بالنسبة لكثير من الدول النامية .

رابعا : عن الارتباط بين حجم الدخل وحجم الاستيراد عن طريق الميل الحدى للاستيراد يحمل معنى خاصا ، وهو أن الاستيراد غير مقصور على السلع الاستهلاكية التى يتغير الطلب عليها بالتغيرات فى حجم الدخل القومى ، ولكن الاستيراد قد يكون لأغراض الاستثمار ، وليس لأغراض الاستهلاك ، بمعنى أن السلع المستوردة قد تكون سلعا استثمارية لا تخضع للتغيرات فى حجم الدخل صعودا أو هبوطا . وهذا النوع من السلع الاستثمارية هو ما يعرف – فى التحليل الاقتصادى – "بالاستثمار التلقائى"[١] تميزا له عن الاستثمار "المستحفز" الذى يتغير بتغير الدخل ، فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه .

خامسا : قد يستطيع أى اقتصاد قومى فى المدى القصير أن يعتمد على القروض التى يمنحها له العالم الخارجى ، أو على رصيده من العملات الأجنبية ، فى شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة . أما فى المدى الطويل. فلابد لهذا الاقتصاد القومى من البيع للخارج لكى يستطيع الشراء من الخارج . هذا فضلا عن أن الاستيراد يؤدى إلى حصول الدولة المصدرة على قوة شرائية من الدولة المستوردة ، ولكن الدولة المصدرة سوف تستخدم – إن عاجلا أو آجلا هذه القوة الشرائية فى الحصول على سلع من الدولة المستوردة . وخلاصة هذا التحليل أن الاستيراد يؤدى إلى زيادة التصدير. بعبارة أخرى : لا مناص لأى اقتصاد ، من الشراء من الخارج لكى يتسنى له البيع إلى الخارج .

ورغم أن هذه الانتقادات الموجهة لنظرية مضاعف التجارة الخارجية تتفاوت فى وزنها وأهميتها ، إلا أنها لا ترقى إلى مرتبة هدم هذه النظرية من

---

(١) راجع بالتفصيل للمؤلف "مبادئ علم الاقتصاد تحليل جزئى وكلى ومعجم اقتصادى" المرجع الأسبق ص٦٧٤ – ٦٩٢ .

أساسها، بل إن هذه الانتقادات لا توحى إلا بمجرد إثبات أن ثمة عوامل أخرى لم يركز المضاعف اهتمامه بها فى صدد العلاقات الاقتصادية الدولية.



# الفصل الرابع
# الآثار المضاعفة للدخل
# على الاستثمار
# (مبدأ المعجِّل)



ذكرنا فيما سبق أن عنصر الاستثمار قد يُعتبر عنصراً تلقائياً (مستقلاً)، بمعنى أنه لا يتأثر إلا بعوامل النمو فى النظام الاقتصادى - كالابتكارات الجديدة والسكان الجدد- أى العوامل التى تخرج عن نطاق عمليات السوق.

وهنا يمكن أن نفترض أن مستوى الاستثمار ثابت على حاله، على الأقل فى المدى القصير، أى بغض النظر عما يطرأ على الدخل القومى من تغيرات بالزيادة أو النقصان، وعندئذ يمكن رسم منحنيات الاستثمار فى شكل خطوط أفقية موازية للمحور الأفقى. وقد كان هذا عين ما اتبعناه فى بحث فكرة مضاعف الاستثمار، إذ أقمنا تحليل هذه الفكرة على أساس أن ثمة استثماراً تلقائياً (مستقلاً) غير متقلب، يدفع إلى موجات من الإنفاق على الاستهلاك (المستحفز) مما يؤدى، فى النهاية، إلى الزيادة فى الدخل القومى بدرجة أكبر من الزيادة الأولية فى هذا الاستثمار التلقائى. بعبارة أخرى: إن للاستثمار آثاراً مضاعفة على الدخل القومى نتيجة للتوسع فى الاستهلاك من خلال أثر المضاعف، وفقاً للقاعدة السابق الإشارة إليها

:"إن كل دخل يولِّد إنفاقاً مساوياً له فى القيمة ، وكل إنفاق يولِّد دخلاً مساوياً له فى القيمة [(١)] .

بيد أنه يجدر إسقاط هذا الافتراض ، إذ إنه مجرد تبسيط لحقائق الحياة الاقتصادية . حيث أنه على الرغم من أن الاستثمار قد يكون عنصراً **تلقائياً** مستقلاً لا يتأثر إلا بعوامل النمو فى النظام الاقتصادى . فقد يكون **مستحفزاً** ، أى متغيراً تابعاً للتغيرات فى الدخل القومى ، بمعنى أن أية زيادة فى الدخل القومى تؤدى إلى زيادة مضاعفة فى الاستثمار . وأى نقص فى الدخل القومى يؤدى إلى نقص مضاعف فى الاستثمار. وهنا يبدو بوضوح مبدأ المعجِّل الذى تنجلى آثاره فى وضع معكوس مع الآثار المترتبة على مضاعف الاستثمار ، وإن كان كل منهما سلاحاً ذا حدين .

## ٤-١ ماهية مبدأ المعجِّل

لقد رأينا ، إذن ، أنه بينما تنطوى فكرة مضاعف الاستثمار على أن الاستثمار ذو آثار مضاعفة على الدخل صعوداً أو هبوطاً ، بمعنى أن الزيادة فى الاستثمار سبب والزيادة المضاعفة فى الدخل نتيجة ، فإن مبدأ المعجِّل ينطوى على أن الدخل ذو آثار مضاعفة على الاستثمار صعوداً أو هبوطاً ، بمعنى أن الزيادة فى الدخل سبب والزيادة المضاعفة فى الاستثمار نتيجة .

ويبدأ تحليل فكرة مبدأ المعجِّل من أرقام المبيعات من السلع الاستهلاكية ، إذ أية زيادة فى أرقام المبيعات تعنى الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى ، إلا أن هذه الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى إنما تعنى الزيادة فى الناتج من السلع الاستهلاكية ،

---

(١) يمكن أن ندرك بسهولة فكرة هذه القاعدة من مفهومنا "لدورة الدخل" أو "دورة النشاط الاقتصادى" ، وهو – كما ذكرنا فيما سبق – أن الدخل القومى يستمد قيمته من الناتج القومى ، ثم يُنفق ثانية على الناتج القومى .

وبالتالى الزيادة فى الدخل القومى ، وفقا لقاعدة إن كل إنفاق يولد دخلا مساويا له فى القيمة حسب المعادلة الآتية :

**الدخل = الإنفاق الاستهلاكى + الإنفاق الاستثمارى**

ومن ثم فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكى بقدر معين فى الجانب الأيسر من المعادلة السابقة يؤدى - بطبيعة الحال - إلى زيادة الدخل القومى بنفس القدر فى الجانب الأيمن من المعادلة .

ولكن الأمر لن يقف عند هذا الحد ، إذ إن الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى التى تؤدى إلى الزيادة فى الناتج من السلع الاستهلاكية (وبالتالى إلى الزيادة فى الدخل القومى) لابد أن تتطلب زيادة مضاعفة فى الناتج من السلع الرأسمالية (الاستثمار) التى يجب أن تستخدم فى إنتاج هذه السلع الاستهلاكية ، إذ إن من المعلوم أن **الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك** ، بمعنى أن أية زيادة فى إنتاج سلع الاستهلاك لابد أن تتطلب ابتداء زيادة مناظرة فى سلع الاستثمار. وعلى ذلك نخلص من هذا التحليل إلى ما يلى بيانه:

**أولا :**

إن الزيادة فى الدخل القومى - وهى التى ترجع ابتداء إلى الزيادة فى أرقام المبيعات - تؤدى إلى زيادة مضاعفة فى رقم صافى الاستثمار ، وهى بذلك ذات أثر طيب على صناعات السلع الرأسمالية . ولو عبرنا عن ذلك وفقا لمعادلة الدخل والإنفاق . وقبل تحقيق الزيادة فى الناتج (الدخل) القومى ،

**فإن :**

الدخل القومى = الإنفاق الاستهلاكى + الإنفاق الاستثمارى

ل = ك + ث ................................ (١)

بافتراض أن ل ترمز إلى الدخل

ك ترمز إلى الاستهلاك

ث ترمز إلى الاستثمار.

وقبل تحقيق أثر المعجِّل ، فإن الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى تنصرف إلى الزيادة فى الدخل بنفس القيمة ، أى أن :

الزيادة فى الدخل القومى = الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى

أى أن Δ ل = Δ ك ..........................(٢)

أما بعد أن يعمل أثر المعجِّل عمله ، وبافتراض أن قيمة المعجِّل تساوى العدد(٣) بمعنى أن كل زيادة فى الدخل بوحدة واحدة من النقود تتطلب زيادة فى سلع الاستثمار بثلاث وحدات من النقود ، فإن الزيادة فى صافى الاستثمار تعادل ثلاثة أمثال الزيادة فى الدخل القومى ، أى أن :

٣ Δ ل = Δ ث ........................................ (٣)

وبجمع المعادلتين (٢) ، (٣) ، فإن :

٤ Δ ل = Δ ك + Δ ث ............................ (٤)

**ثانيا :**

إن كل نقص فى الدخل القومى يؤدى إلى نقص مضاعف فى صافى الاستثمار ، وهو بذلك ذو أثر سيء على صناعات السلع الرأسمالية .

**ثالثاً :**

يتوقف ما يحتاج إليه المجتمع من رأس مال حقيقى (صافى الاستثمار) على مستوى الدخل القومى . ولن تحدث أية إضافات إلى رصيد المجتمع من صافى الاستثمار إلا عندما تتحقق الزيادة فى الدخل القومى . إذ مهما بلغ مستوى الدخل القومى من الارتفاع فى المدى الطويل ، واستدام عند هذا المستوى المرتفع ، فسوف يصبح الموجود فى المجتمع من سلع رأسمالية متناسباً مع هذا المستوى المرتفع ، وهذا سوف يصل بصافى الاستثمار الجديد إلى ما يساوى الصفر.

## ٤-٢ تحديد قيمة المعجِّل

إن المعجِّل هو ، فى الواقع ، معامل رأس المال على مستوى الاقتصاد القومى، أى نسبة رأس المال / الناتج (الدخل)[١] . وعلى ذلك إذا كانت النسبة **الحدية** لمعامل رأس المال/الناتج (الدخل) هى الرمز ( V ) ، فإن(V) هى قيمة المعجِّل . أى أن :

$$(V) = \frac{\text{الزيادة فى رأس المال (الاستثمار)}}{\text{الزيادة فى الناتج (الدخل) القومى}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ ر}}{\Delta \text{ ن}} \quad \text{أو} = \frac{\Delta \text{ ث}}{\Delta \text{ ل}}$$

حيث ترمز ر إلى رأس المال

---

(١) سبق أن أشرنا إلى معامل رأس المال فى شرح نموذج هارود – دوما ، عن معدَّل النمو الاقتصادى – انظر ص ..... وما بعدها من الكتاب .

وترمز ن إلى الناتج القومى

وترمز ث إلى الاستثمار (المرادف لرأس المال) .

ونرمز ل إلى الدخل القومى (المساوى للناتج القومى) .

ولو افترضنا ثبات نسبة رأس المال/الناتج ، فإن النسبة الحدية تماثل النسبة المتوسطة لرأس المال/الناتج ، أو قيمة المعجل على مستوى الاقتصاد القومى.

أى أن :

$$(\text{٧}) = \frac{\text{ر}}{\text{ن}} = \frac{\Delta\,\text{ر}}{\Delta\,\text{ن}} \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta\,\text{ث}}{\Delta\,\text{ل}}$$

$$\therefore \ (\text{٧})\ \Delta\,\text{ن} = \Delta\,\text{ر}$$

$$\text{أو} \quad (\text{٧})\ \Delta\,\text{ل} = \Delta\,\text{ث}$$ [١]

ومن هنا فإنه لو تجاوزت قيمة المعجِّل الواحد الصحيح ، فإن الزيادة المتطلبة فى الرصيد الكلى لرأس المال سوف تربو على الزيادة فى الناتج (الدخل) القومى . وبناء على ذلك ، فإن أى تغيُّر معيَّن - بالزيادة أو النقصان- فى الناتج (الدخل) القومى ، يُحدث أثراً متعاظماً فى صافى الاستثمار (بدون استثمار الإحلال) وفى مجمل الاستثمار (ويضمنه استثمار الإحلال) .

لنفرض مثلاً أن قيمة المعجِّل تساوى العدد(٣) ، وأن استثمار الإحلال (الاستثمار المخصَّص لإحلال أصول رأسمالية جديدة محل الأصول المستهلكة) ثابت على حاله وبمقدار ٦٠ مليون وحدة نقود ، وأن صافى الناتج القومى قد زاد من ٢٠٠ إلى ٢٢٠ مليون وحدة نقود ، أى بزيادة قدرها ٢٠ مليون وحدة نقود ، ومن خلال أثر

---

(١) انظر المعادلة رقم (٣) سالفة الذكر فى المبحث السابق .

المعجل ، يزيد صافى الاستثمار (المتطلب لتحقيق هذه الزيادة فى الناتج القومى) بمقدار ٦٠ مليون وحدة نقود .

أما مجمل الاستثمار فإنه يزيد ممن ٦٠ إلى ١٢٠ مليون وحدة نقود. وهذا يعنى أن الزيادة فى صافى الاستثمار تعادل ثلاثة أمثال الزيادة فى صافى الناتج القومى (أو الدخل القومى) ، تأسيسا على أن قيمة المعجل تساوى العدد (٣) ، وأن الزيادة فى الناتج (الدخل) القومى تساوى ٢٠ مليون وحدة نقود ومن ثم فإن هذه القيمة العددية للمعجل مضروبة فى الزيادة فى الناتج (الدخل) القومى تساوى الزيادة فى الاستثمار بمقدار ٦٠ مليون وحدة نقود (٣×٢٠=٦٠) ، وذلك حسب التعريف السابق للقيمة العددية للمعجل . أما مجمل الاستثمار فإنه يزيد إلى الضعف كما ذكرنا أعلاه أى من ٦٠ إلى ١٢٠ مليون وحدة نقود من خلال أثر المعجل مضافا إليه "استثمار الإحلال" بمقدار ٦٠ مليون وحدة نقود[١] . ومن هنا يتجلى جوهر فكرة المعجل من حيث تحقيق الآثار المضاعفة للزيادة فى الدخل القومى (نتيجة زيادة المبيعات وبالتالى زيادة حجم الناتج الكلى النهائى) على حجم الاستثمار .

## ٤-٢/١ العوامل المحددة لقيمة المعجل على مستوى الصناعة

ولكى نتعرف على العوامل المحددة لقيمة المعجل عموما، فإننا نستعين بجوهر الفكرة التى ينطوى عليها مبدأ المعجل ، وهى :

**"إن الطلب على سلع الاستثمار (رأس المال) يتغير مباشرة مع التغير فى مستوى الناتج (الدخل)" .**

---

(١) مع ملاحظة ان استثمار الإحلال هو مقلوب استهلاك الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة وان استثمار الإحلال هنا يعكس الفرق بين مجمل الاستثمار وصافى الاستثمار .

بيد أن مدى هذا التغير فى الطلب على سلع الاستثمار (السلع الرأسمالية) يتوقف على أمرين :

- نسبة رأس المال/الناتج (الدخل).
- ومدى التغير فى مستوى الناتج (الدخل).

وهنا يلاحظ أن نسبة رأس المال/الناتج تحدد فنيا ما يلزم من رأس المال فى صناعة ما لإنتاج وحدة واحدة من ناتج هذه الصناعة ، بمعنى أن التوسع فى الطلب على الاستثمار (السلع الرأسمالية) - استجابة للزيادة فى الطلب على سلعة ما - إنما يتم على أساس علاقة فنية ثابتة بين رأس المال المستخدم فى إنتاج هذه السلعة وبين مستوى الناتج المتطلب من هذه السلعة، أو ما يعرف فى التحليل الاقتصادى باسم "معامل رأس المال" كما سبق البيان ويمكن أن نستخلص هذا المعامل على مستوى الصناعة - كما استخلصناه على مستوى الاقتصاد القومى وفقا لما أوضحناه آنفا - من العلاقة الآتية :

$$v = \frac{ر}{ن}$$

حيث يرمز v إلى معامل رأس المال/الناتج

ويرمز ر إلى رأس المال المستخدم

ويرمز ن إلى حجم الناتج الجارى

ولو فرضنا مثلا أن معامل رأس المال/الناتج هو العدد ٣ ، فإن هذا يعنى أنه لإنتاج ما قيمته ١٠ ملايين وحدة نقود من سلعة ما فى صناعة ما ، فإن رأس المال

ولو انتقلنا من النسبة المتوسطة إلى النسبة الحدية لمعامل رأس المال، أى من الحجم المطلق لرأس المال المستخدم . منسوبا إلى الحجم المطلق للناتج الجارى من سلعة ما فى صناعة ما ، إلى الزيادة المباشرة فى رأس المال ( أى الزيادة المباشرة فى الاستثمار المستحفز) اللازمة لتحقيق زيادة معينة فى الإنفاق ( المبيعات أو الطلب ) على هذه السلعة ، وما ينطوى عليه ذلك من زيادة معينة فى قيمة الناتج الجارى من هذه السلعة فإنه يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الآتية:

$$(V) = \frac{\Delta ر}{\Delta ن}$$

أو $\Delta ر = (V) \Delta ن$

حيث يرمز (v) إلى معامل رأس المال/الناتج.

وترمز $\Delta$ ر إلى الزيادة فى رأس المال اللازم لتحقيق الزيادة المطلوبة فى الناتج الجارى من سلعة الصناعة .

وترمز $\Delta$ ن إلى الزيادة المطلوبة فى الناتج الجارى من سلعة الصناعة .

ومن ثم فإن معامل رأس المال على مستوى الصناعة ( v ) يعكس الأثر المضاعف للزيادة فى الناتج (الدخل) على الاستثمار المستحفز. وتتوقف قيمة هذا المعامل على الأوضاع التى تحكم الإنتاج فى الصناعة . وعلى مستوى الفن الإنتاجى المستخدم فيها . وبطبيعة الحال ، فإن النسبة الحدية لرأس المال / الناتج على مستوى الصناعة أى :

$(v) = \frac{\Delta ر}{\Delta ن}$ ـ هى قيمة المعجل بالنسبة لهذه الصناعة .

أما على مستوى الاقتصاد القومى ، فكما سبقت الإشارة ، فقد افترضنا أن نسب رأس المال / الناتج (الدخل) ثابتة دائما على هذا المستوى ، ومن ثم فإن النسبة الحدية تماثل النسبة المتوسطة لرأس المال / الناتج ، أى أن :

$$\text{قيمة المعجل} = \frac{\text{الزيادة فى رأس المال (الاستثمار)}}{\text{الزيادة فى الناتج (الدخل) القومى}}$$

$$(٧) = \frac{\Delta \text{ ر}}{\Delta \text{ ن}} \quad \text{النسبة الحدية}$$

$$= \frac{\text{ر}}{\text{ن}} \quad \text{النسبة المتوسطة}$$

## ٤-٣ علاقة المعجِّل بالاستثمار المستحفز

إن كينز - فى نظريته العامة - كان قد أبدى اهتماماً كبيراً بأثر المضاعف (أثر الاستثمار التلقائى على الاستهلاك المستحفز) والمعروف أيضاً باسم "المضاعف البسيط" تمييزاً له عن المضاعف المركب الذى تتحدَّد قيمته بأثرى المضاعف والمعجِّل معاً . ولكنه - أى كينز - لم يبحث أثر المعجِّل فى علاقته "بالاستثمار المستحفز" ، وبالتالى فإنه لم يبحث فى التفرقة بين نوعين من الاستثمار :

- الاستثمار التلقائى (كمتغير اقتصادى مستقل) .
- الاستثمار المستحفز (كمتغير اقتصادى تابع) .

أما الكتاب الاقتصاديون - فى فترة ما بعد كينز - فإنهم التزموا بالإطار الذى رسمه كينز فيما قبل فى تحليلهم للدورة الاقتصادية ، حيث اعتمدوا على المتغيرات المستقلة التى تشكل الطلب الكلى الفعال (الكفاءة الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة ، والميل للاستهلاك فى علاقته بأثر مضاعف الاستثمار)، إلا أنهم تميزوا عنه بإعطاء أهمية

خاصة "لمبدأ المعجل" ، وللتداخل بينه وبين مبدأ المضاعف . وقد ترتب على هذا الاهتمام ضرورة التفرقة بين نوعى الاستثمار (التلقائى والمستحفز) ، ويمكن تعريف كل منهما كالآتى:

**الاستثمار التلقائى**

"هو ذلك الاستثمار الذى يتحقق تلقائيا دون الاعتماد على العوامل الداخلية فى غمار حركة النمو ، أى دون الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية داخل النظام" . بل إن هذا الاستثمار التلقائى يتوقف على العوامل الخارجية للنمو. مثال ذلك الابتكارات الجديدة كتطبيق عملى للاكتشافات والاختراعات الجديدة ، وبهذه المثابة فإن الابتكارات الجديدة هى من العوامل الخارجية . وعلى ذلك فإن **الاستثمار التلقائى هو متغير اقتصادى مستقل** .

**الاستثمار المستحفز**

هو "ذلك الاستثمار الذى ينتج عن النمو الداخلى للنظام الاقتصادى ، بمعنى أنه يتولد داخليا بأثر المعجل" . ذلك أن زيادة الإنفاق (الطلب) على الاستهلاك (وبالتالى زيادة الناتج من سلع الاستهلاك) تتطلب زيادة الناتج من سلع الاستثمار، لأن الطلب الاستثمارى مشتق من الطلب الاستهلاكى . هذا الاستثمار هو ما يعرف باسم "الاستثمار المستحفز" كمتغير اقتصادى تابع ، يعود الى زيادة الطلب أو الإنفاق أو المبيعات الجارية من سلع الاستهلاك وإلى زيادة الناتج والدخل تبعا لذلك .

وبناء على هذين التعريفين لنوعى الاستثمار ، يمكن التمييز بسهولة بين أثرى المضاعف والمعجل على نحو ما يلى :



إن أثر المضاعف – فى تحليل كينز – ينبنى على أن الاستثمار التلقائى كمتغير مستقل يؤدى إلى التوسع فى الاستهلاك (سلسلة متناقصة من الإنفاق على الاستهلاك) أى إلى **الاستهلاك المستحفز كمتغير تابع**، وبالتالى إلى زيادة مضاعفة فى الدخل.

إن اثر المعجِّل – فى تحليل هيكس – ينبنى على أن الزيادة فى الدخل كمتغير مستقل – نتيجة للتوسع فى الإنفاق (الطلب) على الاستهلاك، وما يصاحب ذلك من ارتفاع فى رقم المبيعات من السلع الاستهلاكية وزيادة فى الناتج من هذه السلع – تؤدى إلى زيادة مضاعفة فى **الاستثمار المستحفز كمتغير تابع**.

هذا وقد فرق الكتاب المحدثون بين هذين لنوعين من الاستثمار فيما يتعلق بحركة النمو الاقتصادى على مدار الوقت، إذ قرروا :

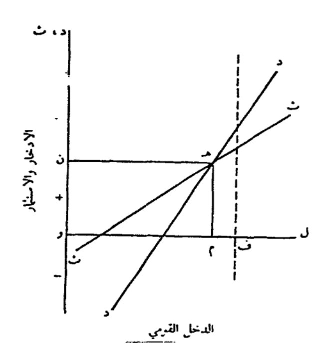
- إن **الاستثمار التلقائى** (المستقل) هو سبب الحركة، أى هو الذى يولدها ويحدد اتجاهها ومستواها، كما أنه يحدد معدل النمو الاقتصادى، وهو بؤرة التقلبات الاقتصادية.
- إن **الاستثمار المستحفز** (التابع) هو الذى ينمى ويدعم حركة النمو عن طريق خلق سلسلة من الاستهلاك المستحفز والاستثمار المستحفز، أى عن طريق التداخل القائم بين المضاعف والمعجل.

## ٤-٤ التعبير البيانى عن تأثير مبدأ المعجّل على الاستثمار

وفى ضوء التحليل السابق، يمكن الدلالة بيانيا على أن مبدأ المعجل ذو أثر واضح فى الوضع الذى يتخذه منحنى الاستثمار، إذ يكون صاعدا إلى أعلى من



اليسار إلى اليمين للدلالة على الآثار المضاعفة للدخل على الاستثمار (بدلا من الخط الأفقى الموازى للقاعدة كتعبير بيانى عن الوضع الذى يتخذه منحنى الاستثمار من خلال أثر المضاعف ، لأن مقدار الاستثمار فى هذه الحالة ثابت على حاله ، بوصفه استثمارا تلقائيا مستقلا)[١] . بعبارة أخرى : مادام الاستثمار متوقفا على مستوى الدخل القومى من خلال أثر المعجل ، بمعنى أن الاستثمار يزيد بزيادة هذا الدخل ، فمن الممكن الأن أن نرسم منحنى الاستثمار فى شكل منحنى صاعد إلى أعلى من اليسار إلى اليمين، أى أنه ذو انحدار موجب ، كما يتضح من الشكل البيانى الآتى رقم (٦) :




الدخل القومى

الشكل البيانى رقم٦ ويدل عل مبدأ معجّل الاستثمار ذو أثر واضح فى الوضع الذى يتخذه منحنى الاستثمار،إذ يكون صاعداً إلى أعلى ، من اليسار إلى اليمين للدلالة على الآثار المضاعفة للدخل على الاستثمار

---

(١) أنظر الشكل رقم (٣) ، ص ......... من الكتاب .

ويتضح من هذا الشكل البياني أن مستوى توازن الدخل القومي يتحدَّد بتقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار [1] . إذ مادام منحنى الادخار (د د) يقطع منحنى الاستثمار (ث ث) من أسفل ، فسوف يؤدِّي سلوك رجال الأعمال إلى العودة إلى وضع التوازن .

## ٤-٥ مبدأ المعجِّل في علاقته بمشكلة الادخار والاستهلاك

ولا ريب أن التحليل الذي قدمناه لمبدأ المعجِّل يلقي ضوءاً جديداً على مشكلة الادخار إزاء الاستهلاك ، وهي المشكلة التي كانت مثاراً للجدل بين الكتاب الكلاسيك على أساس أن زيادة الادخار تعني زيادة الاستثمار . ولكنها تعني – في ذات الوقت – النقص في الاستهلاك . وهنا إذن تعارض بين الاستهلاك والاستثمار .

أما الاقتصاديون المحدثون فيقررون أن المشكلة لا وجود لها ، نظراً لأن كل زيادة في الرغبة في الاستهلاك تعني نقص الرغبة في الادخار . ولكنها تعني – في ذات الوقت – الزيادة في المبيعات التي تؤدِّي إلى زيادة الاستثمار في ميادين الأعمال وفقاً لمبدأ المعجِّل . ومن ثم لا يوجد تعارض بين الاستهلاك والاستثمار . كما أن هذا المبدأ ينطوي على أن كل نقص في الرغبة في الاستهلاك – وهو طريقة أخرى للتعبير عن زيادة الرغبة في الادخار – يؤدِّي ، في ذات الوقت ، إلى النقص في المبيعات ، وهذا من شأنه أن يؤدِّي بدوره ، إلى النقص في الاستثمار .

ومن هنا يمكن القول : إن الاستهلاك والاستثمار يسيران جنباً إلى جنب ، ولا يتنافسان فيما بينهما . فالزيادة في أحدهما لا تتعارض مع الزيادة في الآخر . غير

---

(١) سوف نناقش بالتفصيل فكرة توازن الدخل القومي بتعادل الادخار والاستثمار ص .. الفصل السادس من الكتاب .

أنه لن يحدث التنافس بين الاستهلاك والاستثمار إلا بالقرب من مستوى التوظف الكامل لموارد المجتمع ، أى عندما تكون الموارد الإنتاجية للمجتمع موظفة جميعها ، وفى مثل هذه الحالة فقط ، تكون الزيادة فى الاستثمار على حساب النقص فى الاستهلاك . أو بعبارة أخرى يكون التوسع فى إنتاج السلع الرأسمالية على حساب النقص فى إنتاج السلع الاستهلاكية .

## ٤-٦ الأهمية الاقتصادية لمبدأ المعجِّل

يعلق كثير من الاقتصاديين أهمية كبيرة لمبدأ المعجِّل لبعض الاعتبارات الهامة التى نجملها فيما يلى :

(أ) إن توقف الدخل القومى عن النمو - حتى لو استقر عند مستوى مرتفع - لابد أن ينطوى على بلوغ صافى الاستثمار إلى ما يساوى الصفر. ولن تتحقق أية زيادة فى صافى الاستثمار إلا إذا تحقق أحد احتمالات ثلاثة : النمو فى الدخل ، أو التحسن المستمر فى المعرفة الفنية (ابتكارات جديدة)، أو الانخفاض الكبير فى أسعار الفائدة. غير أنه - كما رأينا من قبل - فإن أولى هذه العوامل المؤثرة فى مستوى الاستثمار تنطوى على أن الطلب على الاستثمار قد تدفع إليه الزيادة فى رقم المبيعات وحجم الدخل القومى .

(ب) إن كلا من مبدأ المعجِّل ومبدأ مضاعف الاستثمار يدور حول عنصر الاستثمار ، إذ فى المدى القصير قد يكون الاستثمار نتيجة لمستوى الدخل وفقاً لمبدأ المعجِّل ، وقد يكون - من الناحية الأخرى- سبباً للوصول إلى هذا المستوى من الدخل وفقاً لفكرة مضاعف الاستثمار .

(جـ) إن المعجِّل سلاح ذو حدين ، إذ كما أن الزيادة المعتدلة فى المبيعات من سلع الاستهلاك قد يؤدِّى - وفقاً لهذا المبدأ - إلى زيادة كبيرة فى الاستثمار، فإن النقص المعتدل فى المبيعات قد تؤدى كذلك إلى نقص كبير فى الاستثمار. وهذا الوصف للمعجِّل ينطبق أيضاً على مضاعف الاستثمار فهو أيضاً سلاح ذو حدين ، إذ كما أن الزيادة فى الاستثمار تؤدى إلى زيادة أكبر فى الدخل ، فإن النقص فى الاستثمار يؤدِّى إلى نقص أكبر فى الدخل. وإذا كان المعجِّل والمضاعف يعملان عملهما ، ويحدثان تأثيرهما فى اتجاه واحد - وهو واقع الأمر فإنه من السهل إن نرى أنه يتمثل فى مبدأ المعجِّل عامل قوى ينزع بالنظام الاقتصادى إلى عدم الاستقرار.

(د) وأخيراً فإن لمبدأ المعجِّل أهمية خاصة ، باعتباره إحدى دعائم النظرية الحديثة المفسِّرة للدورة الاقتصادية ، إذ يتفاعل مبدأ المعجِّل مع مضاعف الاستثمار ليحدثا معاً اتجاهاً مطرداً نحو التضخم فى مرحلة الرخاء أو اتجاهاً مطرداً نحو الانكماش فى مرحلة الكساد ، كما أشرنا من قبل.

جملة القول إن مبدأ المعجِّل الذى صاغه كلا ًمن كلارك ، روبرتسون ، وهارود، قد استخدمه هيكس وسامولسون مع مبدأ مضاعف الاستثمار فى إقامة نظرية كاملة فى لدورة الاقتصادية[1]



---

[1] راجع بالتفصيل للمؤلف "مبادئ علم الاقتصاد - تحليل جزئى وكلى" ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص٦٩٣-٧٠٧ .

الجزء الثاني

# الدخل القومي

# الفصل الخامس



## حسابات الدخل القومى
## حسابات اقتصادية قومية
## الناتج والدخل والإنفاق

بخلاف الاقتصاد الجزئى "أو ما يُعرف بالاقتصاد الميكرو" الذى يُعنى بالوحدات الاقتصادية الصغيرة فى المجتمع ، فإن "الاقتصاد الكلى" ،أو ما يُعرف "بالاقتصاد الماكرو" هو الذى ينطوى على التحول من الجزيئات إلى الكليات ، حيث أنه يُعنى بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وكل متغيِّر كلى هو إجمالى مكوناته الجزئية ، كما سبق البيان .

وبناء عليه فإن الناتج الكلى هو إجمالى الناتج من السلع الاستهلاكية والناتج من الخدمات والناتج من السلع الاستثمارية . أما الدخل الكلى فهو إجمالى مكوناته من الريع والأجور والفوائد والأرباح. وأما الإنفاق الكلى فهو إجمالى مكوناته من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الحكومى .

### ٥-١ الدخل القومى حلقة الوصل بين الناتج القومى والإنفاق القومى

والواقع أن العلاقة بين الناتج الكلى والدخل الكلى والإنفاق الكلى هى من أهم العلاقات الأساسية التى تتعرض لها النظرية الاقتصادية الكلية ، إذ أنها تكشف عن طبيعة التدفق الدائرى لهذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية فى مجرى

النشاط الاقتصادى . وقد سبق أن عرَّفنا هذه العلاقة ، فى صورتها المبسطة ، باسم "دورة النشاط الاقتصادى" أو "دورة الدخل" [(١)] . وتوحى التسمية الثانية بأن الدخل - كوسيط بين الناتج والإنفاق - يستمد قيمته من قيمة الناتج وأنه يُنفق ثانية على هذا الناتج ، فضلاً عن أن التعادل تام بين الناتج والدخل والإنفاق .

وبناء على ذلك ، يمكن القول بأن ثمة نظرتين إلى الدخل القومى باعتباره حلقة الوصل بين الناتج القومى والإنفاق القومى :

### نظرة أولى إلى الدخل القومى

وهى من ناحية كسب الدخل من قيمة الناتج ، وتنصب على مدفوعات الدخل عند توزيعه من قيمة الناتج على الأفراد ، أصحاب عناصر الإنتاج ، مقابل إسهامهم بخدمات هذه العناصر فى العمليات الإنتاجية .

### نظرة ثانية إلى الدخل القومى

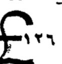
وهى من ناحية إنفاق الدخل على مكونات الناتج من مختلف السلع والخدمات النهائية ، وتنصب على الناتج القومى من زاويتين :

#### الأولى

وتعكس مكونات الناتج القومى إنفاقات القطاعات المختلفة ( قطاع الافراد وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى وقطاع العالم الخارجى ) عند شراء هذا الناتج بما يحويه من مختلف السلع والخدمات. وهو الناتج الذى تكون قد قامت بإنتاجه مختلف الوحدات الإنتاجية ( المنشآت ) فى قطاع الأعمال .

---

(١) راجع للمؤلف بالتفصيل " الاقتصاد لكل قارئ" ، القاهرة ١٩٩٧ ، المبحث الثانى سد (د) عن "عجلة الثروة فى النظام الاقتصادى" (دورة النشاط الاقتصادى) ، ص ٣٩-٤٤ .



**الثانية**

وتعكس تيارات الإنفاق التى يوجِّهها كل من الأفراد وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى وقطاع العالم الخارجى إلى شراء الناتج بمكوناته من مختلف السلع والخدمات النهائية[1] .

## ٥-٢ الطرق الثلاث لقياس مستوى الأداء الاقتصادى

وهنا يتضح إذن ، فى ضوء النظرتين الأولى والثانية للدخل حسبما تقدَّم ، أن هناك ثلاث طرق مختلفة لقياس مستوى الأداء الاقتصادى فى أى مجتمع :

**الطريقة الأولى**

وتنطوى على **قياس مدفوعات الدخل** الذى يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج . الأربعة فى صورها الأربع المعروفة : الريع والأجور والفوائد والأرباح ،مقابل إسهام هؤلاء الأفراد بخدمات هذه العناصر فى مختلف العمليات الإنتاجية .

**الطريقة الثانية**

وتنطوى على **قياس قيمة صافى الناتج القومى** بمكوناته من مختلف السلع والخدمات النهائية . أى السلع الاستهلاكية النهائية ، والخدمات النهائية الموجَّهة لأغراض الاستهلاك ، وصافى الاستثمار بمعنى الزيادة الصافية فى السلع الاستثمارية الموجَّهة لأغراض الإنتاج .

---

(١) يُقصد بالسلع والخدمات النهائية ، فى التحليل الاقتصادى ، تلك السلع والخدمات التى تكون قد مرت بمختلف المراحل الإنتاجية لصنعها ، واتخذت شكلها النهائى الذى يجعلها صالحة للاستعمال إما لأغراض الاستهلاك (السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية) وإما لأغراض إنتاج السلع الأخرى (السلع الاستثمارية) .

### الطريقة الثالثة

وتنطوى على قياس حجم تيارات الإنفاق على مكونات الناتج القومى من جانب القطاعات الأربعة السابق الإشارة إليها (قطاع الأفراد وقطاع الأعمال والقطاع الحكومى وقطاع العالم الخارجى) عند شراء هذا الناتج الذى تكون قد قامت الوحدات الإنتاجية المختلف بإنتاجه ، وهو الإنفاق ذو الشرائح الثلاث المعروفة :

- الإنفاق الاستهلاكى
- الإنفاق الاستثمارى بنوعيه (إنفاق على الاستثمار داخل المجتمع وإنفاق على الاستثمار فى العالم الخارجى) .
- الإنفاق الحكومى بنوعيه (إنفاق استهلاكى عام وإنفاق استثمارى عام) .

ومن الواضح أيضاً أن قياس الناتج ، وقياس الدخل ، وقياس الإنفاق ، إن هى إلا طرق مختلفة لقياس مستوى الأداء الاقتصادى فى المجتمع ، وأن النتائج الإحصائية لهذه الطرق الثلاث لابد أن تكون متطابقة ، على الأقل من الناحية النظرية ، وبافتراض توافر جميع البيانات الإحصائية الدقيقة اللازمة لهذا القياس . ومن ثم فإنه لا يمكن الأخذ بالطرق المختلفة لقياس مستوى الأداء الاقتصادى ، باعتبارها بدائل لبعضها البعض ، ومحققة لذات النتائج الإحصائية ، إلا بالتعادل التام بين قيمة الناتج والدخل والإنفاق . وهو المبدأ الاقتصادى الهام فى تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الكلية الثلاثة ، وهو ما سبق أن ألمحنا إليه فى الصورة المبسطة للمجتمع الاقتصادى .

## ٥-٣ الحسابات الاقتصادية القومية

ولا ريب أن دراسة هذه الطرق المختلفة لقياس مستوى الأداء الاقتصادى هى من الأهمية بمكان من الناحية العملية . إذ إن هذه الدراسة ـ وهى التى تُعرف عادة "بحسابات الدخل القومى" أو "الحسابات الاقتصادية القومية" ـ تلقى الضوء الذى يسترشد به الأفراد ورجال الأعمال والحكومة المعنية فى اتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالنشاط الاقتصادى ، كالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية والسياسة الإنمائية .

ومن هنا بات من الضرورى جمع البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى ، إجمالاً وتفصيلاً ، وتصنيف هذه البيانات على النحو الذى يساعد هؤلاء جميعاً على اتخاذ القرارات ورسم السياسات . وعادة ما يتم تصنيف الحسابات الاقتصادية القومية على النحو الذى يخدم هذه الأهداف من جانب وقياس طبيعة ومستوى النشاط الاقتصادى من جانب آخر.

ولسوف نركز فيما يلى على شرح الطريقة الأولى (طريقة قياس مدفوعات الدخل) والطريقة الثانية (طريقة قياس صافى الناتج القومى) . إذ إن الطريقة الثالثة (طريقة قياس حجم تيارات الإنفاق على مكونات الناتج القومى) يكتنفها كثير من الصعوبات عادة فى جمع وتحليل البيانات الإحصائية من مصادرها الموثوقة . ولهذا قلما يلجأ إليها إحصائيو الدخل فى قياس مستوى الأداء الاقتصادى فى الحسابات الاقتصادية القومية .

**أولاً: الطريقة الأولى فى قياس مستوى الداء الاقتصادى**

**(قياس مدفوعات الدخل)**

فى المجتمع الاقتصادى الحديث ، يحصل أصحاب عناصر الإنتاج الأربعة - الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم - على دخولهم المكتسبة نظير إسهامهم بخدمات هذه العناصر فى العمليات الإنتاجية ، ومجموع هذه الدخول هو الدخل القومى الذى يوزَّع عليهم من قيمة صافى الناتج القومى فى صورة الريع : الريع والأجور والفوائد والأرباح . إن الريع هو الدخل كعائد لصاحب عنصر الأرض (الموارد الطبيعية) والأجور هى الدخل كعائد لصاحب عنصر العمل ، والفوائد هى الدخل كعائد لصاحب عنصر رأس المال ، والأرباح هو الدخل كعائد لصاحب عنصر التنظيم ، وذلك كما توضحه المعادلة الآتية :

**صافى الناتج القومى = الريع +الأجور+ الفوائد + الأرباح**

**= مجموع دخول أفراد المجتمع**

**= الدخل القومى ........................ [١]**

(أ) البنود التى تدخل فى قياس مدفوعات الدخل

ومن الواضح أن هذه العوائد أو الدخول التى تحصل عليها الفئات الأربع من المنتجين أصحاب عناصر الإنتاج (ملاك الأرض ، والعمال ، وأصحاب رأس المال ، والمنظمين) هى ، فى الوقت ذاته ، تكاليف تتحملها المنشآت فى سبيل إنتاج مختلف السلع والخدمات . وبما أن الدخل القومى إذن يتضمن جميع الدخول التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، فإن هذه الطريقة الأولى لقياس مستوى الأداء الاقتصادى تنطوى على قياس الدخل القومى الذى يستمد

قيمته من الناتج القومى ، ويُنفق ثانية على الناتج القومى ، كما ذكرنا من قبل .

ومن هنا يجد إحصائيو الدخل لزاماً عليهم أن يجمعوا المعلومات ، بكل حذر وعناية ، من مختلف المصادر الرسمية وغيرها عن البنود الآتية :

- صافى الريع الذى يحصل عليه الأفراد ، بما فى ذلك تقديرات الريع عن الوحدات السكنية التى يقطنها أصحابها . وتقديرات الريع تشكل ، فى مجموعها ، الدخول المكتسبة من ملكية الأرض والعقارات .
- الأجور والرواتب والمزايا الإضافية التى يحصل عليها المستخدمون والعمال . وهذه ، فى مجموعها ، تشكل الدخول المكتسبة من العمل .
- صافى الفائدة التى يتقاضها الأفراد عما يمتلكون من سندات ومالهم من رهون وقروض أخرى .
- صافى أرباح المشروعات التى لا تتخذ الشكل المساهم (أى شركات الأشخاص) ونعنى بذلك العائد الصافى الذى يئول إلى أصحاب المشرعات الفردية ، والشركاء فى شركات التضامن والتوصية ، وأصحاب المهن الحرة .
- صافى أرباح الشركات المساهمة (شركات الأموال) بما فى ذلك التغير فى المخزون ، سواء أكانت فى شكل أرباح موزًعة على حملة الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة . أما فى شكل دخول غير موزًعة على المساهمين تضاف إلى احتياطياتها القانونية أو الخاصة ، وإما دخول تئول إلى الحكومة فى شكل ضرائب دخل مستحقة على الشركات المساهمة ، مما لها من شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مساهميها .



### (ب) بنود مدفوعات الدخل تمثل تكاليف عناصر الإنتاج

بيد أنه ينبغي ألا نحسب كل مبلغ من النقود يحصل عليه أى فرد فى فترة زمنية معينة كدخل شخصى ، أو نعتبره بمثابة جزء متمم للدخل القومى . إذ لو قام أحد الأفراد ببيع تحفة ثمينة يمتلكها ، فكل ما هنالك ببساطة أن هذا الفرد البائع قد قام باستبدال نوع معيَّن من الأصول التى يمتلكها (وهو التحفة الثمينة) بنوع آخر من الأصول (وهو النقود) . كذلك الحال بالنسبة لمشترى هذه التحفة ، فقد قام باستبدال نوع معيَّن من الأصول (وهو النقود) بنوع آخر من الأصول (وهو التحفة الثمينة) . ولا تعدو عملية المبادلة أن تكون إعادة توزيع ملكية الأصول المختلفة بين أفراد المجتمع ، بما إنه لم يتم إنتاجها خلال الفترة الزمنية المعيَّنة ، بل إنها كانت موجودة منذ بدايتها . أما لو أنتج أحد أفراد المجتمع تحفة خلال هذه الفترة ، وكسب من أداء هذا العمل الفنى دخلاً معيَّنا ، فإنه يمكن اعتبار هذا المبلغ بأكمله بمثابة جزء متمم للدخل القومى .

لذلك يجب أن يراعى أن كل بند من البنود التى تدخل ضمن تقديرات الدخل القومى يمثل تكلفة أحد عناصر الإنتاج نظير مساهمة هذا العنصر فى العملية الإنتاجية وهذا لا يعنى أن تكون مساهمة مكتسب الدخل فى الإنتاج مساهمة شخصية فحسب ، فقد يسهم الفرد بما يملكه من رأس مال ، فضلاً عما يؤديه من أعمال . ومن هنا يجب حساب الريع المدفوع إلى مكتسب الدخل نظير استعمال الأرض التى يملكها ، أو الفائدة عن رأس ماله المقترض ، حتى ولو بدت هذه المدفوعات باهظة أو غير واجبة الأداء ، طالما أن الريع والفائدة يدخلان فى تكاليف إنتاج سلعة من السلع .

### (جـ) وجوب مراعاة تقلبات مستوى الأسعار والأجور عند حساب تكاليف أو دخول عناصر الإنتاج

غير أن هناك حقيقة هامة يجب أن نأخذها فى الحسبان عند حساب الدخل القومى على أساس تكاليف أو دخول عناصر الإنتاج ، إذ أننا حينما نعبِّر عنه تعبيراً مقوَّماً بالنقود ، ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار تقلبات مستوى الأسعار والأجور ، فلو حدث مثلاً أن ارتفع مستوى الأسعار والأجور إلى عشرة أمثال مستواه السابق ، وبقيت الأشياء الأخرى عل حالها ، فقد يبدو أن الدخل القومى قد تضخم إلى عشرة أمثال مستواه السابق . بيد أن الأهمية الحقيقية لوحدة النقد المتداول قد أضحت الآن عُشر الأهمية الحقيقية لقيمتها قبل حدوث هذا التغير فى مستوى الأسعار والأجور . ولو زادت دخولنا النقدية ، تبعاً لذلك ، إلى عشرة أمثالها ، فلن نكون أحسن حالاً من ذى قبل ، إذا كان علينا أن ندفع عشرة أمثال ما كنا ندفعه من قبل لشراء ذات المقادير من السلع والخدمات .

## ثانياً : الطريقة الثانية فى قياس مستوى الأداء الاقتصادى

## (قياس قيمة صافى الناتج القومى)

إن هذه الطريقة فى قياس مستوى الأداء الاقتصادى فى المجتمع إنما تعكس النظرة إلى الدخل من ناحية إنفاقه على مكونات الناتج القومى . أى بالتركيز على حساب قيمة هذه المكونات . وفى ضوء المناقشة السابقة ، يمكن تعريف الناتج القومى على نحو ما يلى :

**"إن الناتج القومى هو الناتج الجارى من السلع ولخدمات النهائية التى يتم إنتاجها بالأصول الرأسمالية المتاحة فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة هى عادة فترة العام".**

ويجدر بالذكر أنه يجرى حساب قيمة هذه السلع والخدمات النهائية بالأسعار السائدة فى السوق باعتبار أن هذه الأسعار تعكس الأهمية النسبية لهذه المنتجات المختلفة.

ويوحى هذا التعريف للناتج القومى لأول وهلة بأنه من السهولة بمكان قياس قيمة مثل هذا التدفق من السلع والخدمات النهائية خلال الفترة الزمنية المعينة. ولكن لو تركنا جانبا الجانب النظرى من الموضوع وانتقلنا إلى مجال التطبيق العملى لهذا التعريف من حيث قياس قيمة هذا التدفق، لوجدنا أن ثمة العديد من الصعوبات الإحصائية التى لا مفر من أن يواجهها إحصائيو الدخل فى هذا المجال. ويمكن أن تصنف هذه الصعوبات الإحصائية إلى مجموعتين: إحداهما تتعلق بطبيعة بعض المنتجات، والثانية تتعلق بمخاطر تكرار حساب السلع، مما يتعين معه التركيز على قياس قيمة صافى الناتج القومى بمكوناته من السلع والخدمات النهائية.

إن **المجموعة الأولى** من الصعوبات الإحصائية تتمثل فى أن طبيعة بعض المنتجات نستدعى استبعاد قيمتها من حساب قيمة صافى الناتج القومى. ومن الأمثلة على ذلك تلك المنتجات التى يتعذر عمليا تقدير قيمتها مثل المنتجات بغرض الاستهلاك الذاتى (كبعض منتجات القطاع الزراعى)، ومثل خدمات ربات البيوت ومنتجات أوقات الفراغ، أو تلك المنتجات غير المرخص بإنتاجها قانونا باعتبار أن

تحريم هذه المنتجات ينهض سببا كافيا لاستبعادها من قيمة الناتج القومى ، وباعتبار أن قياس قيمة هذا الناتج هو محاولة لقياس النشاط الاقتصادى المشروع قانونا .

أما **المجموعة الثانية** من الصعوبات الإحصائية الأخرى التى يواجهها إحصائيو الدخل فهى تلك الصعوبات المتعلقة بمخاطر تكرار حساب قيم السلع ، أو ما يسمى **"التعدد الحسابى"** أو **"الازدواج الحسابى"** فى تقدير قيمة الناتج القومى . وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر هذا التعدد الحسابى على نوعين :

- مخاطر ناجمة عن إدماج قيمة المنتجات الوسيطة فى تقدير قيمة الناتج القومى .
- مخاطر ناجمة عن إدماج مخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية فى تقدير قيمة الناتج القومى .

وفيما يلى بيانه مناقشة هذين النوعين من مخاطر التعدد الحسابى .

**النوع الأول من المخاطر:**

المخاطر الناجمة عن التعدد الحسابى لدى إدماج قيمة المنتجات الوسيطة فى تقدير قيمة الناتج القومى .

إن عملية إنتاج أية سلعة إنما تتم على مراحل إنتاجية متتابعة ، الواحدة تلو الأخرى ، ولو حسبنا قيمة جميع السلع التى يتم إنتاجها فى كل مراحل الإنتاج ، فإن هذه القيمة تعكس تقديرا مبالغا فيه للقدرة الإنتاجية فى المجتمع . ذلك أن بعض المنتجات داخل الصناعة الواحدة يستخدم فى إنتاج منتجات أخرى، وسيطة أو نهائية ، ومن ثم فهى **منتجات وسيطة** ينبغى استبعادها ، تفاديا لتكرار حساب قيمة السلع وبغية الوصول إلى الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادى .



حسبنا هنا أن نضرب مثالا عدديا عن صناعة الخبز للدلالة على أهمية استبعاد المنتجات الوسيطة . إنه من الخطأ - فى تقدير قيمة الناتج من الخبز فى هذه الصناعة - أن نحسب قيمة الخبز باعتباره المنتج النهائى للصناعة ، ثم نحسب ، فى ذات الوقت ، قيمة الدقيق المصنوع منه الخبز ، وقيمة القمح المصنوع منه الدقيق ، مع أن كلا من القمح والدقيق منتج وسيط ، أى أن القمح هو المنتج الوسيط فى المرحلة الإنتاجية الأولى وهى مرحلة إنتاج القمح بالمزارع ، وأن الدقيق هو المنتج الوسيط فى المرحلة الإنتاجية الثانية وهى مرحلة إنتاج الدقيق بالمطاحن ، هذا فى حين أن الخبز هو المنتج النهائى فى المرحلة الإنتاجية الثالثة وهى مرحلة إنتاج الخبز بالمخابز.

ومن الواضح أن كل مرحلة من مراحل الإنتاج منفصلة عن المرحلتين الأخريين . ولو جمعنا قيمة الناتج من القمح والدقيق (وبضمنه قيمة القمح) والخبز (وبضمنه قيمة الدقيق وبالتالى قيمة القمح المصنوع منه الدقيق) ، فإن هذا يعنى التعدد الحسابى ، أى حساب قيمة القمح ثلاث مرات ، وهو ما يعنى تقديرا غير حقيقى ومبالغا فيه للقدرة الإنتاجية فى صناعة الخبز بناء على هذا التعدد الحسابى الذى يؤدى إلى تضخم قيمة الناتج على غير أساس ، كما يتضح تفصيلا فيما يلى :

**المرحلة الإنتاجية الأولى بالمزارع**

**قيمة القمح = دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج لإسهامها فى إنتاج القمح**

(٤٠ وحدة نقود) (٤٠ وحدة نقود) ........................(١)

**المرحلة الإنتاجية الثانية بالمطاحن**

قيمة الدقيق = قيمة القمح +دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج لإسهامها فى إنتاج الدقيق ..............................(٢)

(٦٠وحدة نقود) (٤٠وحدة نقود)+(٢٠وحدة نقود)

**المرحلة الإنتاجية الثالثة بالمخابز**

قيمة الخبز = قيمة الدقيق +دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج لإسهامها فى إنتاج الخبز ..............................(٣)

(٧٠وحدة نقود) (٦٠وحدة نقود)+(١٠وحدات نقود)

ومن الواضح ـ كما هو المشاهد عمليا ـ أن الوحدات الإنتاجية فى كل مرحلة تستخدم عناصر إنتاج قائمة بذاتها ، وأن أصحاب هذه العناصر يحصلون على دخول نظير تقديم خدمات عناصر الإنتاج التى يملكونها إلى المنشآت التى تضمها كل مرحلة . ومن الواضح أيضا أن هذه الدخول ، بالنسبة لأصحاب عناصر الإنتاج ، هى بعينها التكاليف التى تتحملها منشآت كل مرحلة فى سبيل إنتاج المنتج الوسيط أو المنتج النهائى . ومن السهل أن نتبين أن هذه الدخول أو تكاليف عناصر الإنتاج (فى صورة ريع وأجور وفوائد وأرباح ) هى ما يطلق عليها **"القيمة المضافة"** التى تتولد فى كل مرحلة . وترجع هذه التسمية إلى أن هذه القيمة (دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج) المتولدة فى كل مرحلة تضاف إلى قيمة الناتج فى المرحلة السابقة للتوصل إلى قيمة الناتج فى المرحلة التالية ، أو هى القيمة التى تضاف إلى قيمة المنتج الوسيط للتوصل إلى قيمة المنتج الوسيط الذى يليه فى مراحل العملية الإنتاجية أو إلى قيمة المنتج النهائى .

هذا هو ما يتضح فى المثال العددى السابق ، إذ إن القيمة المضافة المتولدة فى المرحلة الإنتاجية الأولى (مرحلة إنتاج القمح بالمزارع) هى قيمة القمح فى هذه المرحلة ، وأن القيمة المضافة المتولدة فى المرحلة الإنتاجية الثانية (مرحلة إنتاج الدقيق بالمطاحن) هى القيمة التى تضاف إلى قيمة القمح للتوصل إلى قيمة الدقيق فى هذه المرحلة ، وأن القيمة المضافة المتولدة فى المرحلة الإنتاجية الثالثة (مرحلة إنتاج الخبز بالمخابز) هى القيمة التى تضاف إلى قيمة الدقيق للتوصل إلى قيمة الخبز فى هذه المرحلة .

ولو أخذنا الصورة التجميعية للمراحل الإنتاجية الثلاث فى صناعة الخبز ، وذلك بجمع المعادلات الثلاث السابقة ، فإننا نتوصل إلى المعادلة التجميعية الآتية :

قيمة القمح +قيمة الدقيق+قيمة الخبز

(٤٠وحدة نقود)+(٦٠وحدة نقود)+(٧٠وحدة نقود)

= قيمة القمح +قيمة الدقيق + دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج...(٤)

(٤٠وحدة نقود) + (٦٠وحدة نقود) + (٧٠وحدة نقود)

وباستبعاد قيمة القمح كمنتج وسيط وقيمة الدقيق كمنتج وسيط آخر من طرفى المعادلة السابقة رقم (٤) ، فإننا نتوصل إلى المعادلة الآتية على مستوى صناعة الخبز :

قيمة الخبز (منتج نهائى) = دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج......(٥)

(٧٠وحدة نقود) (٧٠وحدة نقود)

∴ . قيمة الخبز (منتج نهائى) = القيمة المضافة المتولدة فى صناعة الخبز..........................................................(٦)

(٧٠وحدة نقود)　　　　(٧٠وحدة نقود)

بما أن دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج المتولدة فى المراحل الإنتاجية الثلاث بصناعة الخبز إن هى إلا مجموع القيم المضافة المتولدة فى المراحل الإنتاجية الثلاث لهذه الصناعة ، أى القيمة المضافة الإجمالية المتولدة فيها .

ومن ثم فقد تم تعديل المعادلة رقم(٥) أعلاه فى جانبها الأيسر ، وذلك بالتعويض عن دخول أو عناصر الإنتاج بما تساويها من قيمة مضافة إجمالية متولدة فى صناعة الخبز (المعادلة رقم٦) . وعلى ذلك فإن الدخول المتولدة فى كل مرحلة إنتاجية من المراحل الثلاث (وهى بعينها دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج نظير مساهمتها فى العملية الإنتاجية فى هذه المرحلة) هى بعينها أيضاً القيمة المضافة المتولدة فى ذات المرحلة التى تضاف إلى قيمة المنتج الذى تبدأ به عملية التشغيل فى هذه المرحلة ، وصولا إلى قيمة المنتج الوسيط الذى تبدأ به المرحلة التالية ، أو إلى قيمة المنتج النهائى فى صناعة الخبز.

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أنه بالنسبة لأية صناعة أخرى ، فإن قيمة المنتج النهائى لتلك الصناعة تعادل تماماً دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج التى تتضافر خدماتها فى إنتاج المنتجات الوسيطة والنهائية فى مختلف المراحل الإنتاجية فى هذه الصناعة . وبما أن الدخول (التكاليف) المتولدة فى أية صناعة هى بعينها القيمة المضافة المتولدة فيها ، حسب التعريف السابق ، فإن المحصلة النهائية لهذا التحليل هى **أن قيمة المنتج النهائى فى صناعة ما تعادل تماماً القيمة المضافة (دخول عناصر**

الإنتاج ) المتولدة فى تلك الصناعة . ونفس الوضع ينطبق على مستوى الاقتصاد القومى ، بكل صناعاته وأنشطته الاقتصادية حسب المعادلة الآتية :

قيم السلع الوسيطة +قيم المنتجات النهائية

= قيم السلع الوسيطة + المجموع الكلى لدخول

عناصر الإنتاج.................................(١)

وباستبعاد قيم السلع الوسيطة من طرفى المعادلة السابقة :

∴ مجموع قيم المنتجات النهائية (صافى)

= المجموع الكلى لدخول عناصر الإنتاج ......(٢)

(القيمة المضافة الكلية)

وبما أن مجموع قيم المنتجات النهائية (صافى) هو قيمة الناتج القومى حسب التعريف . وأن المجموع الكلى لدخول عناصر الإنتاج هو الدخل القومى . فإننا نخلص إلى أن :

صافى الناتج القومى = الدخل القومى (القيمة المضافة الكلية) ......(٣)

وتجدر الإشارة إلى أن المعادلة السابقة على جانب كبير من الأهمية من وجهة نظر التحليل الكلى ، إذ أنها تكشف عن حقيقتين هامتين لأغراض تحليل مقاييس مستوى الأداء الاقتصادى:

- **الحقيقة الأولى** هى أن قيمة صافى الناتج القومى تتعادل تماماً مع الدخل القومى. بمعنى أن ثمة تطابقاً فى نتائج قياس مستوى الأداء الاقتصادى ، أيا كانت طريقة القياس بالناتج القومى أو الدخل القومى (أو الإنفاق القومى كما سنوضحه فيما بعد) .

- **الحقيقة الثانية** هى أن قياس مستوى الأداء الاقتصادى ، من خلال حساب قيمة الناتج القومى ، يمكن أن يتم بطريقتين : طريقة المنتجات النهائية وطريقة القيمة المضافة[1] ، ما دامت قيم المنتجات النهائية ، على مستوى الاقتصاد القومى ، تعادل تماما القيمة المضافة الكلية على هذا المستوى .

## النوع الثانى من المخاطر

### المخاطر الناجمة عن لتعدد الحسابى لدى إدماج مخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية فى تقدير قيمة الناتج القومى .

### (أ) ماهية مخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية

رأينا فيما سبق انه من الضرورى استبعاد قيمة المنتجات الوسيطة من تقدير قيمة الناتج القومى . كذلك فإنه من الضرورى استبعاد "مخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية" من هذا التقدير ، وهى المخصصات التى تُستخدم فى إحلال أصول رأسمالية جديدة محل الأصول التى تكون قد استهلكت بسبب البلى والاستهلاك والتقادم الفنى الذى يصيبها خلال الفترة موضوع الدراسة ، بغية بقاء

---

(١) يلاحظ أن طريقة القيمة المضافة تقوم على تجميع البيانات عما يتولد من القيم المضافة كإجماليات لدخول عناصر الإنتاج مجتمعة فى كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية ، وصولا إلى رقم القيمة المضافة الكلية على مستوى الاقتصاد القومى ، وهى المعادلة لمجموع قيم المنتجات النهائية (صافى الناتج القومى أو الدخل القومى) حسبما يتضح من المعادلات الثلاث السابقة أما عن وجه الاختلاف بين طريقة القيمة المضافة وبين الطريقة الأولى (طرقة قياس مدفوعات الدخل) فهو أن هذه الطريقة الأولى تقوم على أن كل بند من البنود الواردة ضمن الدخل القومى (ريع أجور فائدة ربح) يجرى تجميعه على حده وصولا إلى المجموع الكلى للريع وللأجور والفائدة والأرباح على مستوى الاقتصاد القومى ، ومحصلة هذه المجاميع الكلية الأربعة هو الدخل القومى . أما طريقة القيمة المضافة فإنها تقوم على تجميع القيم المضافة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية كإجماليات دون التعمق إلى تجزئة كل إجمالى إلى مكوناته الأربعة (الريع ، الأجور ، الفوائد ، الأرباح) .

رأس المال سليماً أى بنفس القدرات الإنتاجية التى كان عليها قبل استهلاك الأصول. وغير خاف أن الأصول الرأسمالية من مبان وآلات ومعدات وتجهيزات الخ هى تلك السلع التى تُستخدم لأغراض الإنتاج ، بمعنى أنها السلع التى تُستخدم فى إنتاج المنتجات النهائية التى تدخل فى تكوين الناتج القومى .

**(ب) أهمية استبعاد قيم استهلاك الأصول الرأسمالية من تقدير قيم الناتج القومى**

ومن هنا فإنه باستبعاد قيم المنتجات الوسيطة من ناحية واستبعاد قيم استهلاكات الأصول الرأسمالية من ناحية أخرى فى تقدير قيمة الناتج القومى ، فإننا نتوصل إلى قيمة **"صافى الناتج القومى"** . أما فى حالة عدم استبعاد قيم استهلاك الأصول الرأسمالية ، فإننا نتوصل إلى قيمة **"الناتج القومى الإجمالى"**.

غير أن صافى الناتج القومى **أفضل** من الناتج القومى الإجمالى فى قياس حجم الإنتاج الكلى فى المجتمع . ويرجع ذلك إلى أن عدم استبعاد استهلاكات الأصول الرأسمالية من قيمة الناتج القومى الإجمالى لابد أن يؤدِّى إلى التعدد الحسابى فى عملية التقدير ، وبالتالى تعظيم قيمة الناتج القومى بما لا يصوِّر الواقع . ذلك أن مقدار استهلاكات الأصول- إبان القيام بعمليات الإنتاج خلال الفترة موضوع الدراسة - إن هو إلا **أحد المدخلات اللازمة لهذه العمليات** ، مثله فى ذلك مثل المنتجات الوسيطة الأخرى التى تُستخدم بأكملها فى العملية الإنتاجية .

إنما يلاحظ انه ليس بالأمر الهين على إحصائى الدخل تقدير قيم استهلاك الأصول الرأسمالية ، حيث أنه ليس من السهل عليهم إحصائياً تقدير العمر الإنتاجى لكل أصل من هذه الأصول ، أو معدَّل تقادمه الفنى . الأمر الذى يدعو إلى عدم التوصل

إلى رقم دقيق للقيمة الإجمالية لاستهلاكات الأصول على المستوى القطاعى وبالأحرى على مستوى الاقتصاد القومى .

**(جـ)اقتصاد التمييز بين مجمل الاستثمار وصافى الاستثمار كأحد مكونات الناتج القومى**

ولمزيد من توضيح الرؤية حول أهمية استبعاد استهلاكات الأصول ، باعتبارها فى عداد المنتجات الوسيطة ، فإن الأمر يقتضى التمييز بين نوعين من الاستثمار :

- مجمل الاستثمار
- صافى الاستثمار

باعتبار أن الاستثمار هو مجموعة السلع الرأسمالية التى تسهم فى إنتاج منتجات وسيطة أو نهائية . ويمكن تعريف "**مجمل الاستثمار**" كالآتى :

"إنه القيمة الإجمالية للأصول الرأسمالية التى يتم إنتاجها خلال الفترة موضوع الدراسة سواء أكانت أصولا رأسمالية تُعتبر **إضافة** إلى رصيد المجتمع من رأس المال الحقيقى أو الثروة القومية إن كانت أصولا رأسمالية تحل محل الأصول المستهلكة فى العمليات الإنتاجية خلال ذات الفترة" .

- **ويمكن تعريف "صافى الاستثمار" كالآتى :**

"إنه القيمة الإجمالية للأصول الرأسمالية التى يتم إنتاجها خلال الفترة موضوع الدراسة ، والتى تُعتبر إضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال الحقيقى ، وإضافة بالتالى إلى الطاقة الإنتاجية فى المجتمع" .

ومن هنا يتضح أن الفرق بين نوعى الاستثمار يتمثل فى أن مكونات صافى الاستثمار تقتصر على الأصول الرأسمالية الجديدة التى تُعتبر إضافة إلى رأس المال الحقيقى ، فى حين أن مكونات مجمل الاستثمار تشمل كلا النوعين من الأصول الرأسمالية الجديدة سواء أكانت إضافة إلى رأس المال الحقيقى أم كانت للإحلال محل الأصول المستهلكة فى العمليات الإنتاجية ، وفقاً للمعادلة الآتية :

صافى الاستثمار = مجمل الاستثمار - قيمة استهلاكات الأصول الرأسمالية

**(د) أهمية استبعاد قيمة استهلاكات الأصول الرأسمالية تفادياً للتعدد الحسابى**

وهنا نتساءل : ما هى الحكمة من ضرورة استبعاد قيمة استهلاكات الأصول الرأسمالية من قيمة مجمل الاستثمار للتوصل إلى قيمة صافى الاستثمار حسب المعادلة السابقة ؟ الإجابة عن هذا التساؤل هى أن قيمة الاستهلاكات (بمعنى قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة التى تحل محل الأصول الرأسمالية المستهلكة) **تدخل ضمن قيمة المنتجات النهائية كمنتجات وسيطة** ، فإذا حسبنا قيمة الاستهلاكات ضمن رقم مجمل الاستثمار ، فإن هذا يعنى تعدداً حسابياً واضحاً ، حيث تدخل قيمة الاستهلاكات مرتين فى حساب قيمة الناتج القومى : مرة ضمن قيمة المنتجات النهائية ومرة أخرى ضمن قيمة مجمل الاستثمار.

وتفادياً لهذا التعدد الحسابى ، فلا مناص من استبعاد قيمة استهلاكات الأصول الرأسمالية من رقم مجمل الاستثمار للتوصل إلى رقم صافى الاستثمار. ولو أضفنا رقم صافى الاستثمار إلى القيمة الكلية للسلع الاستهلاكية النهائية وإلى قيمة الخدمات النهائية التى تُستخدم لأغراض الاستهلاك خلال الفترة موضوع الدراسة ،

لتوصلنا إلى رقم صافى الناتج القومى بمكوناته من المجموعات الثلاث من السلع والخدمات حسب المعادلة الآتية :

**صافى الناتج القومى = قيمة السلع الاستهلاكية النهائية**

**+ قيمة الخدمات النهائية**

**+ صافى الاستثمار --------------- (٢)**

أما إذا لم تُستبعد قيمة استهلاكات الأصول من مجمل الاستثمار، وأضفنا إلى هذا الرقم كلا من قيمة السلع الاستهلاكية النهائية وقيمة الخدمات النهائية ، فإننا نتوصل إلى رقم الناتج القومى الإجمالى

الناتج القومى الإجمالى = قيمة السلع الاستهلاكية النهائية

+ قيمة الخدمات النهائية

+ مجمل الاستثمار

ومن الجلى أن المعادلة الأخيرة تنطوى على التعدد الحسابى لأن قيمة استهلاكات الأصول الرأسمالية تدخل ضمن بندى المنتجات النهائية من سلع وخدمات ، وتدخل أيضاً ضمن بند الاستثمار. وهذا التعدد الحسابى تخلو منه المعادلة التى تسبقها رقم(٢) . ومن الجلى أيضاً أن الفرق بين مجمل الاستثمار وصافى الاستثمار هو بعينه الفرق بين الناتج القومى الإجمالى وصافى الناتج القومى. وهو ما نستخلصه من مقارنة طرفى المعادلة الأخيرة بطرفى المعادل السابقة عليها رقم (٢) .

ويمكن أن نستشف هذه الحقيقة حول مجمل الاستثمار وصافى الاستثمار، لو اقتصرنا فى التحليل على صناعة ما ، ولتكن صناعة الخبز مرة أخرى . لنفرض مثلاً

أو هذه الصناعة تستخدم(١٠٠) من الأفران كأصول رأسمالية لإنتاج الخبز كمنتج نهائى ، ولنفرض أيضاً أن الإنتاج الجارى من الخبز قد استلزم استهلاك (١٠) أفران، وأن الإنتاج الجارى من الأفران يصل أيضاً إلى (١٠٠) من الأفران الجديدة خلال فترة العام . وهنا نجد أن قيمة الأفران العشرة المستهلكة تدخل ضمن قيمة الخبز كمنتج نهائى ، وأن الأفران العشرة الجديدة التى تحل محل الأفران العشرة المستهلكة هى بمثابة منتجات وسيطة لابد أن تُستبعد قيمتها من قيمة مجمل الاستثمار فى صناعة الخبز. وعلى ذلك فإن قيمة مجمل الاستثمار فى صناعة الخبز يتمثل فى قيمة (١٠٠) من الأفران الجديدة ، أما قيمة صافى الاستثمار فى هذه الصناعة فيتمثل فى قيمة (٩٠) فرناً جديداً .

**ثالثاً : الطريقة الثالثة فى قياس مستوى الأداء الاقتصادى**

**(قياس حجم تيارات الإنفاق على مكونات الناتج القومى)**

لقد نظرنا إلى الدخل القومى على أنه مجموعة من الدخول ، بمعنى أن تكاليف عناصر الإنتاج تتدفق من قطاع الأعمال إلى قطاع الأفراد مقابل الخدمات الإنتاجية للعمل والملكية . وبعبارة أخرى ، وكما ذكرنا من قبل ، فإننا قد نظرنا إلى الدخل القومى على أنه مستمد من قيمة الناتج القومى ، كما أنه يُنفق ثانية على صافى الناتج القومى . هذا هو مدار البحث هنا فى الطريقة الثالثة قياس مستوى الأداء الاقتصادى . ومن هنا يمكن القول بأن الدخل القومى يشترى صافى الناتج القومى ، وأنه يتعادل معه تماماً . ولذلك فإن النظرة الأولى إلى الدخل ـ كما سبق البيان ـ هى من زاوية كسب الدخل ، أما النظر الثانية فهى من زاوية **إنفاق الدخل على صافى الناتج القومى** .

بيد أن هذه النظرة الثانية إلى الدخل لا تنطوى فقط على تقدير قيمة صافى الناتج القومى حسبما أوضحنا فى الطريقة الثانية لقياس مستوى الأداء الاقتصادى، بل إنها تنطوى كذلك على تقدير حجم الإنفاق القومى على هذا الناتج (الإنفاق على سلع الاستهلاك، والخدمات، وصافى الاستثمار) وهو ما نتناوله هنا كطريقة ثالثة لقياس مستوى الأداء الاقتصادى .

ولو نظرنا إلى قطاعات المجتمع الاقتصادى حسب منشأ الإنفاق على الناتج، واعتبرنا أن القطاع الخاص يشمل قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأفراد ، فإنه يستتبع ذلك أن ننظر إلى الاقتصاد القومى على أنه مكوَّن من ثلاثة قطاعات رئيسية هى :

- القطاع الخاص ومجاله النشاط الخاص لأفراد المجتمع
- قطاع العالم الخارجى ومجاله العلاقات التجارية الدولية
- القطاع الحكومى ومجاله النشاط الاقتصادى للحكومة

ولو قسَّمنا العناصر الثلاثة المكوِّنة للناتج القومى ( سلع الاستهلاك ، الخدمات ، صافى الاستثمار) تقسيماً آخر يتفق مع مصادر الإنفاق الثلاثة المشار إليها ، أى على حسب تدفق الدخول من القطاعات الرئيسية الثلاثة من الاقتصاد القومى ، لأمكن تقسيم مكونات الناتج القومى إلى أربع مجموعات ، كما يلى بيانه :

- السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك الخاص (القطاع الخاص)
- صافى الاستثمار الخاص داخل المجتمع (القطاع الخاص)
- صافى الاستثمار الخاص فى الخارج (قطاع العالم الخارجى)
- السلع والخدمات الموجَّهة للاستهلاك العام (القطاع الحكومى)

لقد قسَّمنا إذن العناصر الثلاثة المكوِّنة للناتج القومى إلى أربع مجموعات حسب مصادر الإنفاق من القطاعات الثلاثة للاقتصاد القومى ، فهل يقابل ذلك ، من ناحية الإنفاق على الناتج القومى ، تقسيم الدخل القومى ، المستمد من قيمة هذا الناتج ، إلى أربعة أجزاء تمشياً مع تقسيم الاقتصاد القومى إلى ثلاثة قطاعات ؟

الإجابة عن هذا التساؤل فيما يلى :

- إن جزءاً من الدخل القومى **يوجَّه لأغراض الاستهلاك الخاص** ، ولذلك فإن هذا الجزء يوجَّه للإنفاق على المجموعة الأولى من المجموعات الأربع المكوِّنة لصافى الناتج القومى ، ألا وهى السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد فى المجتمع .
- إن جزءاً آخر من الدخل القومى **يوجَّه للادخار والاستثمار داخل المجتمع** ، ولذلك فإن هذا الجزء يوجَّه للإنفاق على المجموعة الثانية من المجموعات الأربع المكوِّنة لصافى الناتج القومى ، وهى صافى الاستثمار الخاص داخل المجتمع .
- إن جزءاً ثالثاً من الدخل القومى **يوجَّه للادخار الاستثمار فى الخارج** ، ولذلك سوف يوجَّه للإنفاق على المجموعة الثالثة من المجموعات الأربع المكوِّنة لصافى الناتج القومى ، وهى : صافى الاستثمار الخاص فى الخارج (صافى الاستثمار الأجنبى) .
- إن جزءاً رابعاً من الدخل القومى هو ذلك الذى تجرى الحكومة استقطاعه من دخول أصحاب عناصر الإنتاج فى شكل ضرائب . هذا الجزء المستقطع من الدخول هو الذى يمثل الدخل الصافى الحكومى ، وهو ما سوف **يوجَّه للإنفاق على السلع والخدمات الموجَّهة للاستهلاك العام الجماعى** .

ومرة أخرى نرى أن التعادل محقَّق تماماً بين صافى الناتج القومى والدخل القومى . غير أننا لا نكتفى بهذا القدر من التحليل ، إذ ينبغى ان نناقش المجموعتين الثالثة والرابعة من المجموعات المكونة لصافى الناتج القومى ، وهى :

- صافى الاستثمار الأجنبى ٠قطاع العالم الخارجى ) .
- السلع والخدمات الموجَّهة للاستهلاك العام الجماعى ( القطاع الحكومى ) .

استكمالاً للبحث ، ولما لهاتين المجموعتين من مكوِّنات صافى الناتج القومى من دور بالغ الأهمية فى الاقتصاد القومى لكل مجتمع .

### (أ) صافى الاستثمار الأجنبى (قطاع العالم الخارجى)

نشير هنا إلى كيفية تدخل العلاقات التجارية الدولية فى حساب الدخل القومى . قد تبدو المهمة شاقة فى حسبان الاعتبارات الدولية للدخل ، إذ يجب أن نأخذ فى الاعتبار : الصادرات والواردات والأرباح والفوائد التى قد تحصل عليها الدولة من الخارج أو تدفعها إلى الخارج --- الخ غير أنه لا يعنينا هنا إلا الأساس المنطقى لمهمة الوصول إلى مقدار صافى الاستثمار الأجنبى الذى يجب أن يندمج مع صافى الاستثمار الخاص بالداخل للوصول إلى رقم صافى الاستثمار الخاص بنوعيه ، وهو الذى يمثل المجموعة الثالثة من المجموعات الأربع المكوِّنة لصافى الناتج القومى .

ولكى نصل إلى رقم صافى الاستثمار الأجنبى ، يجب تقدير فائض السلع والخدمات التى نقدِّمها للأجانب عن السلع والخدمات التى يقدمها الجانب إلينا ـ وبناء عليه ، يجب أن تقدِّر ما يلى :

(أ) مجموع صادراتنا إلى الأجانب (سيارات ، آلات ، ومعدات إنتاجية، خدمة النقل الخ) مضافا إليها دخولنا من عناصر الإنتاج التى نملكها فى الخارج (الأرباح الموزعة والفائدة المدفوعة إلينا) .

(ب) مجموع ما نستورده من الأجانب وما ندفعه نظير ملكيتهم لعناصر الإنتاج داخل حدود بلدنا .

وهنا لو زادت قيمة (أ) على قيمة (ب) لأصبح الأجانب مدينين لنا ، وأصبح فائض (أ) على (ب) ممثلا لصافى الاستثمار الأجنبى ، غير أنه من المحتمل زيادة (ب) على (أ) فى بعض السنوات . وهنا فإننا نشترى من الخارج أكثر مما نكسب من الخارج . ويمثل فائض (ب) على (أ) دينا علينا للخارج ، ومن ثم ففى مثل هذه الحالة يصبح "صافى الاستثمار الأجنبى" كمية سالبة .

ويمكن التعبير عن صافى الاستثمار الأجنبى فى كلتا الحالتين بالمعادلة الآتية :

صافى الاستثمار الأجنبى = قيمة الصادرات- قيمة الواردات

+ صافى الدخل من الاستثمارات الأجنبية

(ب)السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك العام الجماعى (القطاع الحكومى)

ولو أننا استبعدنا الإعانات الحكومية ومدفوعات نقل الدخل (١) من الضرائب التى تفرضها الحكومة ، يتبقى لدينا ما نسميه "الدخل الصافى الحكومى"،

---

(١) ومن الأمثلة على ذلك الفائدة عن الدين العام التى تدفعها الحكومة لحملة السندات الحكومية ، أو إعانات البطالة التى تدفعها الحكومة للمتعطلين عن العمل ، أو رواتب التقاعد التى تدفعها الحكومة لأرباب المعاشات ممن بلغوا سن التقاعد عن العمل الحكومى أو تقاعدوا عن العمل لأسباب أخرى ، أو غير ذلك من النفقات الحكومية لنقل القوة الشرائية فيما بين الأفراد ، بمعنى نقل القوة الشرائية من دافعى الضرائب إلى حملة السندات الحكومية ، أو المتعطلين عن العمل ، أو أرباب المعاشات . وثمة فارق واضح بين بنود المصروفات التى لا تعدو أن تكون نقلا للقوة الشرائية من بعض أفراد المجتمع إلى الأفراد الآخرين عن طريق الحكومة ، وبين البنود الأخرى للمصروفات الحكومية التى تعتبر جزءا من صافى الناتج القومى لأنها موجهة للإنفاق على شراء السلع والخدمات .

وهو ذلك الدخل الذى تنفقه الحكومة على شراء مختلف السلع والخدمات فى سبيل أدائها للخدمات العامة . ويدخل هذا الإنفاق الحكومى ضمن صافى الناتج القومى . وتقدَّر المشتريات الحكومية من السلع بثمن تكلفتها عليها، كما تقدَّر خدمات كل موظف حكومى بما تدفعه له الحكومة مقابل أداء تلك الخدمات .

ويمكن التعبير عن الإنفاق الحكومى على شراء السلع والخدمات فى المعادلة الآتية:

الدخل الصافى الحكومى = الضرائب - الإعانات - مدفوعات نقل الدخل

= الإنفاق الحكومى

= المشتريات الحكومية من السلع والخدمات

بيد أنه حالما نفكر فى مشكلة الإنفاق الحكومى ، فإننا نتساءل أيضاً عما إذا كانت السلع والخدمات التى تتولى الحكومة شراءها هى فى الواقع ، منتجات نهائية ، وليست منتجات وسيطة من النوع الذى سبق أن اعتبرناه تكراراً لحساب بنود الدخل أو ما يُعرف "بالتعدد الحسابى" . إذ عندما تنفق الحكومة مبالغ من النقود على إنشاء الطرق وصيانتها مثلاً ، فهل يُعتبر هذا إنفاقاً على منتَج نهائى أم منتَج وسيط ؟

الإجابة عن هذا التساؤل هو أنه إذا كان الغرض الوحيد من تعبيد الطرق هو إتاحة الفرصة للناس عامة للتمتع بالسير عليها بسياراتهم ، فمن الواجب أن نعتبر هذا الإنفاق الحكومى جزءاً من صافى الناتج القومى . ولكن إلى الحد الذى يوجَّه عنده الإنفاق الحكومى على الطرق العامة لتمكين عربات نقل السلع من عبورها ،

يمكن اعتبار هذا النوع من الإنفاق الحكومى فى عداد المنتجات الوسيطة . ويوحى هذا المثال بطبيعة الصعوبة الناشئة عن النشاط الحكومى .

ومن الناحية العملية ، يقرر إحصائيو الدخل عجزهم عن إجراء مثل هذا التخير بالدقة الواجبة ، ولذلك فإنهم يعمدون – بطريقة تحكمية- إلى إدماج كافة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات فى صافى الناتج القومى بثمن تكلفتها على الحكومة ، محذرين من أنها قد تنطوى على تكرار حساب بعض بنود الإنفاق الحكومى .

وفى ضوء التحليل السابق ، يمكن إذن التعبير عن الدخل ، من وجهة نظر الإنفاق ، فى المعادلة الآتية :

**الدخل القومى = دخول الأفراد القابلة للتصرف +الدخل الصافى الحكومى**

**= الإنفاق على الاستهلاك +الادخار+الإنفاق الحكومى على شراء السلع والخدمات**

**=الاستهلاك + صافى الاستثمار الخاص بالداخل +صافى الاستثمار الأجنبى**

**+ المشتريات الحكومية من السلع والخدمات .**

**= صافى الناتج القومى ---------------------- [٣]**

لقد وقفنا الآن على معرفة الطرق المختلفة التى يتبعها إحصائيو الدخل عادة لقياس الدخل القومى ، أو قيمة صافى الناتج القومى ، والمشكلات العديدة لقياسه . وقد تكون افضل الطرق هى **طريقة كسب الدخل** فى انطوائها على جمع دخول أفراد المجتمع . وتتطلب هذه الطريقة معلومات وافية عن دخول الأفراد من المصادر الرسمية وغيرها . أما الطريقة الثانية فهى طريقة إحصاء قيمة صافى الناتج القومى ، أى قيمة العناصر التى تدخل فى تكوينه ، وهى السلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة النهائية والسلع الرأسمالية (الاستثمارية) . ولو كان ثمة إحصاء

سنوى للإنتاج لأمكن تقدير قيمة صافى الناتج القومى من واقع هذا الإحصاء الشامل لإنتاج مؤسسات الأعمال على اختلاف أنواعها وميادين نشاطها . أما الطريقة الثالثة فهى **طريقة إنفاق الدخل** ، إذ أن الدخل القومى من ناحية الإنفاق يعادل الإنفاق على الاستهلاك ، مضافاً إليه الادخار الموجَّه للإنفاق على الاستثمار الخاص بنوعيه (**الاستثمار الخاص فى الداخل والاستثمار الخاص فى الخارج**) مضافاً إليه أيضا الإنفاق الحكومى على شراء السلع والخدمات الموجَّهة للاستهلاك العام الجماعى . كما أشرنا آنفاً فى المعادلة الأخيرة . وبما أن هذه الطريقة فى قياس مستوى الأداء الاقتصادى لابد أن تتطابق مع نتائج الطريقتين السابقتين ، فإنه من المفيد حتماً استخدامها كأداة لتحقيق النتائج .

## ٥-٤ مفاهيم أخرى للناتج الكلى

سبق أن ناقشنا الكيفية التى يتم بموجبها قياس قيمة صافى الناتج القومى للوقوف على مستوى الأداء الاقتصادى فى المجتمع ، وتطابق نتائج هذا القياس مع نتائج قياس الدخل القومى من ناحية والإنفاق على الناتج القومى من ناحية أخرى. كما سبق أن أشرنا - فى معرض مناقشة الطريقة الثالثة للقياس (طريقة قياس تيارات الإنفاق على الناتج - إلى مفهوم آخر للدخل ألا وهو الدخل القابل للتصرف) .

بقى الآن أن نناقش مفهوماً آخر للناتج وهو الناتج المحلى الإجمالى ، بالمقارنة بمفهوم الناتج القومى الإجمالى الذى سبقت الإشارة إليه فى صدد التمييز بين صافى الاستثمار ومجمل الاستثمار لدى مناقشة الطريقة الثانية فى قياس الأداء الاقتصادى فى المجتمع .




### (أ)الناتج المحلى الإجمالى

إن الناتج المحلى الإجمالى هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها بما فى ذلك مخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية (السلع الاستثمارية أواستثمارات الإحلال) التى ينتجها المجتمع الاقتصادى المعين محليا، خلال فترة زمنية معينة.

وبناء على هذا التعريف، فإن الناتج من السلع والخدمات يعتبر ناتجا محليا، إذا ما تم إنتاجه داخل المجتمع، حتى ولو تم إنتاج جزء من هذا الناتج فى وحدات إنتاجية مملوكة لغير المواطنين. ومن ثم فلا تدخل، فى حساب الناتج المحلى الإجمالى، أية سلع وخدمات يتم إنتاجها خارج المجتمع، حتى ولو تم إنتاج هذه السلع والخدمات فى وحدات إنتاجية فى الخارج مملوكة للمواطنين. وعلى هذا الأساس، فإن الدخل المتولد من الناتج المحلى هو دخل محلى، وبالتالى فإن النظرة المحلية للناتج والدخل ذات أساس جغرافى فحسب، بصرف النظر عن جنسية الذين يمتلكون الوحدات الإنتاجية التى تنتج الناتج المحلى الإجمالى.

### (ب)الناتج القومى الإجمالى

فى ضوء ما تقدم، فلو أننا استبعدنا ذلك الجزء من الناتج المحلى الذى تم إنتاجه بعناصر إنتاج مملوكة للأجانب، واستبعدنا الدخل من هذا الجزء من الناتج المحلى تبعا لذلك، ثم أضفنا ذلك الجزء من الناتج الذى تم إنتاجه بعناصر إنتاج مملوكة للمواطنين فى الخارج، وأضفنا الدخل المتولد من هذا الجزء إلى الناتج المحلى، فإننا نحصل على الناتج القومى الإجمالى.

ومن هنا فإن دخول المواطنين سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلى الإجمالى، وأن الفرق بين قيمة الناتج القومى الإجمالى وبين قيمة الناتج المحلى الإجمالى يتمثل إذن فى صافى مدفوعات الدخل من الخارج (ايجاباً أو سلباً) حسب المعادلة الآتية :

**الناتج القومى الإجمالى = الناتج المحلى الإجمالى + صافى مدفوعات الدخل من الخارج**

ويجدر بالذكر أن التمييز بين النظرة المحلية والنظرة القومية للناتج قد تكون ذات أهمية بالنسبة لبعض الدول عنها فى البعض الآخر. إذ تشير الحسابات الاقتصادية القومية إلى أن بلداً كالولايات المتحدة مثلاً ، لا يتجاوز فيها الفرق بين النظرتين المحلية والقومية للناتج ١٪ . فى حين أن هذا التمييز ذو أهمية واضحة فى بلد مثل فنزويلا ، إذ أن الناتج المحلى الإجمالى يزيد على الناتج القومى الإجمالى بنحو ١٠٪ .

لقد أدركنا الآن كيفية تحديد قيمة الناتج القومى الإجمالى بإضافة صافى مدفوعات الدخل من الخارج إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالى ، لو كان هذا الصافى كمية موجبة ، واستبعاده من هذه القيمة ، لو كان هذا الصافى كمية سالبة . والآن وقد أوضحنا ماهية هذين المفهومين للناتج ، وقد خلت منهما المناقشة السابقة حول الطرق الثلاث لقياس مستوى الأداء الاقتصادى ، إذ كانت تركز فقط على صافى الناتج القومى ، فلنا أن نتساءل :أية صورة من صور الناتج هى التى توزّع فعلاً على أصحاب عناصر الإنتاج فى شكل ريع وأجور وفوائد وأرباح ؟

الواقع أن الدخل القومى ، فى المعنى الذى أوضحناه فى المناقشة السابقة ، لا يمكن منطقياً أن يتعادل مع قيمة الناتج القومى الإجمالى ، إذ لابد أن نستبعد منه :

مخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية (استثمارات الإحلال) للتوصل إلى قيمة صافى الناتج القومى **بأسعار السوق**.

- الضرائب غير المباشرة للتوصل إلى قيمة صافى الناتج القومى **بأسعار التكلفة** (تكاليف عناصر الإنتاج التى تعبِّر حقاً عن دخول هذه العناصر).

وذلك حسب المعادلتين الآتيتين :

**صافى الناتج القومى = الناتج القومى الإجمالى - مخصصات استهلاك الأصول ------(١)**

**(بأسعار السوق)**

**صافى الناتج القومى = صافى الناتج القومى - الضرائب غير المباشرة ------------(٢)**

**(بأسعار التكلفة)      (بأسعار السوق)**

ومن الواضح الآن أن قيمة صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة (مجموع القيم المضافة على مستوى الاقتصاد القومى) هى التى توزَّع على أصحاب عناصر الإنتاج فى شكل أنصبة موزَّعة. بعبارة أخرى فإن قيمة صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة هى وحدها التى تتعادل مع الدخل القومى، وهو ما كنا نركز عليه فى مناقشتنا السابقة حول الطرق الثلاث لقياس مستوى الأداء الاقتصادى. ولعل هذا الإيضاح يزيل كثيراً من اللبس حول العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة للناتج (الناتج المحلى الإجمالى، والناتج القومى الإجمالى، وصافى الناتج القومى) وبين الدخل القومى .

## ٥-٥ العلاقة بين الناتج والدخل والإنفاق فى الحسابات القومية

لقد ناقشنا فيما سبق المفاهيم الثلاثة للناتج الكلى (الناتج المحلى الإجمالى والناتج القومى الإجمالى وصافى الناتج القومى). وثمة مفاهيم ثلاثة أخرى للدخل الكلى (الدخل القومى. والدخل الشخصى والدخل القابل للتصرف) وإذا انتقلنا من

الناتج والدخل إلى الإنفاق الكلى ، فإن ثمة مفهوم آخر ألا وهو الإنفاق القومى ، ويتمثل فى الدخل القومى عند إنفاقه على صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة ، لدى النظر إلى الدخل القومى على أنه من شقين : الدخل القابل للتصرف والدخل الصافى الحكومى .

ومن هنا بات من الضرورى أن نوضح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية السبعة للناتج والدخل والإنفاق (بدءا بالناتج المحلى الإجمالى مرورا بالدخل القابل للتصرف وانتهاء بالإنفاق القومى) ، وهى المتغيرات الاقتصادية التى تعتبر أساسا للحسابات الاقتصادية القومية ، على نحو ما يلى بيانه :

(١) الناتج المحلى الإجمالى

هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها (بما في ذلك استهلاك الأصول الرأسمالية) التى ينتجها المجتمع الاقتصادى المعين محليا خلال فترة زمنية معينة (هى عادة فترة العام) .

(٢) الناتج القومى الإجمالى

هو الناتج المحلى الإجمالى ، مضافا إليه صافى مدفوعات الدخل من الخارج أو مطروحا منه صافى مدفوعات الدخل إلى الخارج .

(٣) صافى الناتج القومى

هو الناتج القومى الإجمالى بأسعار السوق مطروحا منه استهلاك الأصول الرأسمالية (استثمارات الإحلال) .

(٤) صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة (بتكاليف عناصر الإنتاج)

هو صافى الناتج القومى بأسعار السوق مطروحا منه الضرائب غير المباشرة.

### (٥) الدخل القومى

هو مجموع عوائد أو دخول أصحاب عناصر الإنتاج مقابل تقديم خدمات هذه العناصر لإنتاج مختلف المنتجات النهائية من سلع وخدمات ، أو بعبارة أخرى إن الدخل القومى هو مجموع الأنصبة الموزعة من قيمة صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة ، أو هو مجموع القيم المضافة المتولدة فى مختلف الوحدات الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومى . وهذا يعنى أن الدخل القومى هو الوجه الآخر لقيمة صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة ، أو القيمة المضافة الكلية التى توزّع كدخول فى شكل ريع وأجور وفوائد وأرباح .

### (٦) الدخل الشخصى

هو الدخل القومى مطروحاً منه الأرباح غير الموزّعة ومساهمات التأمين الاجتماعى والضرائب المفروضة على الشركات (لأنها لا تدخل بطبيعتها كدخول شخصية - دخول للأفراد - وإن كانت فى ذات الوقت تشكل جزءاً من الدخل القومى بالمفهوم السابق الإشارة إليه) ، مضافاً إليه المدفوعات الحكومية لنقل الدخل (لأن هذه المدفوعات هى إضافة إلى الدخول الشخصية من الدخل الصافى الحكومى) .

### (٧) الدخل القابل للتصرف

هو الدخل الشخصى مطروحاً منه الضرائب الشخصية المفروضة على الأفراد ، وهذا الدخل القابل للتصرف يوجَّه جزء منه للإنفاق الاستهلاكى وما يتبقى منه هو صافى الادخار الشخصى .

## (٨)الإنفاق القومى

هو الدخل القومى عند إنفاقه على صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة ، ويأخذ القطاع الحكومى فى الحسبان ، بما يفرضه من ضرائب تشكل ، فى معظمها ، الدخل الصافى الحكومى الذى يوجّه للإنفاق . فإن الدخل القومى ، من زاوية الإنفاق ، ينقسم إلى جزئين : الدخل القابل للتصرف (مجموع دخول الأفراد القابلة للتصرف) والدخل الصافى الحكومى . وعلى ذلك فإن الإنفاق القومى (الإنفاق على صافى الناتج القومى) هو مجموع بنود الإنفاق المختلفة التى تشترى صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة . هذا الإنفاق القومى يتطابق تماماً مع الدخل القومى الموجَّه للإنفاق (بشقيه الدخل القابل للتصرف والدخل الصافى الحكومى) . ومن ثم فإن الإنفاق القومى يتضمن : الإنفاق الاستهلاكى الخاص ، والإنفاق الاستثمارى الخاص (بشقيه : الإنفاق الاستثمارى بالداخل وصافى الاستثمار الأجنبى) ، والإنفاق الحكومى . وعلى ذلك فإن الإنفاق القومى (وهو الدخل القومى عند إنفاقه حسب التعريف) سوف يشترى الناتج القومى بمكوناته المختلفة الاستهلاك . صافى الاستثمار الخاص بشقيه ، والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات ، حسب المتطابقة الآتية :

**الدخل القومى(الدخل القابل للتصرف+الدخل الصافى الحكومى)**

**= الإنفاق القومى (الإنفاق على صافى الناتج القومى) بأسعار التكلفة**

**= صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة .**

وهذه المتطابقة تفصح عن دورة النشاط الاقتصادى أو دورة الدخل فى المعنى السابق الإشارة إليه من حيث أن الدخل القومى هو مجموع الأنصبة الموزَّعة على

أصحاب عناصر الإنتاج من قيمة صافى الناتج القومى ، وهو الذى يُنفق ثانية على هذا الناتج ، وأن الدخل القومى هو حلقة الوصل بين الناتج القومى والإنفاق القومى ، وأن التعادل تام بين قيمة صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة وبين الدخل القومى وبين الإنفاق القومى ، وهو الإنفاق على صافى الناتج القومى بأسعار التكلفة ، أى التعادل بين بند (٤) وبند(٥) وبند(٨) فى السيناريو السابق .





لقد ناقشنا حتى الآن ، كلا من المتغيرات الاقتصادية السياسة : الاستهلاك والادخار والاستثمار ورأينا أن كلا منها ذو علاقة بالدخل القومى كمتغير كلى أساسى هو الآخر. إذ أوضحنا أن الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل والميل للاستهلاك ، وأن الادخار يتوقف هو الآخر على مستوى الدخل والميل للادخار ، باعتباره الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك أما الاستثمار - وهو العنصر المتقلب - فقد يكون استثماراً تلقائياً يتوقف على عوامل النمو فى النظام الاقتصادى ويؤدى إلى موجات من الإنفاق على الاستهلاك (الاستهلاك المستحفز) من خلال أثر مضعف الاستثمار ، وقد يكون استثماراً مستحفزاً يتوقف على مستوى الدخل صعوداً وهبوطاً من خلال أثر المعجِّل .

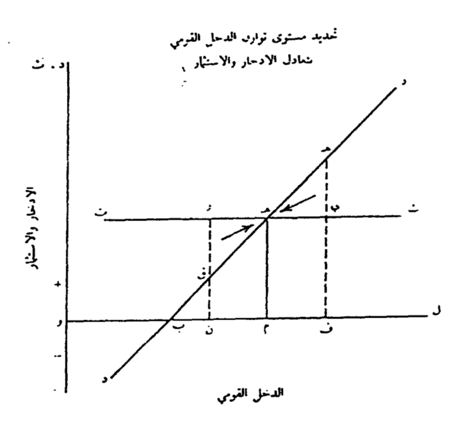
## ٦-١ تحديد مستوى توازن الدخل القومى

لقد سبق وأن أشرنا إشارة عابرة إلى مستوى توازن الدخل القومى ومهمتنا الآن البحث فى شرط هذا التوازن . وثمة طريقتان بديلتان للتعرف على وضع توازن الدخل القومى ، وهما : طريقة تعادل الادخار والاستثمار ، وطريقة تعادل العرض الكلى للناتج مع الطلب الكلى عليه (أى تعادل قيمة الناتج النهائى مع الإنفاق الكلى على الناتج) . وتبسيطا للشرح ، سنفترض فى بداية البحث أن الاستثمار سوف لا

يتقلب . بمعنى أنه استثمار لا تطرأ عليه أية زيادة أو نقصان بغض النظر عن مستوى الدخل القومى .

**أولاً : طريقة تحديد مستوى توازن الدخل القومى بتعادل الادخار والاستثمار.**

وما دمنا قد افترضنا أن الاستثمار غير متقلب . وبالتالى عدم تأثره بمستوى الدخل القومى ، فإن معنى ذلك انه لو رسمنا منحنى الاستثمار إزاء الدخل القومى ، فإنه سيكون خطأ أفقياً موازياً للمحور الأفقى وسترمز لهذا المنحنى المبسط للاستثمار فى الشكل البيانى التالى بالرمز ث تمييزاً له عن منحنى الادخار د د . ويتقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار عند مستوى من الدخل القومى مساو للمسافة بين نقطة الأصل (و) والنقطة (م) على المحور الأفقى . وهذا التقاطع لمنحنى الادخار مع منحنى الاستثمار عند النقطة (هـ) يعبر بيانيا عن وضع التوازن الذى سوف ينجذب إليه الدخل ويستقر عنده . وعندما تسود الظروف التى افترضناها ، فلن يكون ثمة أى مستوى آخر للدخل يمكن أن يعبر عن وضع التوازن .




الشكل رقم (٧) ويدل على أن مستوى الدخل القومى يتحدد بتقاطع منحنى الاستثمار ث ث مع منحنى الادخار د د.

وهنا لابد أن نتساءل : ما الذى يدعو إلى أن يكون الدخل حتماً فى حالة التوازن عند النقطة هـ فى النهاية ، وهذه النقطة ، كما ذكرنا ، هى تلك التى يتقاطع عندها منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار ؟ لنفرض جدلاً أن مستوى الدخل اعلى من ذلك الذى ندل عليه نقطة التقاطع هـ . وليكن مثلاً مقدار الدخل الذى يساوى بيانياً المسافة بين نقطة الأصل (و) والنقطة (ف) أى المسافة وف فى الشكل البيانى السابق . ولكن عند هذا المستوى وف من الدخل ، يكون الإنفاق على الاستثمار أقل مما يرغب الأفراد فى ادخاره ، إذ أن :

الادخار = هـ ف

والإنفاق على الاستثمار = ى ف

وبما أن الادخار أكبر من الإنفاق على الاستثمار عند مستوى الدخل و ف ، فلابد أن يكون الإنفاق الكلى على الناتج القومى (الإنفاق على الاستثمار والإنفاق على الاستهلاك) أقل من نفقة أو قيمة الناتج القومى ، كما يتضح من المثال العددى الآتى :

مثال عددي عن مستوى توازني للدخل (المستوى و م)

| قيمة سلع الاستثمار | قيمة سلع الاستهلاك | قيمة (نفقة) الناتج القومي |
|---|---|---|
| ٣٠٠ وحدة نقود | ٦٠٠ وحدة نقود | ٩٠٠ وحدة نقود |
| ادخار | مخصص للاستهلاك | الدخل القومي |
| ٣٠٠ وحدة نقود | ٦٠٠ وحدة نقود | ٩٠٠ وحدة نقود |
| إنفاق على الاستثمار | إنفاق على الاستهلاك | الإنفاق الكلي على الناتج |
| ٣٠٠ وحدة نقود | ٦٠٠ وحدة نقود | ٩٠٠ وحدة نقود |

ومن الواضح ، إذن ، فى المثال السابق ، أن الإنفاق الكلى على الناتج (٩٠٠وحدة نقود) اقل من قيمة (نفقة) الناتج (١٠٠٠وحدة نقود) ، ويرجع عدم التعادل بينهما إلى أن الادخار ، كفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، بما يعادل ٤٠٠ وحدة نقود ، أكبر من الإنفاق على الاستثمار بما يعادل ٣٠٠ وحدة نقود . أما عدم التعادل بين الادخار والاستثمار فيرجع بدوره إلى أن الإنفاق على الاستهلاك (٦٠٠ وحدة نقود) أقل من قيمة سلع الاستهلاك الداخلة ضمن مكونات الناتج القومى (٧٠٠وحدة نقود) .



وهنا نتساءل ثانية : ما رد فعل رجال الأعمال إزاء قيام مثل هذا الوضع الذى يمكن معه أن يقوموا بتصريف كل ما لديهم من السلع ، عندما يقل الإنفاق (الطلب) الكلى عليها ، أى لا يتمكنوا من الوصول إلى رقم للمبيعات يكفى لتبرير المستوى الجارى للناتج القومى ؟ والإجابة عن هذا التساؤل هى أن رجال الأعمال سوف يعمدون إلى التقليل من نشاطهم الإنتاجى فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى ، الأمر الذى يترتب عليه تناقص الناتج القومى ، وهذا من شانه أن يؤدّى إلى النقص فى الدخل القومى ، وبالتالى إلى النقص فى الادخار.(١) وهنا لن يهبط الدخل القومى إلى مستوى التوازن عند النقطة هـ إلا عندما تتضاءل دخول أفراد المجتمع إلى الحد الذى يجعلهم فى النهاية راغبين فى ادخار ذلك المقدار الذى يتعادل تماماً مع ما يرغب رجال الأعمال فى استثماره عند المستوى الثابت للاستثمار ، أى عندما يهبط الادخار إلى مستوى الاستثمار ، فيتعادلان تماماً ، أى أن :

الادخار = الاستثمار = هـ م

وعندما يصل الدخل القومى إلى مستوى التوازن ثانية (المستوى و م ) ، أى عندما يتعادل الادخار والاستثمار (عند المستوى هـ م) ، فلن يهبط إلى أبعد من هذا الحد ، أو بعبارة أخرى أن الدخل سوف لا يبقى ، إلى أمد طويل ، أعلى من مستوى التوازن ، كما يتضح من المثال العددى الآتى :

---

(١) مع ملاحظة أن التعادل قائم دائما بين الناتج القومى (صاف) وبين الدخل القومى ، كما أوضحنا من قبل أن الدخل القومى يستمد قيمته من الناتج القومى . ثم ينفق ثانية على الناتج القومى ، وأن الادخار هو الجـزء غـير المنفق من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ، وأن العلاقة بين الدخل والادخار علاقة طردية .

مثال عددي عن مستوى غير توازني للدخل (المستوى و ف)

| قيمة سلع الاستثمار | قيمة سلع الاستهلاك | قيمة (نفقة) الناتج القومي |
|---|---|---|
| ٣٠٠ وحدة نقود | ٧٠٠ وحدة نقود | ١٠٠٠ وحدة نقود |
| ادخار | مخصص للاستهلاك | الدخل القومي |
| ٤٠٠ وحدة نقود | ٦٠٠ وحدة نقود | ١٠٠٠ وحدة نقود |
| إنفاق على الاستثمار | إنفاق على الاستهلاك | الإنفاق الكلي على الناتج |
| ٣٠٠ وحدة نقود | ٦٠٠ وحدة نقود | ٩٠٠ وحدة نقود |

ويتضح من المثال العددى السابق أن التعادل محقق بين قيمة (نفقة) الناتج القومى وبين الإنفاق الكلى على الناتج (٩٠٠ وحدة نقود) . ويتحقق هذا التعادل لأن الادخار (٣٠٠ وحدة نقود) يتعادل مع الإنفاق على الاستثمار (٣٠٠وحدة نقود) ، ويتحقق هذا التعادل لأن الادخار (٣٠٠وحدة نقود) يتعادل مع الإنفاق على الاستثمار (٣٠٠وحدة نقود) . ويرجع هذا التعادل بين الادخار والاستثمار. بدوره ، إلى أن الإنفاق على الاستهلاك (٦٠٠وحدة نقود) يتعادل مع قيمة سلع الاستهلاك (٦٠٠وحدة نقود) .

كذلك يمكن أن ندلل على أن الدخل سوف لا يبقى ، إلى أمد طويل . دون مستوى التوازن الذى يتوافق عنده ما يرغب الأفراد فى ادخاره مع ما يرغب رجال الأعمال فى استثماره . لنفرض جدلاً أن مستوى الدخل أدنى من ذلك المستوى الذى تدل عليه نقطة التقاطع هـ وليكن مثلاً المستوى و ن من الدخل فى الشكل البيانى السابق . ولكن عند هذا المستوى و ن من الدخل ، يميل الإنفاق على الاستثمار إلى أن يكون أكبر مما يرغب الأفراد فى ادخاره ، إذ إن :

الادخار = ق ت

والإنفاق على الاستثمار = ر ن

وبما أن الادخار اقل من الإنفاق على الاستثمار عند مستوى الدخل و ن ، فإن الإنفاق الكلى على الناتج (الإنفاق على الاستثمار والإنفاق على الاستهلاك) يميل إلى أن يكون أكبر من نفقة أو قيمة الناتج القومى . وفى مثل هذا الوضع ، يميل رجال الأعمال إلى التوسع فى نشاطهم الإنتاجى ، فيوظفون المزيد من القوى العاملة والموارد الإنتاجية الأخرى ، تمشياً مع ميل أفراد المجتمع إلى الزيادة فى الإنفاق الكلى. وهذا من شأنه أن يؤدِّى إلى ارتفاع مستوى الدخل ، نتيجة لزيادة الناتج . مما يؤدِّى بدوره ، إلى زيادة الادخار إلى أن يتعادل ثانية مع الاستثمار ، أى أن :

الادخار = الاستثمار = هـ م

وهذا التعادل يتحدد ، إذن ، عند نقطة التقاطع هـ ، وعند هذا التعادل بين الادخار والاستثمار ، يصل الدخل القومى إلى مستواه التوازنى . وحالما يصل الدخل القومى إلى مستوى التوازن ثانية (المستوى و م ) ، أى عندما يتعادل الادخار والاستثمار (عند المستوى هـ م) فلن يرتفع إلى أبعد من هذا الحد أو بعبارة أخرى أن الدخل سوف لا يبقى إلى أمد طويل أدنى من مستوى التوازن .

إنما يلاحظ أنه فى كلتا الحالتين فإن عدم التعادل بين الادخار والاستثمار يؤدى إلى التغير فى الدخل ، إلا أن هذا التغير فى الدخل يؤدى بدوره إلى إعادة التعادل بين الادخار والاستثمار . بعبارة أخرى : إن التغير فى الدخل هو نتيجة وسبب فى ذات الوقت : نتيجة عدم التعادل بين الادخار والاستثمار ، وسبب فى إعادة التعادل بين الادخار والاستثمار . كما نلاحظ ، فى كلتا الحالتين ، أن مستوى

توازن الدخل القومى هو ذلك المستوى الذى يتعادل عنده الإنفاق الكلى على الناتج القومى (أى على الاستهلاك والاستثمار) مع قيمة (نفقة) هذا الناتج ، ولن يتحقق هذا التعادل إلا عندما يتعادل المقدار الذى يرغب الأفراد فى ادخاره مع المقدار الذى يرغب رجال الأعمال فى استثماره . ومن هنا يمكن القول أن مستوى توازن الدخل القومى يتحدد بتعادل الادخار والاستثمار.

**ثانيا طريقة تحديد مستوى توازن الدخل القومى بتعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى (طريقة الاستهلاك والاستثمار).**

وثمة طريقة أخرى لبيان كيفية تحديد الدخل بخلاف طريقة تقاطع منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار، إلا أن النتيجة النهائية لأية طريقة منهما واحدة تماما ، ويسمى البعض هذه الطريقة الثانية "طريقة الاستهلاك والاستثمار" تمييزا لها عن الطريقة الأولى التى تسمى عادة "طريقة الادخار والاستثمار" .

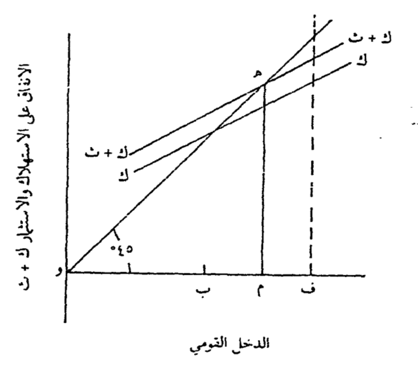
ويمكن أن نستشف فكرة هذه الطريقة الثانية من النتيجة الهامة التى توصلنا إليها فى ختام المبحث السابق ، وهى "أن مستوى توازن الدخل القومى هو ذلك المستوى الذى يتعادل عنده الإنفاق الكلى على الناتج القومى (الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار) مع قيمة هذا الناتج ، ولن يتحقق هذا التعادل إلا بتعادل الادخار والاستثمار" . ومعنى ذلك أن التعادلين متلازمان ، أى أن تحقق أحدهما لابد أن ينطوى حتما على تحقق الآخر. ولقد ناقشنا أحد هذين التعادلين ـ تعادل الادخار والاستثمار ـ فى الطريقة الأولى ، ويبقى أن نناقش التعادل الآخر ـ تعادل الإنفاق الكلى على الناتج القومى مع نفقة أو قيمة هذا الناتج ـ فى الطريقة الثانية التى نحن بصددها الآن .

وهنا نتساءل أولا : لماذا سميت الطريقة الثانية هذه أحيانا بطريقة تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى ؟ إن هذه الطريقة الثانية تتضمن ـ كما ذكرنا آنفا ـ تعادل الإنفاق الكلى على الناتج (الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار) مع نفقة أو قيمة هذا الناتج . وبما أن الإنفاق الكلى إن هو إلا الطلب الكلى على الناتج ، وأن قيمة الناتج (الدخل) الكلى إن هى إلا تعبيرا عن العرض الكلى للناتج ، فإن القول بأن شرط توازن الدخل القومى هو تعادل الإنفاق الكلى على الناتج مع نفقة أو قيمة هذا الناتج ، هو تعبير آخر عن تعادل الطلب الكلى على الناتج الكلى مع العرض الكلى للناتج . وبما أن الإنفاق (الطلب) الكلى على الناتج هو الإنفاق الكلى على الاستهلاك وعلى الاستثمار ، فإن هذه الطريقة الثانية تعرف عادة وبطريقة "الاستهلاك والاستثمار.

ومن ثم فإن البحث ، فى الطريقة الثانية لتحديد مستوى توازن الدخل القومى ، يطرح ، بطبيعة الحال ، التساؤل الآتى : هل الإنفاق الكلى على الناتج (الإنفاق على الاستهلاك وعلى الاستثمار) أكبر أو أقل من نفقة أو قيمة الناتج ، أو بعبارة أخرى : هى الطلب الكلى على الناتج اكبر أو أقل من العرض الكلى للناتج ؟ إذا كان الإنفاق (الطلب) الكلى على الناتج اكبر من نفقة أو قيمة الناتج (قيمة العرض الكلى للناتج) ، فإن رد الفعل من جانب رجال الأعمال هو التوسع فى نشاطهم الإنتاجى ، فيزيد حجم الناتج القومى ويرتفع بالتالى مستوى الدخل القومى، مما يعنى زيادة العرض الكلى للناتج لملاقاة الطلب الكلى عليه عند المستوى المرتفع . أما إذا كان الإنفاق (الطلب) الكلى على الناتج أقل من نفقة أو قيمة الناتج (قيمة العرض الكلى للناتج) ، فإن رد الفعل من جانب رجال الأعمال هو الحد من نشاطهم

الإنتاجى ، فيتناقص حجم الناتج القومى ، ويهبط بالتالى مستوى الدخل القومى ، مما يعنى نقص العرض الكلى للناتج لملاقاة الطلب الكلى عليه عند المستوى المنخفض .

ونخلص ، إذن ، من هذا التحليل إلى أن الدخل القومى لن يصل إلى وضع التوازن إلا إذا تعادل الإنفاق الكلى على الناتج مع النفقة الكلية للناتج ( أى قيمة الناتج بما فى ذلك الأرباح العادية ) . أو بعبارة أخرى إلا إذا تعادل الطلب الكلى على الناتج مع العرض الكلى للناتج ولكى يتضح ذلك بيانيا . نرسم منحنى الاستهلاك ثم نضيف إليه منحنى الاستثمار. وهنا يصبح مستوى توازن الدخل القومى عند النقطة هـ فى الشكل البيانى السابق ، وهى نقطة تقاطع الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة مع المنحنى ك + ث وهو المنحنى الجديد للاستهلاك والاستثمار.




الشكل رقم (٨) ويدل على تحديد مستوى توازن الدخل القومى عند النقطة هـ ، نقطة تقاطع الخط المائل بزاوية ٤٥° مع منحنى الاستهلاك والاستثمارات ك + ث .

ويتضح من الشكل السابق أن النقطة هـ ، وهى نقطة تقاطع الخط المائل بزاوية ٤٥° مع منحنى الاستهلاك والاستثمار ك+ث - تعبر عن وضع توازن الدخل القومى . ولكن قد نتساءل هنا : لماذا تكون نقطة التقاطع هـ هى المحددة لمستوى توازن الدخل القومى ؟ ذلك أنه على طول الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة يكون مستوى الدخل القومى - كما يسجله المحور الأفقى - متعادلا تماما مع المسافات الرأسية التى تدل على مقدار الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار. ونستدل من هذه الخاصية للخط المائل بزاوية ٤٥° على إنه عند النقطة هـ - وليس عند أية نقطة أخرى- تعود المنشآت إلى ذلك الوضع الذى تنتج عنده حجما معينا من الناتج القومى يكاد يكفى لتبرير استقرار الدخل القومى عند المستوى و م ، فلا يميل إلى الارتفاع أو الانخفاض عند هذا المستوى . إذ إنه بناء على هذه الخاصية للخط المائل بزاوية ٤٥° درجة ، فإن المسافة الرأسية هـ م تساوى المسافة الأفقية و م ، إلا أن :

هـ م = الإنفاق الكلى على الاستهلاك والاستثمار

و م = نفقة أو قيمة الناتج القومى (الدخل القومى) .

ومن ثم فإن التعادل محقق بين الإنفاق (الطلب) الكلى على الناتج القومى مع قيمة هذا الناتج (أو قيمة العرض الكلى للناتج) الذى يساوى الدخل القومى عند النقطة هـ المعبرة ، إذن . عن وضع توازن الدخل القومى .

ونود أن نؤكد هنا أن الطريقتين الأولى والثانية لتحديد مستوى توازن الدخل القومى هما ، فى الواقع ، متماثلتان تماما ، وكل منهما تعبر عن نفس الشئ من ناحية مختلفة عن الأخرى . إذ يود البعض أن يتحدث عن توازن الدخل على إنه



يتحدد بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، كما يود البعض الآخر أن يتحدث عن توازن الدخل على إنه يتحدد بالادخار والاستثمار.

## ٦-٢ مستوى توازن الدخل القومى ومستـوى التـوظف الكـامل (الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية)

ذكرنا فيما سبق أن مستوى توازن الدخل القومى يتحدد بتقاطع منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار، أو بتقاطع منحنى الاستهلاك والاستثمار بالخط المائل بزاوية ٤٥° درجة. ولكن قد ينطوى المستوى التوازنى للدخل على ضياع اقتصادى للموارد الإنتاجية بتعطل البعض منها، إذا كان مستوى التوظف الكامل أعلى فى مستواه من المستوى التوازنى للدخل.

بيد أن المستوى الوحيد الذى يعتبر هدفا مرغوبا لأى مجتمع هو مستوى التوظف الكامل، ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا إذا كانت فرص الاستثمار متكافئة مع مقدار الادخار عند مستوى التوظف الكامل للموارد. وهذا يعنى : "أن يكون مستوى التوظف الكامل هو بعينه مستوى توازن الدخل القومى".

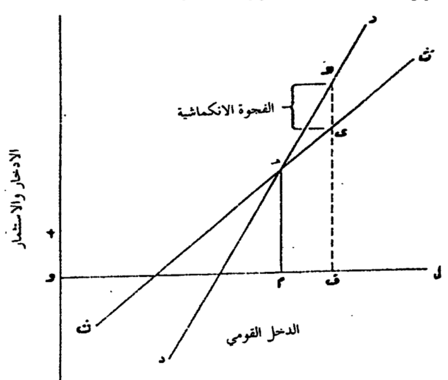
### ٦-٢/١ الفجوة الانكماشية

أما إذا لم يتحقق هذا التكافؤ بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظف الكامل، فقد تنشأ "فجوة انكماشية" تدعو إلى انكماش الدخل، عندما يكون مستوى التوظف الكامل لموارد المجتمع أعلى فى مستواه من المستوى التوازنى للدخل. وهنا ينبغى التعرف على قياس هذه الفجوة الانكماشية وكيفية إزالتها، وذلك بإحدى



الطريقتين السابق الإشارة إليهما فى المبحث الأسبق : طريقة الادخار والاستثمار وطريقة الاستهلاك والاستثمار.

**أولا قياس الفجوة الانكماشية بالادخار والاستثمار.**




الشكل رقم (٩) ويدل على قياس الفجوة الانكماشية بالمسافة الرأسية هـ ى الواقعة بين منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار عند مستوى التوظف الكامل.

**ويتضح من الشكل البيانى السابق :**

١) إن المستوى التوازنى للدخل القومى يساوى ، بيانيا ، المسافة و م ، إذ يناظر النقطة هـ ، نقطة تقاطع منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار. فى حين ان مستوى التوظف الكامل يساوى ، بيانيا ، المسافة و ف ، وعلى ذلك فإن مستوى التوظف الكامل فى وضع أعلى من المستوى التوازنى للدخل القومى .



٢ ) إنه عند مستوى التوظف الكامل و ف ، فإن التعبير البيانى عن الادخار والاستثمار والفجوة الانكماشية كالآتى :

مستوى الادخار = هـ ف

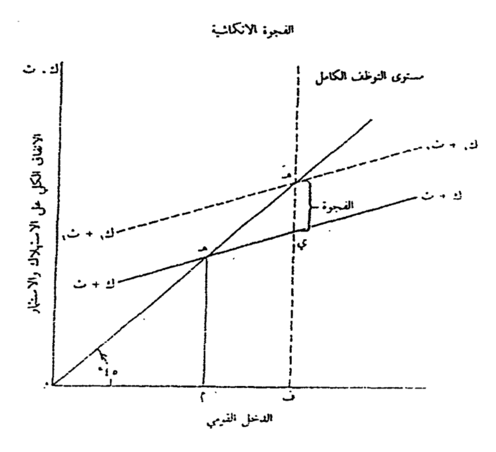
مستوى الاستثمار = ى ف

الفجوة الانكماشية = هـ ى

أى أن الادخار أكبر من الاستثمار عند مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية فى المجتمع ، وهذا الفرق بين الادخار والاستثمار عند هذا المستوى هو منشأ الفجوة الانكماشية .

٣ ) ولإزالة الفجوة الانكماشية ، يقتضى الأمر اتباع بعض السياسات النقدية والمالية . ولتوضيح أثرها ينبغى اتباع الطريقة الثانية فى قياس الفجوة الانكماشية .

## ثانيا : قياس الفجوة الانكماشية بالاستهلاك والاستثمار.




الشكل البيانى رقم (١٠) ويدل على قياس الفجوة الانكماشية بالمسافة الرأسية هـ ى ، والواقعة بين الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة ومنحنى الاستهلاك والاستثمار ك + ث ، عند مستوى التوظف الكامل و ف .

**ويتضح من الشكل البيانى السابق ما يلى :**

(١) إن المستوى التوازنى للدخل القومى يساوى ، بيانيا ، المسافة و م ، إذ يناظر النقطة هـ ، نقطة تقاطع الخط المائل بزاوية ٤٥° مع منحنى الاستهلاك والاستثمار ك+ث ، فى حين أن مستوى التوظف الكامل يساوى، بيانيا ، المسافة و ف . وعلى ذلك فإن مستوى التوظف الكامل فى وضع أعلى من المستوى التوازنى للدخل القومى > (وفـ×وم) .

(٢) إنه عند مستوى التوظف الكامل وف ، فإن التعبير البيانى عن نفقة (قيمة) الناتج القومى (الدخل القومى) والإنفاق الكلى على الناتج (الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار) والفجوة الانكماشية كالآتى :

نفقة (قيمة) الناتج القومى (الدخل القومى) = هـ ف

الإنفاق الكلى على الناتج القومى = ى ف

الفجوة الانكماشية = هـ ى

أى أن نفقة (قيمة) الناتج القومى أكبر من الإنفاق الكلى على هذا الناتج، أو أن العرض الكلى للناتج أكبر من الطلب الكلى على الناتج . ويعنى ذلك ، كما قدمنا، أن الادخار أكبر من الاستثمار عند مستوى التوظف الكامل ، وهذا الفرق بين الادخار والاستثمار عند هذا المستوى هو منشأ الفجوة الانكماشية .

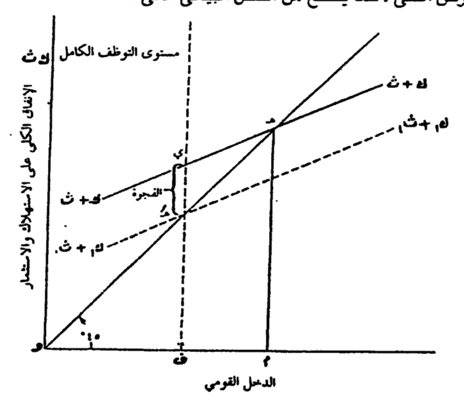
(٣) ولإزالة الفجوة الانكماشية ، يقتضى الأمر أنْ تنتهجَ الحكومة كلا منَ السياسة الضريبية والسياسة النقدية ، بما يعمل على رفع منحنى الاستهلاك والاستثمار من الوضع ك+ث إلى الوضع ك١+ث١ ، مارا بالنقطة هـ ، كما هو موضح فى الشكل البيانى السابق ، لتمثل هذه النقطة وضعا توازنيا جديدا ، يصبح عنده مستوى التوظف الكامل - كهدف مرغوب فى المجتمع - هو بعينه المستوى التوازنى للدخل القومى ، أى المستوى وف ، ومن الجلى ، إذن ، أن تماثل المستويين لا يتحقق إلا بسد الفجوة الانكماشية ، وهذا من شأنه ان يحول دون انكماش الدخل القومى إلى مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل للموارد . وتتمثل السياسة الضريبية فى خفض حصيلة الضرائب (بخفض أسعارها أو إلغاء بعضها) فيزداد بذلك الدخل القابل للتصرف فى أيدى الأفراد ، مما يدعو



إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك كجزء هام من الإنفاق الكلى على الناتج . أما السياسة النقدية فتتمثل فى خفض سعر الفائدة (نفقة الاستثمار) الذى يؤدى إلى زيادة الاستثمار.

### ٦-٢/٢ الفجوة التضخمية

أما الفجوة التضخمية فتنشا إذا كان الاستثمار يميل إلى أن يكون أكبر من الادخار عند مستوى التوظف الكامل . أو بعبارة أخرى إذا كان الإنفاق الكلى على الناتج (الإنفاق الكلى على الاستهلاك والاستثمار) يميل إلى أن يكون أكبر من نفقة (قيمة) هذا الناتج . أى أن الطلب الكلى على الناتج القومى يميل إلى أن يكون أكبر من العرض الكلى . كما يتضح من الشكل البيانى الآتى :




الشكل البيانى رقم (١١) ويدل على قياس الفجوة التضخمية بالمسافة الرأسية ى هـ الواقعة بين منحنى الاستهلاك والاستثمار ك + ث وبين الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة عند مستوى التوظف الكامل و ف .

**ويتضح من الشكل البيانى السابق ما يلى :**

١) إن المستوى التوازنى للدخل القومى يساوى ، بيانيا ، المسافة و م ، إذ يناظر النقطة هـ ، نقطة تقاطع الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة مع منحنى الاستهلاك والاستثمار ك+ث ، فى حين أن مستوى التوظف الكامل يساوى، بيانيا ، المسافة وف . وعلى ذلك فإن مستوى التوظف الكامل فى وضع أدنى من المستوى التوازنى للدخل القومى وم > وف .

٢) إنه عند مستوى التوظف الكامل و ف ، فإن التعبير البيانى عن نفقة (قيمة) الناتج القومى (الدخل القومى ) والإنفاق الكلى على الناتج (الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار) والفجوة التضخمية كالآتى :

نفقة (قيمة) الناتج القومى (الدخل القومى) = هَ ف

الإنفاق الكلى على الناتج القومى = ى ف

الفجوة التضخمية = ى هَ

ويعنى ذلك أن الإنفاق الكلى على الناتج القومى يميل إلى أن يكون أكبر من نفقة (قيمة ) الناتج القومى ، أى أن الاستثمار يميل إلى أن يكون أكبر من الادخار عند مستوى التوظف الكامل . وهذا الفرق بين الادخار والاستثمار عند هذا المستوى هو منشأ الفجوة التضخمية .

٣) ومن الواضح أن المنطقة ، الواقعة إلى يمين الخط المنقطع المار بالنقطة هـ ، منطقة لا يمكن الوصول إليها ، لأن جميع الموارد الإنتاجية موظفة بالكامل - حسب التعريف - ولا يترتب على فائض القوة الشرائية إلا ارتفاع مستوى الأسعار ، وما يصاحبه من فجوة تضخمية . وقد يرتفع الدخل القومى النقدى ،

أما الدخل القومى الحقيقى (الذى يعكس التغيرات فى كميات السلع المنتجة فحسب مع عزل التغيرات ف مستوى الأسعار) فلا يمكن أن يرتفع إلى أبعد من المستوى وف.

٤ ) ولإزالة الفجوة التضخمية، يقتضى الأمر أن تنتهج الحكومة كلا من السياسة الضريبية والسياسة النقدية، الكفيلة بخفض منحنى الاستهلاك والاستثمار من الوضع ك+ث إلى الوضع الجديد ك١+ث١ ، مارا بالنقطة هـ، كما هو موضح فى الشكل البيانى السابق. لتمثل هذه النقطة وضعا توزانيا جديدا، يصبح عنده مستوى التوظف الكامل - كهدف مرغوب فى المجتمع- هو بعينه المستوى التوازنى "للدخل القومى، أى المستوى وف. وتتمثل السياسة الضريبية فى زيادة حصيلة الضرائب (بزيادة أسعارها أو استحداث أنواع منها) فيتناقص بذلك الدخل القابل للتصرف فى أيدى الأفراد، مما يدعو إلى نقص الإنفاق على الاستهلاك. أما السياسة النقدية فتتمثل فى رفع سعر الفائدة (نفقة الاستثمار) الذى يؤدى إلى نقص الاستثمار. ومن الواضح أن هاتين السياستين هما على النقيض من السياسة المالية والسياسة النقدية التى تتبع فى حالة نشوء الفجوة الانكماشية. ومن الواضح أيضا أن تماثل مستوى التوظف الكامل والمستوى التوازنى للدخل القومى لا يتحقق إلا بإزالة الفجوة التضخمية، مما يحول دون زيادة الدخل القومى النقدى، ويوقف بذلك موجة التضخم.

## ٦-٣ أثر الإنفاق الحكومى على تحديد مستوى توازن الدخل

لقد ذكرنا آنفا انه عندما تكون هناك فجوة تضخمية أو انكماشية ، فقد يستدعى الأمر تدخلا من جانب الحكومة للحيلولة دون التغيرات العنيفة التى يتعرض لها الدخل القومى ، أو بعبارة أخرى لتفادى ارتفاع مستوى الأسعار فى حالة التضخم أو البطالة المتفشية فى حالة الانكماش . وهنا سوف تغير السياسة الضريبية من ناحية وسياسة الإنفاق الحكومى من ناحية أخرى ، من مستوى توازن الدخل . لذلك ينبغى - فى هذه المرحلة من مراحل البحث فى النظرية الحديثة للدخل، أن ندخل السياسة المالية الحكومية فى الصورة التى رسمناها للدخل حتى الآن ، لكى نرى - على وجه الدقة كيف يتأثر تحديد الدخل بهذه السياسة .

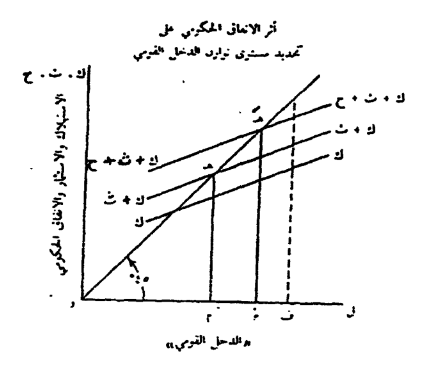
وسوف تسهل مهمة هذا البحث ، لو ابتدأنا بتحليل آثار الإنفاق الحكومى، عندما تكون الضرائب ثابتة على وضعها ، وإذا ما أدخلنا فكرة الضرائب فى الصورة التى نعرضها للدخل . فلا يمكننا أن نتجاهل التمييز بين الأشكال المختلفة للدخل - وهى التى أشرنا إليها فيما سبق - أى بين صافى الناتج القومى والدخل القومى والدخل القابل للتصرف . إذ أوضحنا أن صافى الناتج القومى من ناحية الإنفاق يحتوى على ثلاثة أجزاء على النحو الآتى :

صافى الناتج القومى = الإنفاق على الاستهلاك +صافى الاستثمار الخاص (بنوعيه)

+ الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات

= ك+ث+ح






الشكل البيانى (١٢) ويدل على إن للزيادة فى الإنفاق الحكومى – دون الزيادة فى الضرائب– ذات آثار مضاعفة على الدخل .

وبناء عل ذلك ، ففى الشكل السابق رقم ١٢ ، نضع فوق منحنى الاستهلاك كلا من الإنفاق الحكومى والاستثمار الخاص . والسبب فى ذلك أن الإنفاق الحكومى على الاستثمار العام لا يختلف فى طبيعته عن الاستثمار الخاص ، فبناء الطرق العامة مثلا لا يختلف فى شئ ، من ناحية التمويل عن بناء السكك الحديدية الخاصة . كما أن الإنفاق الحكومى على الاستهلاك الجماعى لا يختلف فى شيئ عن الإنفاق على الاستهلاك الخاص ، فالإنفاق الحكومى – ولنرمز إليه بالرمز ح – يتكون من الإنفاق على الاستثمار ومن الإنفاق على الاستهلاك .

ويدل المنحنى ك+ث+ح فى الشكل السابق رقم ١٢ عل مقدار الإنفاق الكلى عند كل مستوى من الناتج القومى (الدخل القومى) . كما تدل النقطة هـ وهى نقطة تقاطع هذا المنحنى مع الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة – على مستوى توازن الدخل



القومى . وعند هذا المستوى يصبح المقدار الإجمالى لما يرغب المجتمع فى إنفاقه على كل السلع متعادلا تماما فى قيمته مع نفقات إنتاجها الكلية .

ويدل الشكل السابق ، أيضا ، على ان الإنفاق الحكومى على الاستثمار فى حد ذاته - وبغض النظر عن الضرائب - ذو آثار مضاعفة عل الدخل ، شأنه فى ذلك شأن الاستثمار الخاص . والسبب فى ذلك ، بطبيعة الحال ، هو بدء سلسلة من إعادة الإنفاق على الاستهلاك ، عندما يحصل بعض الأفراد عل دخول أولية من الاستثمار الحكومى .

ولننتقل الآن إلى بحث آثار الضرائب عل تحديد مستوى توازن الدخل القومى . ويدل المنطق السليم على ما لابد أن يحدث ، عندما تقوم الحكومة بأخذ المزيد من الأموال ى شكل ضرائب ، بينما يبقى إنفاقها العام ثابتا فى ذات الوقت . سوف تعنى الضرائب الإضافية هبوطا فى الدخول الحقيقية القابلة للتصرف . فإذا ما انخفضت هذه الدخول ، فسوف تنتقص لا محالة من الإنفاق على الاستهلاك . ومن الواضح انه لو بقى الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومى عل الاستثمار العام على حالهما ، فإن نقص الإنفاق على الاستهلاك .

سوف يؤدى بالتالى إلى النقص فى صافى الناتج القومى . وبالتالى فى الدخل القومى أما إذا كانت هناك فجوة تضخمية ، فسوف تساعد الضرائب الجديدة على سد هذه الفجوة وإزالة تضخم الأسعار . ومن ثم فسوف ينحدر منحنى الاستهلاك والاستثمار ك+ث إلى اسفل نتيجة للزيادة فى الضرائب ونقص الإنفاق على الاستهلاك تبعا لذلك . ولكن حيث أن جزءا من الدخول الإضافية يوجه إلى الادخار ، فإن الإنفاق النقدى للدخل سوف لا يصل تماما إلى التعادل مع حصيلة

الضرائـب الجديـدة . وعلـى ذلـك فلـو اسـتهدفنا مكافحـة الفجـوة التضخميـة أو الانكماشية ، فسوف يقتضى الأمر إلى تغيرا أكبر فى مستوى الضرائب .



# الفصل السابع

# الأهمية الاقتصادية للحسابات القومية




# المشكلات ومصادر البيانات

ناقشنا فى الفصل السابق ماهية المتغيرات الكلية الأساسية وطرق قياسها ، وانتهينا - من ثنايا هذا التحليل - إلى عرض نموذج للحسابات الاقتصادية القومية ، يوضح العلاقة بين الناتج والدخل والإنفاق على مستوى الاقتصاد القومى ، بدءاً بالناتج المحلى الإجمالى ، ومروراً بالدخل القومى ، وانتهاء ، بالدخل القابل للتصرف فى أيدى أفراد المجتمع . الذى يوجّه للإنفاق الاستهلاكى الخاص وصافى الادخار الشخصى ولكى نستكمل صورة هذا التحليل ، فإن الأمر يقتضى مناقشة أمور ثلاثة فى هذا الفصل : كيفية التوصل إلى الناتج القومى الحقيقى بعد عزل التغيرات فى الأسعار ، ومصادر البيانات الإحصائية اللازمة لإجراء الطرق الثلاث لقياس مستوى النشاط الاقتصادى (طريقة الناتج القومى ، وطريقة الدخل القومى ، وطريقة الإنفاق على الناتج القومى) ، والأهمية الاقتصادية للحسابات القومية بالنسبة للمجتمع الاقتصادى الحديث .

## ٧-١ الصورة الحقيقية للناتج القومى بعزل التغيرات فى مستوى الأسعار

لا ريب أن التمييز بين الزيادة التى تحدث فى كمية الناتج من السلع والخدمات وبين الزيادة التى تتحقق فى هذا الناتج كنتيجة مترتبة على التغيرات فى الأسعار ، هو من الأمور البالغة الأهمية فى أية دراسة للتطور الحقيقى للناتج القومى

من فترة إلى أخرى . وغير خاف إنه ليس ثمة من سبيل لقياس الناتج القومى بمكوناته من مختلف السلع والخدمات النهائية إلا بموجب القياس النقدى ، لأنه من المستحيل ، بطبيعة الحال ، إضافة كميات الناتج من السلع والخدمات المختلفة إلى بعضها البعض بالنظر إلى عدم تجانس هذه السلع والخدمات . ومن هنا يلجأ إحصائيو الدخل إلى علاج مشكلة عدم التجانس بضرب كمية الناتج من كل سلعة أو خدمة فى سعرها فى السوق (وسعر أية سلعة ، كما ذكرنا ، هو عدد وحدات النقود التى تعبر عن القيمة النسبية لكل وحدة من السلعة فى سوقها الخاص) . وعلى ذلك يتم حساب الناتج القومى من خلال تجميع القيم النقدية لمكونات هذا الناتج من مختلف السلع والخدمات .

بيد أن المشكلة الإحصائية تنشأ لأن قيمة النقود ، كمقياس للقيم النسبية للسلع والخدمات ، عرضة للتقلبات ، عادة بين الحين والحين ، إذ تنخفض قيمة النقود فى فترة ما وينعكس ذلك فى ارتفاع مستوى الأسعار ، وقد ترتفع قيمة النقود فى فترة تالية وينعكس ذلك فى انخفاض مستوى الأسعار وبما أن الأسلوب الوحيد لحساب الناتج القومى هو ، كما أشرنا آنفا ، عن طريق تجميع القيم النقدية لمكونات هذا الناتج من مختلف السلع والخدمات ، فإن التقلبات العارضة أو الدورية أو الاتجاهية فى أسعار السلع والخدمات لابد أن تحدث أثرها فى القيمة النقدية للناتج القومى ، وذلك عند المقارنة بين القيمة النقدية لهذا الناتج فى فترة معينة ، ولتكن ز١ مثلا ، وبين قيمته النقدية فى فترة تالية ، ولتكن ز٢ مثلا . ومن ثم بات من الضرورى من وجهة النظر الاقتصادية التعرف على أى جزء من التغير فى قيمة الناتج القومى يعود إلى الزيادة الحقيقية فى كمية السلع والخدمات التى يتم إنتاجها خلال الفترة

موضوع الدراسة ، وأى جزء يعود إلى التغيرات فى الأسعار ، وذلك بغية عزل التغيرات فى مستوى الأسعار وصولاً إلى الصورة الحقيقية لحساب الناتج القومى .

### ٧-١/١ الأرقام القياسية

ويمكن أن يتم عزل التغيرات فى الأسعار من خلال استخدام الأرقام القياسية ، إذ أنها تتيح لإحصائى الدخل عزل الآثار المترتبة على التغير فى كميات الناتج من السلع والخدمات عن الآثار المترتبة على التغير فى الأسعار. وهناك نوعان من الأرقام القياسية للأسعار : الرقم القياسى البسيط والرقم القياسى المرجح بالأوزان .

وللتوصل إلى الرقم القياسى البسيط ، نفترض أن هناك مجموعة من السلع تمثل منتجات الحبوب ، ونفترض أن لدينا البيانات الإحصائية عن كميات وأسعار هذه المجموعة (القمح والذرة والشعير) فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ ، وأن سنة ١٩٩٤ هى سنة الأساس وسنة ١٩٩٧ هى سنة المقارنة لتركيب هذا الرقم القياسى البسيط ، وذلك على النحو الآتى :

جدول رقم ٥ ، البيانات الإحصائية لأسعار وكميات منتجات الحبوب ١٩٩٤و١٩٩٧

| | الأسعار (وحدات النقود) | | الكميات (بالألف أردب) | |
|---|---|---|---|---|
| المجموعة | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ |
| ١- القمح | ١.٨٥ | ٢.١٥ | ١١٥ | ٩٥ |
| ٢- الذرة | ١.٢٥ | ١.٨٥ | ٨٥ | ١٣٥ |
| ٣- الشعير | ٠.٦٥ | ٣.١٥ | ٢٥ | ٥٥ |

وهنا يمكن حساب الرقم القياسى البسيط عن طريق جميع أسعار مجموعة الحبوب فى سنة المقارنة . ثم قسمة مجموع هذه السعار على مجموع أسعار نات السلع فى سنة الأساس ، ثم ضرب ناتج القسمة فى ١٠٠ أى أن :

$$\text{الرقم القياسى البسيط لمجموعة الحبوب} = \frac{٣,١٥+١,٨٥+٢,١٥}{٠,٦٥+١,٢٥+١,٨٥} \times ١٠٠$$

$$= ١٩٠,٦$$

ويشير هذا الرقم القياسى إلى أن أسعار مجموعة الحبوب (القمح والذرة والشعير) قد مالت إلى الارتفاع بنسبة ١٩٠.٦٪ فيما بين سنة الأساس ١٩٩٤ وسنة المقارنة ١٩٩٧ ، وهى الفترة موضوع الدراسة . غير أن ثمة عيباً أساسياً فى هذه الطريقة ، وهى أنها تعكس الأسعار المطلقة للسلع الثلاث بغض النظر عن الاختلاف البين فى الأهمية النسبية لكل منها فى مكونات مجموعة الحبوب ، وبعبارة أخرى أن هذه السلع الثلاث ذوات وزن متساو فى قائمة استهلاك الحبوب ، وهو ما لا ينطبق على الواقع .

وقد نلجأ إلى طريقة أخرى لقياس الرقم القياسي البسيط ، بغية تلافى هذا العيب ، وهى الطريقة المعروفة "بمناسيب الأسعار" . وتتلخص هذه الطريقة فى حساب منسوب السعر لكل سلعة من السلع الثلاث على حدة ، ثم أخذ متوسط المناسيب الثلاثة . أما التوصل إلى منسوب السعر لكل سلعة على حدة فهو من خلال قسمة سعر السلعة فى سنة المقارنة على سعرها فى سنة الأساس، ثم ضرب خارج القسمة ×١٠٠ ، أى أن :

$$\text{منسوب السعر لكل سلعة} = \frac{\text{سعر السلعة فى سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة فى سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

وعلى هذا الأساس فإن مناسيب الأسعار للقمح والذرة والشعير هى ١١٦و١٤٨و٤٨٥ على التوالى . وهذه المناسيب هى أرقام قياسية لكل سلعة من السلع الثلاث ، إذ تعبّر عن سعر كل سلعة سنة ١٩٩٧كنسبة مئوية من سعرها سنة ١٩٩٤ ، بمعنى أن سعر القمح ، مثلا ، سنة ١٩٩٧ يعادل ١١٦٪ من سعره سنة ١٩٩٤ ، وهلم جرا بالنسبة للذرة والشعير. وبما أن مناسيب الأسعار هى أرقام قياسية للسلع الثلاث ، فإنه يمكن التوصل إلى رقم قياسى موحد لأسعار هذه السلع عن طريق جمع مناسيب الأسعار وقسمتها على عدد السلع ، وفى مثالنا السابق فإن:

الرقم القياسى البسيط بمناسيب الأسعار لمجموعة لحبوب

$$= \frac{٤٨٥+١٤٨+١١٦}{٣}$$

$$= ٢٥٠$$

وهذا يعنى أنه إذا كان الرقم القياسى لمناسيب الأسعار فى سنة الأساس ١٩٩٤ هو ١٠٠ فى المثال السابق ، فإن تطور هذا الرقم فى سنة المقارنة ١٩٩٣ ينبئ عن أن أسعار الحبوب قد مالت إلى الارتفاع بنسبة ٢٥٠٪ سنة المقارنة (١٩٩٧) عنها فى سنة الأساس (١٩٩٤) ، أو بعبارة أخرى أن الزيادة المحققة فى أسعار منتجات الحبوب معاً تبلغ ١٥٠٪ سنة المقارنة بالنسبة لسنة الأساس.

ويطلق على هذا الرقم القياسى البسيط بمناسيب الأسعار "الرقم القياسى النسبى غير المرجح" . إلا أنه بالرغم من اعتماد هذا الرقم على مناسيب الأسعار ،

وليس على مجموع الأسعار (ومن ثم عدم تأثر الرقم القياسى بالأرقام المطلقة للأسعار) . فإن هذه التركيبة للرقم القياسى كمقياس للتغير فى أسعار منتجات الحبوب لا تعبر بدقة عن مدى هذا التغير. ذلك أن منسوب سعر الشعير (٤٨٥) أكبر بكثير من منسوبى سعر القمح (١١٦) والذرة (١٤٨) ، الأمر الذى يؤدى بهذا المنسوب المرتفع لسعر الشعير إلى أن يجذب الرقم القياسى التجميعى للسلع الثلاث إلى أعلى وبشدة ، مع أن استهلاك الشعير عادة أقل بكثير من استهلاك القمح والذرة . وهنا أيضاً فإنه يعاب على هذا الرقم القياسى النسبى إنه يستند فى حسابه إلى افتراض أن أوزان السلع الثلاث كمكونات لمجموعة الحبوب متساوية تماماً ، وهو ما لا ينطبق على الواقع [(١)] . وتلافياً لهذا العيب ، فلا مناص ، إذن ، من الأخذ فى الاعتبار بالأهمية النسبية للسلع المختلفة فى حساب الرقم القياسى .

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار بالأهمية النسبية للسلع المختلفة التى تدخل فى حساب الرقم القياسى ، فإن هذا الرقم لابد أن يكون مرجحاً بالأوزان ، تلافياً للعيب الخطير السابق الإشارة إليه فى صدد حساب الرقم القياسى النسبى غير المرجَّح . وللتوصل إلى الرقم القياسى التجميعى المرجَّح بالأوزان ، يمكن استخدام الكميات التى يتم استهلاكها من السلع المختلفة ، كأوزان مرجِّحة ، بطرق ثلاث : طريقة لاسبير (باستخدام الكميات المستهلكة فى سنة الأساس ) ، وطريقة باش (باستخدام الكميات المستهلكة فى سنة المقارنة ) . وطريقة فيشر (بأخذ المتوسط الهندسى لصيغة لاسبير وصيغة باش ) ، كما يتضح فيما يلى :

---

(١) يمكن تلافى هذا العيب فى تركيب الرقم القياسى النسبى غير المرجح باستخدام مناسيب الأسعار وترجيحها بالكميات التى يتم استهلاكها ، فى سنة الأساس أو فى سنة المقارنة ، للوصول إلى رقم قياسى نسبى مرجح بالأوزان .

(أ) **صيغة لاسبير فى تركيب الرقم القياسى التجميعى المرجَّح بالأوزان** (طريقة استخدام الكميات المستهلكة فى سنة الأساس كأوزان مرجحة) لكى نصل إلى رقم قياسى مرجَّح للأسعار. فإنه يمكن تثبيت كميات السلع فى سنة الأساس وسنة المقارنة لكى نتوصل إلى هذا الرقم القياسى. غير إنه سرعان ما تثور مشكلة ما إذا كنا نختار كميات السلع فى سنة الأساس أم فى سنة المقارنة. إذا نظرنا إلى الموقف من وجهة نظر الوضع الأول، فإننا نعتبر أن كميات سنة الأساس ثابتة. بينما تتغير الأسعار من الوضع الأول إلى الوضع الثانى، أى فيما بين سنتى الأساس والمقارنة. أو بعبارة أخرى فإن المستهلكين يشترون كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة. وهنا نصل إلى رقم قياسى مرجَّح للأسعار يسمَّى رقم لاسبير، على النحو الآتى:

$$\text{رقم لاسبير} = \frac{\sum (س_2 ك_1)}{\sum (س_1 ك_1)} \times 100 \text{ ------ } (1)$$

بافتراض أن س١ ، س٢ ترمزان إلى أسعار سنة الأساس وسنة المقارنة على التوالى، وأن ك١ ترمز إلى كميات سنة الأساس [1].

وبالتطبيق على المثال العددى، المبين فى الجدول السابق، فإن الرقم القياسى، وفقاً لصيغة لاسبير هو على النحو الآتى:

---

(١) راجع بالتفصيل للمؤلف "الاقتصاد التحليلى" عن الصيغ المختلفة للأرقام القياسية التجميعية المرجحة بالأوزان. دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨ ص ٧٩ – ٨١.

$$\text{رقم لاسبير} = \frac{٢٥\times٣,١٥+٨٥\times١,٨٥+١١٥\times٢,١٥}{٢٥\times٠,٦٥+٨٥\times١,٢٥+١١٥\times١,٨٥}\times١٠٠$$

$$= ١٤٤$$

ويوضح هذا الرقم القياسى أن متوسط أسعار الحبوب قد مال إلى الارتفاع بنسبة ١٤٤٪ فيما بين سنتى ١٩٩٤ و ١٩٩٧ . ويمكن أن نستخلص حقيقة هامة فى هذا الصدد ، وهى أن التقدير الذى أتى به رقم لاسبير (١٤٤) أقل بكثير من التقدير الذى أتى به الرقم القياسى النسبى غير المرجح (٢٥٠) . ويعود ذلك ، بطبيعة الحال ، إلى تخفيض الوزن الخاص بالشعير على النحو الذى يتناسب مع أهميته النسبية فى الاستهلاك سنة ١٩٩٤ . ومن الناحية العملية ، فإن رقم لاسبير يعنى أن تكلفة شراء ذات كميات الحبوب التى تم استهلاكها فعلا سنة ١٩٩٤ قد اتجهت إلى الارتفاع سنة ١٩٩٧ بنسبة ٤٤٪ عنها سنة ١٩٩٤ .

(ب) صيغة باش فى تركيب الرقم القياسى التجميعى المرجح بالأوزان

(طريقة استخدام الكميات المستهلكة فى سنة المقارنة كأوزان مرجحة)

أما إذا نظرنا إلى الموقف من وجهة نظر الوضع الثانى ، فإننا نعتبر أن كميات سنة المقارنة ثابتة ، بينما تتغير الأسعار من الوضع الأول إلى الوضع الثانى ، أى فيما بين سنتى الأساس والمقارنة . وهنا نصل إلى رقم قياسى آخر يطلق عليه "رقم باش" ، على النحو الآتى :

$$\text{رقم باش} = \frac{\{\ (\text{س٢ ك٢})}{\{\ (\text{س١ ك٢})}\times١٠٠ \quad\text{------------}\quad (٢)$$

بافتراض أن س١ ، س٢ ترمزان إلى أسعار سنة الأساس وسنة المقارنة على التوالى ، وأن ك٢ ترمز إلى كميات سنة المقارنة . وبالتطبيق على المثال العددى ، المبين بالجدول السابق ، فإن الرقم القياسى ، وفقا لصيغة باش ، هو على النحو الآتى :

$$\text{رقم باش} = \frac{٥٥\times٣.١٥ + ١٣٥\times١.٨٥ + ٩٥\times٢.١٥}{٥٥\times٠.٦٥ + ١٣٥\times١.٢٥ + ٩٥\times١.٨٥} \times ١٠٠$$

$$= ١٦٥$$

ويتضح من ذلك أن التقدير الذى أتى به رقم باش (١٦٥) هو أعلى قليلا من تقدير رقم لاسبير (١٤٤) ، إلا أنه هو أيضا أقل بكثير من الرقم القياسى النسبى غير المرجح (٢٥٠) . ومن الناحية العملية فإن رقم باش يعنى أن تكلفة شراء نفس كميات الحبوب التى تم استهلاكها فعلا سنة ١٩٩٧ قد اتجهت إلى الارتفاع بنسبة ٦٥٪ عنها فى حالة شراء ذات الكميات سنة ١٩٩٤ .

(جـ) صيغة فيشر فى تركيب الرقم القياسى التجميعى المرجح بالأوزان

(طريقة استخدام المتوسط الهندسى لصيغتى لاسبير وباش)

أما وفقا لصيغة فيشر ، فإنه يمكن استخلاص رقم قياسى آخر مرجح بالأوزان . معبرا عن التوفيق بين رقمى لاسبير وباش ، يأخذ المتوسط الهندسى لهذين الرقمين ، أى يأخذ الجذر التربيعى لحاصل ضرب الرقمين . وذلك على النحو الآتى :

$$\text{رقم فيشر} = \sqrt{\frac{\sum (س٢\ ك١)}{\sum (س١\ ك١)} \times \frac{\sum (س٢\ ك٢)}{\sum (س١\ ك٢)}} \times ١٠٠ \quad ------------ \quad (٣)$$

وبالتطبيق على المثال العددى ، المبين بالجدول السابق ، فإن الرقم القياسى التوفيقى، وفقا لصيغة فيشر ، هو على النحو الآتى :

$$\text{رقم فيشر} = \sqrt{١,٤٤ \times ١,٦٥ \times ١٠٠}$$

$$= ١٥٤$$

ومن الواضح أن رقم فيشر (١٥٤) هو وسط بين رقم باش (١٦٥) وبين رقم لاسبير (١٤٤) ، إلا انه هو أيضا اقل بكثير من الرقم القياسى النسبى غير المرجح بالأوزان (٢٥٠) . إنما تجدر الإشارة إلى أن ثمة مرونة كبيرة فى اختيار الأوزان ، إذ قد تكون كميات سنة الأساس (رقم لاسبير) ، أو كميات سنة المقارنة (رقم باش) ، أو كميات أية سنة بينية (أى فيما بين سنتى الأساس والمقارنة) ، أو متوسط الكميات التى يتم استهلاكها خلال فترة معينة من السنين، أو أوزان افتراضية تستند إلى دراسة دقيقة للإنفاق الاستهلاكى .

ومن هنا يمكن القول أن إحصائيى الدخل ، فى معالجتهم لمشكلة تقلبات الأسعار وصولا إلى الصورة الحقيقية للناتج القومى ، لمعرفة التطور الذى يحدث فى كميات السلع والخدمات من فترة إلى أخرى ، إنما يواجهون ، فى الواقع ، ثلاث مشكلات فرعية : مشكلة السلع التى يتضمنها الرقم القياسى ، ومشكلة اختيار الأوزان فى صورة كميات هذه السلع . ومشكلة اختيار سنة الأساس التى تقارن الأسعار التى كانت سائدة فيها لهذه السلع بالأسعار السائدة لذات هذه السلع فى سنة المقارنة . للتوصل إلى ذلك الجزء من الزيادة فى الناتج القومى الذى يرجع إلى ارتفاع الأسعار ، لا إلى الزيادة فى كميات السلع والخدمات [1] .

---

([1]) وهنا يلاحظ أنه ليس ثمة ارتباط ضرورى بين اختيار سنة الأساس وبين اختيار الأوزان ، حيث أن سنة الأساس ترتبط بالسعر الذى يوجد فى مقام الكسر الدال على الرقم القياسى . أما الأوزان فترتبط بالكميات التى توجد فى بسط ومقام الكسر .

وتجـدر الإشـارة إلى أن ثمـة محاولـة أخـرى للوصـول إلى الرقـم القياسـى التجميعى المرجح ، دون الحاجة إلى تثبيت كميات سنة الأسـاس (رقـم لاسـبير) أو تثبيت كميات سنة المقارنة (رقم باش) كأوزان ثمار صحية تعكس الأهمية بالنسبة لكل سلعة من السلع التى تدخل فى تركيب الرقم القياسى . تعد كانت هذه المحاولة من جانب ج. ر. هيكس الذى أدخل رقما قياسيا آخر أسماه "رقم الإنفاق" ، وذلك على أساس المقارنة بين أسعار وكميات سنة المقارنة بأسعار وكميات سنة الأساس وذلك على النحو الآتى :

$$\text{رقم هياس} = \frac{\{ \text{س}_٢ \text{ك}_٢}{\{ \text{س}_١ \text{ك}_١} \times ١٠٠ \quad ------------ \quad (٤)$$

وبالتطبيق على المثال العددى . المبين بالجدول السابق . فإن الرقم القياسى التجميعى ـ القائم على فكرة الإنفاق الفعلى على السلع التى يتم استهلاكها فى سنتى الأساس والمقارنة ، والتى تدخل فى تركيب هذا الرقم وفقاً لصيغة هيكس هو على النحو الآتى :

$$\text{رقم هيكس} = \frac{٢,١٥\times٩٥ + ١,٨٥\times١٣٥ + ٣,١٥\times٥٥}{١,٨٥\times١١٥ + ١,٢٥\times٨٥ + ٠,٦٥\times٢٥} \times ١٠٠$$

$$= ١٨٧$$

وبمقارنة الأرقام القياسية الربعة ذات الأوزان الترجيحية ، فإننا نجد أن رقم هيكس (١٨٧) أكثر الأرقام القياسية ارتفاعاً ، يليه رقم باش (١٦٥) ثم رقم فيشر (١٥٤) ثم رقم لاسبير (١٤٤) فى المثال العددى السابق . ومع أن الفرق بين أعلى الأرقام القياسية (رقم هيكس) وبين أدناها (رقم لاسبير) يبدو ضئيلاً ، إلا أن

الإحصائيين لابد أن يواجهوا مشكلة اختيار انسب الأرقام القياسية التجميعية المرجَّحة بالأوزان ، إلى جانب مشكلات اختيار السلع التى يتضمنها الرقم القياسى ، ومشكلة اختيار الأوزان ، ومشكلة اختيار سنة الأساس ، مما سبقت الإشارة إليه آنفاً .

## ٧-١/٢ الناتج القومى الحقيقى (الناتج القومى بالأسعار الثابتة)

قدَّمنا أن التغير فى الناتج القومى هو محصلة نوعين من التغير : التغير فى المستوى العام للأسعار من جانب والتغير فى الكميات المنتجة من السلع والخدمات (الناتج القومى الحقيقى) من جانب آخر ، كما قدَّمنا أن الأرقام القياسية هى الأداة الإحصائية التى تُستخدم بهدف استبعاد أثر التغير فى المستوى العام للأسعار من التغير فى الناتج القومى الحقيقى . ومن هنا تبدو الأهمية الاقتصادية للتمييز بين الناتج القومى النقدى (أو الناتج القومى بالأسعار الجارية) وبين الناتج القومى الحقيقى (أو الناتج القومى بالسعار الثابتة) الذى يمكن الذى يمكن التوصل إليه بعد استبعاد أثر التغير فى المستوى العام للأسعار.

أما الطريقة المتبعة للتوصل إلى الناتج القومى الحقيقى الذى يتم حسابه بالأسعار الثابتة ، فتبدأ بالناتج القومى الذى يتم حساب مكوناته المختلفة من سلع وخدمات بأسعار السوق للتوصل إلى الناتج القومى بالأسعار الجارية ، ثم إعادة حساب مكونات الناتج القومى بالأسعار الثابتة (أى الأسعار السائدة فى سنة معينة ، سابقة على السنة الجارية لحساب الناتج القومى) ، وذلك بغية التوصل إلى الرقم الإجمالى لهذه المكونات الذى يعكس فقط التغير الحقيقى فى الكميات المنتجة من مختلف السلع والخدمات مع استبعاد أى أثر للتغير فى الأسعار.

وبناء على ذلك ، فإن هذه الطريقة تنطوى على تقسيم الناتج القومى الإجمالى إلى مجموعات صغيرة ، تضمها مكونات هذا الناتج ، ثم استبعاد اثر التغير فى الأسعار الذى يكون قد لحق بكل مجموعة من هذه المجموعات الصغيرة ، وذلك باستخدام الرقم القياسى المناسب لأسعار المجموعة ، متضمناً سنة معيَّنة كسنة الأساس - وعادة ما تتضمن هذه المجموعات المكونات المختلفة للإنفاق على الناتج القومى الإجمالى ، أى الإنفاق الاستهلاكى الخاص، وإجمالى الإنفاق الاستثمارى الخاص ، والإنفاق الحكومى على شراء السلع والخدمات ، ومن ثم يمكن إعادة حساب جميع مكونات الناتج القومى بالأسعار الثابتة عن طريق استخدام مجموعة من الأرقام القياسية المناسبة والمناظرة لمجموعات السلع والخدمات التى تضمها مكونات الناتج القومى الإجمالى ، وجمع هذه الحسابات بعضها إلى البعض . وعلى ذلك يمكن التوصل ، فى النهاية ، إلى تقدير الناتج القومى الإجمالى (أو مكونات الإنفاق عل الناتج القوم الإجمالى) معبَّراً عنه بالأسعار الثابتة أى بأسعار سنة معيَّنة هى سنة الأساس .

ويمكن صياغة المعادلة الآتية ، تعبيراً عن تقدير الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية ، وبافتراض أن س ، ك ترمزان إلى أسعار وكميات السلع والخدمات التى يتضمنها الناتج القومى الإجمالى :

الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية لسنة ١٩٩٧ س٩٧ × ك٩٧ (١)

ثم بقسمة مكونات الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية على الأرقام القياسية المناسبة لأسعار مجموعات السلع والخدمات التى تضمها مكونات هذا الناتج ، وباستخدام سنة ١٩٩٤ كسنة أساس ، يمكن إعادة صياغة مكونات الناتج القومى

الإجمالى ، تعبيراً عن الناتج القومى الحقيقى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٤ ، وذلك على النحو الآتى :

الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٤ = (س٩٤ ك٩٧)

ويقسمة المعادلة السابقة رقم(١) على المعادلة السابقة رقم (٢) . يمكن التوصل إلى رقم قياسى على للأسعار لسنة ١٩٩٧ ، باستخدام سنة ١٩٩٤ كسنة أساس والكميات المنتجة سنة ١٩٩٧ كأوزان ، وذلك على النحو الآتى :

$$\text{الرقم القياسى العام للأسعار} = \frac{(\text{س}_{٩٧}\ \text{ك}_{٩٧})}{(\text{س}_{٩٤}\ \text{ك}_{٩٧})} \times ١٠٠ \quad \text{-------} \quad (٣)$$

وهذا يعنى أن الرقم القياسى للأسعار [١] هو عبارة عن الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية مقسوماً على الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة ، وضرب خارج القسمة فى ١٠٠ . ولو افترضنا أن الرقم القياسى العام للأسعار، أو ما يسمَّى "الرقم القياسى الانكماشى للناتج القومى الإجمالى ، هو١٠٦ ، وأن قيمة الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية لسنة ١٩٩٧ تبلغ . مثلاً ٤١٣٤٠ مليون وحدة نقود ، فإن حساب قيمة الناتج الإجمالى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٤ هو كالآتى :

الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٤ :

---

(١) ويطلق على هذا الرقم القياسى العام للأسعار "الرقم القياسى الضمنى لاستبعاد اثر التغير فى الأسعار من الناتج الإجمالى" Implicit Price Deflator of GNp – راجع بالتفصيل د. صقر احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية" . المرجع السابق ، ص٦٥-٦٧- وهناك تسمية أخرى شائعة لهذا الرقم وهى "الرقم القياسى الانكماش للناتج القومى الإجمالى" .

= الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية لسنة

$$1993 \times \frac{100}{106}$$

$$= 41340 \times \frac{100}{106}$$

= ٣٩٠٠٠ مليون وحدة نقود .

## ٧-٢ مصادر البيانات الإحصائية ذات العلاقة بالحسابات القومية

ناقشنا فى الفصل السابق ، الطرق الثلاث لقياس النشا الاقتصادى فى المجتمع : طريقة الناتج القومى ، وطريقة الدخل القومى ، وطريقة الإنفاق على الناتج القومى فضلاً عن المشكلات الإحصائية التى يصادفها إحصائيو الدخل . فى اتباع كل طريقة منها ، وكيفية التغلب على هذه المشكلات . كما ناقشنا فى مستهل هذا الفصل مشكلة إحصائية أخرى ذات العلاقة بالتغير فى مستويات الأسعار . وكيفية التغلب عليها باستخدام الأرقام القياسية التجميعية ذات الأوزان الترجيحية . للتوصل إلى الرقم القياسى العام للأسعار (المؤشر السعرى الانكماشى للناتج القومى الإجمالى) . وهو الذى يُستخدم بدوره فى التوصل إلى الناتج القومى الحقيقى (بالأسعار الثابتة لسنة معَّينة) تميزاً له عن الناتج القومى النقدى (بالأسعار الجارية) ، بغية التعرف على التغير الذى يطرأ على مكونات الناتج القومى (الكميات المنتجة من سلع وخدمات) بمعزل عن التغيرات فى الأسعار ، على النحو السابق الإشارة إليه . ويبقى ، الآن أن نناقش مصادر البيانات الإحصائية اللازمة لقياس مستوى النشاط الاقتصادى باتباع كل طريقة من الطرق الثلاث سالفة الذكر.

(أ) طريقة إحصاء قيمة صافى الناتج القومى

تتمثل هذه الطريقة – كما ذكرنا آنفا – فى حساب قيمة العناصر التى تدخل فى مكونات صافى الناتج القومى ، وهى :

(١) سلع استهلاكية أى السلع الموجهة لأغراض الاستهلاك النهائى .

(٢) خدمات منتجة وموجهه لأغراض الاستهلاك النهائى .

(٣) صافى الاستثمار أى الزيادة الصافية فى السلع الاستثمارية بعد استبعاد استهلاكات الأصول الرأسمالية .

ومن الواضح أن هذه المجموعات الثلاث من السلع والخدمات ، والمكونة لصافى الناتج القومى ، هى جميعها منتجات نهائية بعد استبعاد كل المنتجات ، تفاديا لتكرار حساب السلع . أما مصدر البيانات الإحصائية اللازمة لإحصاء قيمة صافى الناتج القومى فهو الإحصاء السنوى الشامل للإنتاج الذى يصدره عادة الجهاز المركزى للإحصاء ، وهو الجهاز المنوط به تحليل وتبويب البيانات الإحصائية عن الإنتاج . وهى التى يجمعها من مختلف الوحدات الإنتاجية فى المجتمع – سواء كانت مؤسسات عامة أو منشآت خاصة – والتوصل ، من خلال هذا التحليل الإحصائى ، إلى الرقم الإجمالى لقيمة الناتج (صافى) على مستوى النشاط المعين داخل كل قطاع اقتصادى ، وعلى مستوى القطاع ، وعلى مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه .

(ب) طريقة إحصاء الدخل القومى

وتعتبر هذا الطريقة افضل وايسر الطرق لقياس مستوى النشاط الاقتصادى ، إذ إنها تتمثل فى جمع دخول الأفراد من مختلف المصادر الرسمية وغيرها ، سواء أكانت فى شكل ريع . أو أجور . أو فوائد أو أرباح . أما بالنسبة للريع . فإن مصدر

البيانات الإحصائية هو المصلحة الحكومية المختصة بجباية الضريبة العقارية . وذلك لارتباط هذه الضريبة بالقيمة الايجارية أى الريع .

وأما **بالنسبة للأجور**، فإن مصادر البيانات الإحصائية هى كالآتى :

(١) الحسابات الختامية للموازنات العامة بالنسبة للعاملين فى القطاع الحكومى والعاملين بمؤسسات قطاع الأعمال العام .

(٢) الميزانيات العمومية للمنشآت الخاصة فى قطاع الأعمال المنظم وقطاع العمال غير المنظم . بالنسبة للعاملين فى قطاع الأعمال الخاص .

(٣) البيانات الإحصائية المتوفرة لدى الهيئات الحكومية المختصة بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية . بالنسبة للعاملين فى المنشآت التى لا تمسك حسابات منتظمة .

وأما **بالنسبة للفوائد** ، فإن مصادر البيانات الإحصائية تتمثل فى الميزانيات العمومية لوحدات القطاع المصرفى : البنك المركزى والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ، وكذلك فى البيانات المتاحة لدى مصلحة الضرائب فيما يتعلق بالفوائد المستحقة عن المعاملات فيما بين الأفراد .

وأما **بالنسبة للأرباح** ، فإن مصادر البيانات الإحصائية تتمثل فى الآتى :

(١) الحسابات الختامية للموازنات العامة لمؤسسات قطاع الأعمال العام.

(٢) الميزانيات العمومية لمنشآت قطاع الأعمال الخاص .

(٣) مصلحة الضرائب بالنسبة لأصحاب المهن الحرة والأفراد الذين يحصلون على الريع من بعض المعاملات . وبالنسبة للأفراد والمنشآت التى لا تمسك حسابات منتظمة .

### (جـ) طريقة إحصاء الإنفاق على صافى الناتج القومى

وتتمثل هذه الطريقة فى إحصاء حجم التيارات الثلاثة للإنفاق على صافى الناتج القومى : الإنفاق على صافى الناتج القومى ، الإنفاق على الاستهلاك ، والادخار كنوع من الإنفاق على الاستثمار ، والإنفاق الحكومى على شراء السلع (الاستهلاكية والاستثمارية) والخدمات .

(١) **بالنسبة للإنفاق الاستهلاكى** ، فإن مصدر البيانات الإحصائية هو الإحصاء السنوى الشامل عن تجارة التجزئة الذى يصدره ، عادة ، الجهاز المركزى للإحصاء .

(٢) **وبالنسبة للادخار**. فهناك ثلاثة أنواع من الادخار حسب المصدر: ادخار حكومى ، وادخار شركات . وادخار أفراد . ويتمثل الادخار الحكومى فى نوعين: فائض الموازنة العامة ، والفائض الاقتصادى (أرباح شركات قطاع الأعمال العام) . وعلى ذلك فإن مصادر البيانات الإحصائية عن الادخار الحكومى هى الحساب الختامى للموازنة العامة والميزانيات العمومية لشركات القطاع العام. وأما ادخار الشركات فيتمثل فى الأرباح المحتجزة لديها (غير الموزعة على الشركاء أو المساهمين) لأغراض التوسع الاستثمارى . وهنا تتمثل مصادر البيانات الإحصائية عن ادخار شركات القطاع الخاص فى الميزانيات العمومية لهذه الشركات . وأخيراً فإن ادخار الأفراد يتخذ صوراً عديدة ، تتمثل فى شهادات الاستثمار ، أو سندات التنمية أو الودائع بصناديق التوفير بالبنوك أو بالبريد . أو الودائع لأجل ، أو بوالص التأمين ، أو أقساط المعاشات والتأمينات الاجتماعية . ومن ثم فإن مصادر البيانات الإحصائية عن هذه

الصور المتعددة لادخار الأفراد هى : الميزانيات العمومية لوحدات القطاع المصرفى ونشراتها الإحصائية ، والنشرات الإحصائية لصناديق التوفير بالبريد ، والميزانيات العمومية لشركات التامين . والنشرات الإحصائية للهيئة الحكومية المختصة بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية .

(٣) **بالنسبة للإنفاق الحكومى .** فإن مصدر البيانات الإحصائية عن هذا لنوع من الإنفاق هو الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة .

## ٧-٣ الأهمية الاقتصادية لحسابات الدخل القومى

من ثنايا التحليل السابق ، يمكن أن نستشف الأهمية الاقتصادية لحسابات الدخل القومى ، من الناحيتين النظرية والعملية ، لأن هذه الحسابات تكشف عن مدى التطور الذى يلحق بالاقتصاد القومى من فترة إلى أخرى ، إجمالاً وتفصيلاً . وتتجلى أهمية حسابات الدخل القومى فى النواحى الآتية :

**(أ) قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة**

تستخدم تقديرات الدخل القومى فى السنوات المتعاقبة لدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة . وذلك من خلال دراسة معدَّلات النمو فى الدخل فى سنة معيَّنة ، ومقارنتها بمعَّدلات النمو فى الدخل فى السنة أو السنوات السابقة ، على المستويين القطاعى والقومى . ومن ثم إذا كشفت المقارنة عن زيادة محققة فى معدَّلات النمو فى الدخل ، فإن ذلك ينهض دليلاً على نجاح السياسة الاقتصادية للدولة ، ومؤشراً قوياً على اتجاه الاقتصاد القومى نحو التقدم والازدهار.

(ب) رسم السياسة المالية للدولة

كما تستخدم الدولة التقديرات المتوقعة للدخل القومى فى السنة المقبلة لرسم السياسة المالية للدولة . إذ لو أنبأت هذه التقديرات بنقص ملحوظ فى الاستثمارات ، بما لا يتكافأ مع المدخرات المستهدف تحقيقها على النحو الذى يؤمن المعدّل المستهدف للنمو فى الدخل ، فإن الدولة تعمد - فى رسم السياسة المالية - إلى التوسع فى الإنفاق الحكومى والنقص فى أعباء الضرائب ، تجنباً للكساد المتوقع فى النشاط الاقتصادى . والعكس صحيح ، إذ لو توقعت الدولة أن الإنفاق القومى يتجاوز المتاح من الناتج القومى عند مستوى لتوظف الكامل لموارد المجتمع . مما ينعكس أثره فى ارتفاع مستوى الأسعار ونشوء موجة التضخم ، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومى وزيادة أعباء الضرائب فى ذات الوقت .

(جـ)إعداد الخطة الاقتصادية القومية

من المعلوم أن الخطة الاقتصادية القومية هى وثيقة لتقدير الإمكانيات والموارد المتاحة وتحديد الأهداف القومية فى ضوء الإمكانيات القومية ، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ، خلال فترة زمنية مستقبلية هى فترة الخطة. غير أن الخطة لا يبدأ إعدادها من فراغ ، بل إنها تتضمن توقعات لما سيتم تحقيقه خلال فترة زمنية مستقبلية فى ضوء النتائج التى تكون قد تحققت خلال فترة ماضية ، وعلى الأخص تلك النتائج التى تلقى الضوء على معدّلات النمو فى الدخل ، قطاعياً وقومياً، والعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية لمختلفة ، حتى توضع الخطة فى صورة متناسقة ومتماسكة وقابلة للتنفيذ . وبطبيعة الحال ، فلا يمكن استخلاص هذه

النتائج المحققة خلال فترة ماضية إلا من خلال حسابات الدخل القومى أو الحسابات الاقتصادية القومية [1].

**(د) قياس إنتاجية عنصر العمل**

ويقصد بإنتاجية العمل فى قطاع معيَّن هو متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة المتولدة فى هذا القطاع . وعلى ذلك فإن قياس إنتاجية العمل يتم عن طريق قسمة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع المعيَّن على عدد العاملين فى هذا القطاع (والقيمة المضافة ، كما أشرنا فى الفصل السابق ، هى الدخل الكلى المتولد فى القطاع المعيَّن ، أى مجموع الأنصبة الموزَّعة على عناصر الإنتاج المستخدمة داخل القطاع) . وبقياس إنتاجية العمل فى قطاع معيَّن فى سنوات متعاقبة ، ومقارنتها بتطور نصيب العامل من القيمة المضافة المتولدة فى القطاع (الأجر) ، يمكن مقارنة التغير النسبى فى إنتاجية العامل بالتغير النسبى فى "أجر العامل" وذلك للتعرف على مدى الارتباط بين الأجر والإنتاجية، لأن المبرِّر الاقتصادى لزيادة الأجور هو زيادة الإنتاجية ، ولا يمكن التعرف على مدى هذا الارتباط إلا من خلال حسابات الدخل القومى .

**(هـ) قياس الطاقة الضريبية للأفراد**

كذلك فإن حسابات الدخل القومى تُستخدم لقياس "الطاقة الضريبية" أى قياس مدى قدرة الأفراد على دفع الضرائب وتحمل المزيد من أعبائها . ويمكن قياس الطاقة الضريبية بنسبة الحصيلة الإجمالية للضرائب فى سنة معيَّنة إلى حجم الدخل القومى فى ذات السنة .

---

(1) لمزيد من الإيضاح والتفصيل . راجع للمؤلف "التنمية والتخطيط الاقتصادى" . دار الشروق ، جدة ١٣٩٨هـ(١٩٧٨م) ، الفصل الثالث . ص٦٣-٨٥ ، والفصل السابع . ص٣٣-١٥٥ .

### (و) قياس التوزيع الوظيفى للدخل القومى

كما تكشف حسابات الدخل القومى عن التوزيع الوظيفى للدخل القومى ، أى توزيع الدخل القومى فى صورة أنصبة لعناصر الإنتاج الربعة ، وهو ما يفصح عن مدى عدالة توزيع الدخل القومى بصفة عامة . وعادة ما يعمد المخططون - فى سبيل التعرف على العدالة التوزيعية - إلى تقسيم النصبة الموزًعة على عناصر الإنتاج الأربعة إلى جزئين : الأجور كنصيب عنصر العمل وعوائد حقوق الملكية كأنصبة عناصر الإنتاج الأخرى . وكلما كانت نسبة الأجور إلى عوائد حقوق الملكية تتجه إلى الارتفاع ، كان ذلك مدعاة إلى المزيد من عدالة توزيع الدخل .

### (ز) قياس مدى التقدم الاقتصادى فى المجتمع

من المسلم به أن الدخل القومى الحقيقى - فى حد ذاته - لا يقدِّم إلا مقياساً للحجم الكلى من السلع والخدمات التى هى فى متناول المجتمع خلال سنة معينة . ولكن لا يدل على مدى ما يحققه المجتمع من تقدم اقتصادى . إذ هناك اعتبار آخر يجب أن نوليه الاهتمام فى هذا الصدد ، وهو حجم السكان . ذلك إنه من الواضح انه إذا زادت الأيدى العاملة من السكان فى مجتمع ما ، فإننا نتوقع زيادة مماثلة فى الدخل القومى الحقيقى ، إذ يُنتج المزيد من الأيدى العاملة مزيداً من السلع . أما لو بقى الدخل القومى على حاله ، رغم الزيادة فى الأيدى العاملة ، فإن الأمر لا ينطوى على تقدم ، بل على تدهور اقتصادى . لذلك فإن الرقم الذى يعنينا حقاً فى هذا الصدد هو الدخل القومى الحقيقى للفرد فى المتوسط . وليس الدخل القومى الحقيقى فى جملته . ولكنا مازلنا على غير بينة من حقيقة الأمر ، فهل المقصود بذلك هو الدخل القومى الحقيقى لكل فرد من مجموع السكان ؟ إننا لا نتوقع من الأطفال والنساء فى

ديارهن ، والعجزة فى دورهم ، والطلبة فى معاهدهم ، أن يساهموا بنصيب فى الناتج القومى . فإذا زاد حجم الأسرة وبالتالى عدد السكان ، نتيجة للزيادة فى عدد الأطفال، فلن يوحى هبوط الدخل القومى الحقيقى لكل فرد من مجموع السكان بأن الدولة قد تدهورت اقتصادياً . وتفادياً من الوقوع فى سوء الفهم لمثل هذه الحقائق ، فمن الأوفق ولا شك أن تقسيم الدخل القومى على عدد السكان العاملين - وليس على مجموعهم - والمقصود "بالسكان العاملين" أولئك الأفراد القائمون فعلاً بالأعمال أو الباحثون عن الأعمال . وفقاً لهذا التعريف ، فإننا نستبعد من مجموع السكان الأطفال وطلبة المدارس والعاجزين عن العمل والنساء غير العاملات ، إلا أننا لا نستبعد العمال المتعطلين ، حيث أن هبوط الدخل القومى الحقيقى الذى يُعزى إلى الزيادة فى عدد العمال المتعطلين إنما ينهض دليلاً على تدهور حقيقى فى الكفاءة الإنتاجية .

وما دمنا نسلم بان المقياس الحقيقى للتقدم الاقتصادى فى المجتمع هو التغيرات التى تطرأ على متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان العاملين ، فإن حسابات الدخل القومى - إلى جانب إحصاءات السكان والقوى العاملة - تُستخدم للتعرف على الصورة الحقيقية لمدى التقدم الاقتصادى فى المجتمع ، وذلك عن طريق التوصل إلى رقم متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان العاملين أى بقسمة الدخل القومى الحقيقى على عدد السكان العاملين ، دون السكان المعالين [1]

---

([1]) السكان المعالون هم أفراد المجتع ممن لا يسهمون فى عمليات إنتاج السلع والخدمات ، وبالتالى لايدخلون فى عداد القوى العاملة لعدة أسباب :

١- عدم بلوغ سن العمل (الأطفال) .

٢- التفرغ للتعليم والتدريب تمهيدا لهذا الدخول فى سوق العمل (الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية) .

٣- العجز عن أداء الأعمال نتيجة إصابة أو عيب خلقى أو تخلف عقلى (العاجزون عن العمل) .

٤- القيود التى قد تفرضها القيم السائدة فى بعض الدول وتحول دون قيام بعض أفراده بالأعمال (النساء فى بعض المجتمعات) .

٥- التقاعد عن العمل (المتقدمون فى السن) .

وعلى ذلك فإذا ارتفعت أو انخفضت قيمة هذا المتوسط ، كان ذلك مؤشراً إحصائياً قوياً على التقدم أو التدهور الاقتصادى فى المجتمع . وقد يرجع الاتجاه التصاعدى لهذا المتوسط إلى الزيادة فى مستوى الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة ، والزيادة فى كمية ونوعية المعدات الرأسمالية التى تشتغل بها هذه القوى العاملة ، وفى استحداث أساليب جديدة فى مختلف ميادين الإنتاج ترمى إلى تحقيق التناسب الأمثل بين عنصرى العمل ورأس المال عن طريق التقدم التكنولوجى ، هذا إلى جانب الزيادة فى الاستثمارات اللازمة لاستخدام المزيد من الموارد المتاحة فى المجتمع .

(حـ) قياس حجم الرفاهية العامة

وأخيراً فإن حسابات الدخل القومى تُستخدم ، أيضاً ، فى قياس حجم الرفاهية العامة ، أى قياس مدى التفاوت فى التوزيع الشخصى للدخل القومى (توزيع الدخل بين الطبقات ذوات الشرائح المختلفة من الدخل) . وكما أننا نتوصل إلى قياس مدى التقدم الاقتصادى بالمؤشر الإحصائى الذى أطلقنا عليه متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان العاملين ، فإنه يمكن أيضاً التوصل إلى مقياس رقمى للتوزيع الشخصى للدخل القومى ، كمؤشر إحصائى للدلالة على حجم الرفاهية العامة .

ويمكن التوصل إلى هذا المقياس الرقمى من خلال التعرف على نسبة عدم المساواة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع توزيعاً شخصياً ، وليس وظيفياً ، فإذا كان الدخل القومى يوزَّع بطريقة موحَّدة ، وكان الـ ٢٠٪ الأدنى من السكان يحصلون على ٢٠٪ من مجموع الدخل ، والـ٨٠٪ الأدنى يحصلون على ٨٠٪ من الدخل ، وال ٢٠٪ الأعلى يحصلون على ٢٠٪ من الدخل ، فإن توزيعه يكون متساوياً تماماً . ويتضح ذلك من الجدول الآتى :

جدول رقم ٧(أ) المساواة التامة فى توزيع الدخل

| النسبة المئوية للسكان | ٠ | ٢٠ | ٤٠ | ٦٠ | ٨٠ | ١٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية للدخل | ٠ | ٢٠ | ٤٠ | ٦٠ | ٨٠ | ١٠٠ |

أما عندما يبلغ سوء توزيع الدخل مداه ، أى عدم المساواة التامة فى التوزيع ، فلن يحصل على الدخل أى فرد فى المجتمع سوى فرد واحد يستولى على الدخل كله . وبطبيعة الحال ، فلن يوجد مجتمع إنسانى تتحقق فيه عدم المساواة التامة فى التوزيع ، والجدول الآتى يوضح مثل هذا التوزيع الذى يبعد كل البعد عن الحقيقة الواقعة .

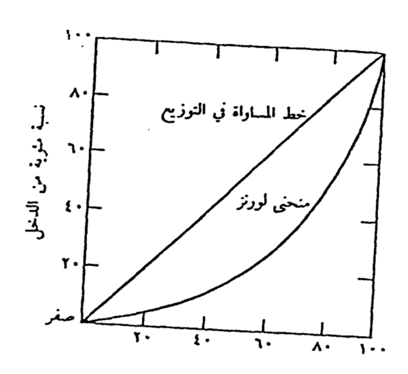
جدول رقم ٧ (ب) عدم المساواة التامة فى توزيع الدخل

| النسبة المئوية للسكان | ٠ | ٢٠ | ٤٠ | ٦٠ | ٨٠ | ١٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية للدخل | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ |

ويدل هذا الجدول على أن الحد الأدنى من السكان وهو ٠،٢٠،٤٠،٦٠،٨٠ لغاية ٩٩٪ لا يحصل على دخل على الإطلاق ، وأن المائة الدنيا من السكان تشمل فرداً واحداً من السكان هو الذى يستولى على الدخل كله . غير أن كل توزيع حقيقى للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين ، ويتضح ذلك من الجدول الآتى الذى يتفق كثيراً مع الحقائق المشاهدة فى غالبية المجتمعات الإنسانية :

جدول رقم ٧ (جـ) عدم المساواة فى توزيع الدخل

| النسبة المئوية للسكان | ٠ | ٢٠ | ٤٠ | ٦٠ | ٨٠ | ١٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية للدخل | ٠ | ٤ | ١٥ | ٣١ | ٥٣ | ١٠٠ |




الشكل رقم (١٣) منحنى لورنز للدلالة على مدى التفاوت فى توزيع الدخول الشخصية

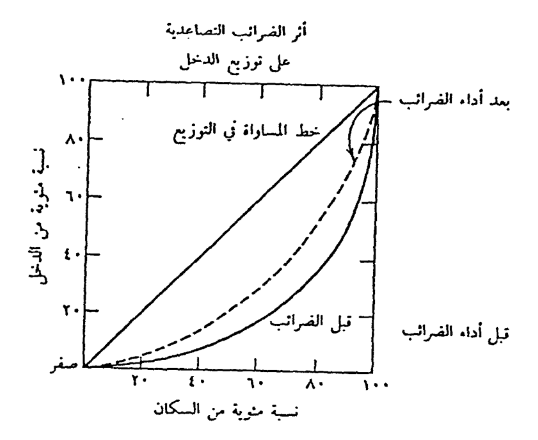
ويمكن أن نعرض البيانات الإحصائية الخاصة بالنسبة المئوية المتجمعة من عدد السكان العاملين فى كل فئة من فئات الدخل فى أى مجتمع اقتصادى ، والنسبة المئوية المتجمعة من الدخل الكلى فى كل فئة ، وذلك فى صورة بيانية، للدلالة على مدى التفاوت فى توزيع الدخول الشخصية بين الأفراد فى هذا المجتمع . وفى عرض هذه الصورة البيانية ، فإننا نستعين بالمنحنى المسمى "منحنى لورنز" Lorenz Curve للدلالة على مدى التفاوت فى الدخول ، بتحديد مساحة التفاوت الواقعة بين المنحنى وخط المساواة فى التوزيع . إن المحور الرأسى فى الشكل السابق رقم ١٣ يعبِّر عن نسب الدخل القومى ، والمحور الأفقى يعبِّر عن نسب السكان العاملين ، أما الخط المستقيم المائل بزاوية ٤٥° درجة ، فهو يدل على خط المساواة التامة فى توزيع الدخول الشخصية . كما إننا نلاحظ فى هذا الشكل أن منحى لورنز يحدِّد مساحة تفاوت الدخول ، وهى المساحة الواقعة بين هذا المنحنى وبين خط المساواة التامة فى

التوزيع . وكلما كبرت هذه المساحة ، زاد التفاوت فى توزيع الدخول ، وبالعكس كلما صغرت هذه المساحة ، قلَّ التفاوت فى توزيع الدخول .

وهنا تجدر الإشارة إلى دور الاقتصادى فى مسألة إعادة توزيع الدخول الشخصية . إن كل ما يمكن أن يقرره الاقتصادى فى هذا الصدد هو أن إعادة توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع مدعاة لتحقيق المزيد من الرفاهية العامة، غير أنه يمتنع عليه ، كاقتصادى ، أن يبدى رأيه الشخصى فى المدى الذى تصل إليه إعادة توزيع الدخل . وبعبارة أخرى فليس من شأن الاقتصادى أن يقرر أى توزيع للدخل هو فى رأيه التوزيع الأمثل ، بل من شأنه فقط أن يرشد إلى وسائل إعادة لتوزيع ، من الناحية الاقتصادية التحليلية ، وعلى المجتمع وحده أن يعبِّر عن آرائه التحكمية فى هذا الشأن[1] وعندما نصل إلى هذا القرار الحكيم ، فالخطوة التالية لابد أن تكون مناقشة الأنواع المختلفة من الضرائب التى تحقق الغرض الذى قد يهدف إليه المجتمع من السعى لإعادة توزيع الدخول ، ومناقشة الآثار الاقتصادية لكل نوع من هذه الضرائب . ويمكن أن نقسِّم الضرائب الهامة فى المجتمع الحديث إلى أنواع ثلاثة: الضرائب المفروضة على السلع ، والضرائب المفروضة على الدخل ، والضرائب على الملكية عندما تنتقل من المورث إلى الوارث بوفاة الأول . وليس من أهداف هذا البحث التعمق فـ مناقشة كل نوع منها وآثارها على النواحى المختلفة من النشاط الاقتصادى . وكل ما يعنينا هنا هو أن الضريبة قد تؤثر فى توزيع الدخل ، ومن واجبنا إذن أن نتعرف على أى من هذه النماذج الثلاثة للضريبة ذى أثر فعَّال فى إعادة توزيع الدخل .

---

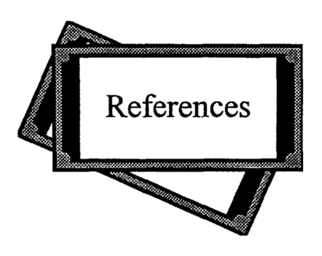
([1]) CF .J.E Meade. An Introduction to Economic Analysis And Policy.P.211




الشكل رقم (١٤) انحراف منحنى لورنز إلى أعلى وذلك نتيجة لأثر الضرائب التصاعدية على توزيع الدخول

وقد ترنو الضرائب التصاعدية على الدخل إلى تحقيق غرضها من مساهمة الأفراد فى فقه الإدارة الحكومية على أساس من العدالة يتناسب مع الدخل . فتميل الضريبة ، نوعاً ما ، إلى تخفيف حدة التفاوت فى الدخول الشخصية التى يتسنى للأفراد التصرف فيها بعد أداء الضرائب . وعلى ذلك فإننا نستدل من الشكل البيانى السابق رقم ١٤ على التأثير الافتراضى للضرائب التصاعدية على تفاوت الدخول . ونلاحظ فى هذا الشكل البيانى أن مساحة تفاوت الدخول التى يحددها "منحنى لورنز" قد نقصت عن ذى قبل ، فقد أدى التصاعد فى الضريبة إلى نقل المنحنى ذى الخطوط المتصلة إلى موضع المنحنى ذى الخطوط المتقطعة بالقرب من الخط المائل بزاوية ٤٥° درجة ، وهو - كما شرحنا آنفاً - ذلك الخط الذى يمثل المساواة التامة فى توزيع الدخول .

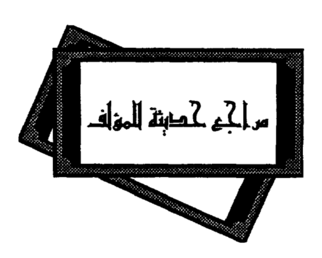





1- J.M Keynes :The General Theory of Employment, Interest and Money.
2- L. R. Klein The Keynesian Revolution.
3- K.K. Kurihara :Post- Keynsian Revolution .
4- G.Habrler : Prosperity and Deprissian.
5- J.Tinlogin : The Dynamics of Business cycles.
6- J.R.Hicks : A Contribution to the Theory of the trade cycle.
7- A.Hansen : Fiscal Policy and Business Cycles.
8- W.A. Lewis :The Theory of Economic Growth.
9- William beveridg: Full Employment In Free Society .
10- B.Higgins : Economic Development : Principles, Problems and Policies.
11- K.K Kurihara: Keynesin Theory of Economic Development.
12- R.Nurkse : problems of Capital Formation In Underdeveloped Countries.
13- F.A.Hayek: Prices and Production.
14- A.G.B Fisker: Economic Progress and Social Security.

***







١- التطور الاقتصادى : الناشر دار الفكر العربى .

٢- مبادئ علم الاقتصاد : الناشر دارالفكر العربى .تحليل جزئى وكلى .

٣- الموسوعة الاقتصادية : الناشر دار الفكر العربى.

٤- المنظمات الدولية : الناشر دار الفكر العربى .

٥- تطور الفكر الاقتصادى : الناشر دار الفكر العربى . قديماً وحديثاً ومعاصراً - جزءان .

٦- الاقتصاد لكل قارئ: الناشر دار الفكر العربى .

٧- دليل المنظمات الدولية : الناشر دار الفكر العربى .

٨- اقتصاديات البنوك الإسلامية : الناشر دار الكتاب الحديث .

٩- الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى والتكاثر البشرى والرفاهية - مشكلات اقتصادية معاصرة : الناشر دار الكتاب الحديث .

١٠- عالم الاقتصاد : الناشر دار الكتاب الحديث الظواهر والنظم الاقتصادية.

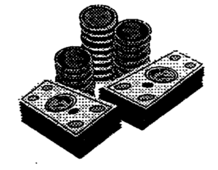
١١- العرض والطلب : الناشر دار الكتاب الحديث .

١٢- الاقتصاد الدولى والاقتصاد العام : الناشر دار الكتاب الحديث .


***



# محتويات الكتاب






| | |
|---|---|
| رقم الإيداع | ٩٧/٩٨٦٣ |
| الترقيم الدولي | 977-5758-07-6 |